جامعة غرداية

معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

الأسرة الحسينية ودورها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا

(1117-1197ه/ 1705-1782م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: تخصص تاريخ حديث

إعداد الطالب:

ياسين صنديد

إشراف الدكتور: إبراهيم سعيود

السنة الجامعية:

1433هـ /1434 هـ - 2012 م / 2013 م

جامعة غرداية

معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

الأسرة الحسينية ودورها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا

(1117-1197هـ/ 1705-1782م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: تخصص تاريخ حديث

إعداد الطالب:

ياسين صنديد

إشراف الدكتور: سعيود إبراهيم

لجنة المناقشة:

الدكتور: صالح بوسليم.. رئيسا.

الدكتور: إبراهيم سعيود .... مشرفا ومقررا

الدكتور: أرزقي شويتام.. عضوا مناقشا

الدكتور: توفيق دحماني.. عضوا مناقشا

الدكتور: علي العبيدي... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1433هـ /1434 هـ - 2012 م / 2013 م



الإهداء

إلى...

من تحدق بالسماء كل صباح ومساء وهي تتلوا الدعاء للباري أن يحفظنا...أمي الغالية.

من جاهد ولازال يجاهد لقهر الظروف والمحن ليزرع فينا بسمة الأمل...أبي العزيز.

من قاسمتني الحلم والتعب والسهر من أجل تحقيق ما أريد...زوجتي الغالية.

من يجمعني بهم الود والرحمة...إخوتي.

جميع الأصدقاء الأوفياء وفي مقدمتهم محمد بن سعيدان...احتراما وتقديرا.

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

ياسين صنديد

شكر وتقديـر

إن الشكر لله رب العالمين الذي خلق وهدى، وأخرج هذا العمل بعون وتوفيق منه.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور إبراهيم سعيود، الذي أشرف على هذا البحث، ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته.

كما لا أنسى أن أتقدم بأخلص عبارات الامتنان لكل الأساتذة الذين أطروا الدفعة الثانية للماجستير تخصص تاريخ حديث،على مجهوداتهم الجبارة و تفانيهم في خدمة رسالة العلم.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة أذكر منهم الأستاذ الدكتور صالح بوسليم على المعلومات القيمة التي قدمها لي، كما لا أنسى عمال المكتبة المركزية بمركز غرداية الجامعي، وعمال المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، على التسهيلات والتي لولاها ما كان هذا العمل ليبصر النور.

كما أسأل المولى العلي القدير أن يتغمد روح الأستاذة الفاضلة الدكتورة عائشة غطاس بواسع رحمته وأن يسكنها الفردوس الأعلى.

وإلى كل من ساهم في تشجيعي ونصحي ومساعدتي ولو بكلمة طيبة.

الطالب: ياسين صنديد

قائمة المختصرات الواردة في الدراسة

العربية:

الرمز	المعنى
ج	جزء
ط	طبعة
د ت ن	دون تاريخ نشر
د د ن	دون دار نشر
ت	توفي
م ت م	المجلة التاريخية المغربية

الأجنبية:

المعنى	الرمز
Afrique du nord	A.N
Numéro	N
Tome	T
Volume	V
Institut des belles lettres arabes	IBLA
Chambre de commerce de Marseille	CH.C.M
Livre tournois	L.T
Revue de l’occident musulman et de la méditerranée	R.O.M.M
Revue	R
Revue Africaine	R.A
Revue Tunisienne	R.T
Cahiers de Tunis	C.T
Revue d’histoire maghrébine	R.H.M
Sans date de publication	S.D.P
Fondation Temimi pour la recherche scientifique et l’information	FTE RSI
Centre d’étude et de recherches ottomanes et morisco-andalouses	C.E.R.O.M
Actes du congrée d’histoire et de civilisation du Maghreb	A.C.H.C.M
Société de statistique d’histoire et d’archéologie de Marseille et de Provence	S.S.H.A.M.P

المقدمـــة

يعد موضوع البحث في العلاقات السياسات والاقتصادية، من المواضيع الهامة، لأنها تعتبر حلقة وصل بينها، كما تشكل العلاقات بين البلدان والدول العروة الوثقى فيما بينها؛ لذلك استرعت اهتمام الكثير من الباحثين والمؤرخين.

ولعل العلاقات التونسية الفرنسية تعتبر من جملة العلاقات التي ما فتئت فرنسا تعمل على تطويرها مع الإيالات المغاربية (طرابلس، تونس، الجزائر) عامة وتونس خصوصا، وذلك في إطار يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، فعقدت من أجل ذلك جملة من المعاهدات التجارية، كما عملت على الحصول على امتيازات من شأنها ضمان مصالحها.

دوافع اختيار الموضوع:

إن دخول تونس في عهد جديد من خلال فترة حكم الأسرة الحسينية والتي عملت منذ البداية على الانفصال عن سلطة الدولة العثمانية، من خلال تسارع الأحداث التاريخية، باعتباره كان منعرجا حاسما لكلا الطرفين، إضافة إلى جملة من الأسباب التي دفعتني إلى خوض غمار هذا الموضوع منها:

1. رغبتي في دراسة موضوع يعالج أساسا الأسر الحاكمة، ومحاولة تقييم مسارها بالسلب والإيجاب.

2. يعد هذا الموضوع تكملة للعمل الذي قمنا بإنجازه في السنة الأولى ماجستير، مقياس حلقة البحث مع الأستاذ الدكتور عمار بن خروف، تحت عنوان "حملة سنان باشا لتحرير تونس 1574م"، في إطار دراسة عشرين وثيقة من كتاب مفاوضات فرنسا مع الشرق لمؤلفه "إرنست شاريار".

3. محاولتي المتواضعة في إثراء المكتبة الوطنية، لأن جل المواضيع المدروسة تناولت أو تتناول العلاقات الجزائرية، مع نظيرتها في الضفة الأخرى.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

يبدأ موضوع الدراسة من عام 1117هـ-1705م، بداية لحكم الأسرة الحسينية في هذا التاريخ، إلى سنة 1197هـ-1782م، وهو بداية حكم حمودة باشا باعتبار أن العلاقات الفرنسية التونسية شهدت استقرارا واضحا بدءا من هذا التاريخ.

إشكالية الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة في البحث والإجابة عن التساؤلات التالية:

– **بم تميزت العلاقات الخارجية لتونس مع فرنسا على عهد الأسرة الحسينية ؟.**

– **هل كانت العلاقات الخارجية متأثرة بأوضاع تونس الداخلية ؟، أم كانت نتيجة لعوامل خارجية ؟.**

– **كيف تعامل البايات الحسينيون مع مبدأ المعاملة بالمثل ؟، وماهي أبرز العوامل المتحكمة في ذلك ؟.**

– **ما هي أبرز المؤثرات في علاقات البلدين على عهد الحسينيين ؟.**

– **كيف كانت طبيعة علاقة بين الطرفين ؟، وكيف أثر البايات الحسينيون في مسار العلاقات ؟.**

الدراسات السابقة:

إن أي بحث تاريخي يعالج في مضمونه مجال العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول يجعل الدارسين والباحثين يخوضون غمار البحث والتقصي للوصول للحقيقة التاريخية وإدراك تفاصيلها، ولا يتأتى ذلك إلا بعد وصولهم لمصادرها الأساسية، ولعل دراسة موضوع الأسرة الحسينية وتأثيرها في العلاقات التونسية الفرنسية جعل الكثير من المؤرخين والباحثين على اختلاف عهودهم يولون هذا الموضوع أهمية بالغة بتأليف الكتب تارة، وبالمقالات التي تتناول الموضوع تارة أخرى، ومن أهم الكتابات التاريخية في موضوعنا هذا، كتاب الوزير حمودة بن عبد العزيز **(الكتاب الباشي)**، وكتاب ألفونص روسو **(الحوليات التونسية)**، وكتاب الدكتور رشاد إمام **(سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 م)**، وكتاب الأستاذ محمد الهادي الشريف **(السلطة والمجتمع في عهد حسين بن علي 1705-1735 م)**، وكتاب المؤرخ حسين خوجة بن علي **(بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان)**، وذيله المعروف ب**(ذيل البشائر)**، وكتاب المؤرخ محمد بن محمد

الأندلسي المعروف بالوزير السراج **"الحلل السندسية في الأخبار التونسية"**، وكتاب المؤرخ أحمد بن أبي الضياف **"إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"**، وكتاب الدكتور عمار بن خروف **(علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات 1671-1830 م)** وقد أفادني موضوع علاقات تونس الخارجية في الفترة موضوع البحث.

ونشير هنا أن هذه المؤلفات قد تناولت في مضمونها العلاقات التونسية الفرنسية في عهد حكم الأسرة الحسينية، وخصوصا الجانب السياسي والاقتصادي منها، مما قدم لنا مادة تاريخية غنية.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت في دراستي باتباع المنهج التاريخي الوصفي، وقد طبقته لرصد الأحداث التاريخية، وترتيبها ترتيبا كرونوجيا، ووصفها حسب مراحل البحث، وتبني المنهج التحليلي النقدي، وقد سلكته في دراسة وتحليل ونقد النصوص المعتمدة في البحث من مصادرها الأساسية، أو من المراجع التي أرخت للأسرة الحسينية، بهدف استنتاج الحقائق العلمية بكل صدق بعيدا عن الذاتية، وتجنب السلبيات منها بعد دراستها وتحليلها، وبذلك نكون قد ساهمنا ولو بالنزر القليل المتواضع في رسم معالم تاريخ أمتنا.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع، على مقدمة، وأربعة فصول وخاتمة، وقد تفرع كل فصل إلى مباحث، وخاتمة لكل فصل، وقد خصصت الفصل الأول (الحياة السياسية في تونس وفرنسا 1705-1782م) للبحث في أوضاع تونس وفرنسا خلال حكم الأسرة الحسينية، واعتمدت في دراسة واستنتاج هذه الأوضاع وطبيعة العلاقات بين البلدين على المنهج الوصفي المبني على الدلالة، أما الفصل الثاني (العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا في عهد حكم الأسرة الحسينية) عالج في مضمونه طبيعة العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا، وكيف تأثرت هذه العلاقات بالأوضاع الداخلية للبلدين.

أما الفصل الثالث (العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين) حيث كانت تعتمد أساسا على التجارة، وقد بينت أهم المراكز التجارية الفرنسية في تونس وأهم الموانئ التجارية، وأهم الشركات التجارية الفرنسية النشطة في تونس، مع دراسة طبيعة النشاط

التجاري التونسي خلال الفترة موضوع الدراسة، مع التركيز على النشاط التجاري الفرنسي كانت له أبعاد استعمارية على المدى البعيد.

أما الفصل الرابع (بنية التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا والأدوات والوسائل) فقد عالج التجارة الخارجية لتونس، ووسائلها.

عرض نقدي لمصادر ومراجع الدراسة:

اعتمدت في دراسة موضوع دور الأسرة الحسينية في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا على مجموعة من الوثائق الأرشيفية، وهي عبارة عن مجموعة من المعاهدات بين تونس وفرنسا، إضافة إلى مجموعة من المصادر العربية والأجنبية، ومجموعة من المقالات والدراسات التي تعالج في مضمونها موضوع العلاقات التونسية الفرنسية ودور البايات الحسينيين في ذلك.

أولا: الوثائق المخطوطة:

هي عبارة عن نصوص معاهدات، أبرمت بين تونس وفرنسا، إضافة إلى مجموعة من المراسلات والتي تتضمن طلبات تحرير أسرى، وهي موجودة في الأرشيف الوطني التونسي في الحافظة رقم 238، والحافظة رقم 186، والحافظة رقم 205.

1. المخطوطات والمصادر العربية:

1.1 المخطوطات:

من جملة هذه المخطوطات نذكر:

- **الكتاب الباشي:** لمؤلفه حمودة بن عبد العزيز (ت 1202 ه، 1788 م)، وهو وزير علي باي بن حسين بن علي، عرف عنه ولعه بالشعر والأدب والعلوم الدينية، ويعتبر كتابه مهما جدا وخصوصا في هذه الفترة، قام ﷴ ماضور بتحقيق الجزء الأول من الكتاب ونشر سنة 1980 م بتونس، ومن خلال عنوان الكتاب نلحظ أنه يؤرخ أساسا لفترة الباي علي بن حسين، وقد ألفه في عهده سنة 1776، كما يتضمن أيضا تاريخ الحفصيين والأتراك، والبايات المراديين، والبايات الحسينيين الأوائل، ويتضح أن المؤرخ لم يرتب الأحداث التاريخية في كتابه زمنيا كرونولوجيا، وكان المؤلف قد فكر في تدوين تاريخ الحسينيين، لكنه سرعان ما عدل عن فكرته، ليكتفي بسرد تاريخ مخدومه، لما كان همه الأساسي التزلف لسيده بدا جليا انحيازه لحسين بن علي وأبناءه، يتميز الكتاب بلغته الأدبية

والمفهومة، ويوجد هذا المخطوط في جزءه غير المنشور بدار الكتب الوطنية بتونس، رقم 1794، وقد استفدت من القسم المنشور من الكتاب.

2.1المصادر المطبوعة:

- بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان وذيله: لحسين خوجة، أصله تركي، تقلد وظيفة كاتب أثناء فترة محمد باي (1756-1759م)، وفي فترة، حسين بن علي، يتضمن كتابه تراجم لسلاطين آل عثمان، والباي حسين بن علي، وعلماء الفترة، أما النصوص الأصلية فهي باللغة العثمانية، تكملها نصوص منقولة من مصنفات عربية، أتقن اللغتين العربية والعثمانية والفارسية، وقد استفدنا منه في دراسة الأوضاع العامة لتونس على عهد حسين بن علي.

- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: لأحمد بن أبي الضياف، من قبيلة أولاد عون، وهي من القبائل الحسينية، وخص تاريخ البايات الحسينيين ببسطات مطولة، انتقد كتاب حمودة بن عبد العزيز بأنه أشبه بالمديح بمخدومه، في حين أظهر إعجابه بالخلاصة النقية، غير أن معظم ما يقدمه هو منقول عن الكتاب الباشي، وكانت استفادنا منه في موضوع العلاقات مع فرنسا، إضافة إلى الأوضاع العامة لتونس، كما أنه فسح المجال للكلام، عن تقليد تقبيل يد البايات وعن حرب علي باشا مع فرنسا، وحرب علي باي عقب إلحاق جزيرة كورسيكا بفرنسا.

- الخلاصة النقية في أمراء إفريقية: محمد الباجي المسعودي، كان معاصرا لأحمد ابن أبي الضياف، وكان يعمل في دواوين البايات، وإن لم ينل ما ناله ابن أبي الضياف من ترقيات، كان أديبا وشاعرا، وكتابه "الخلاصة" عبارة عن مصنف مختصر اقتصر على تلخيص الأحداث إذ لم يخصص إلا خمس الكتاب لتاريخ الدولة الحسينية، كما يتميز بصياغته وأسلوبه المفهوم والفائدة التي يمكننا أن نجنيها من هذا الكتاب تعلقت بالأوضاع العامة لتونس خلال الفترة 1705-1782 م.

2. المصادر الأجنبية:

Jean André Peyssonnel : **Voyage dans la régence de Tunis (1724).**

للطبيب الفرنسي جون أندري بايسونال، الذي زار تونس سنة 1724 م، بإذن خاص من الباي حسين بن علي، وكانت رحلته لتونس والجزائر، وقد اكتست هذه الرحلة صفة رسمية من قبل السلطات الفرنسية بما أنه حصل على الترخيص بالتوجه إلى المناطق المغاربية من

قبل الملك لويس الخامس عشر، وجاءت حيثيات هذه الرحلة في مجموعة تتكون من أربعة عشر رسالة، منها عشر رسائل تخص تونس، وهي مصدر أساسي لمعرفة أوضاع الإيالة في الربع الأول من القرن الثامن عشر للميلاد، ورغم أنه لم يتناول عرضا شاملا للنباتات التي كلف بدراستها مركزا اهتمامه على أحوال التونسيين، فإن بايسونال هو الذي اكتشف الصفة الحيوانية للمرجان وصدرت أول نسخة لكتابه سنة 1838م، كما نشرت المؤرخة لوسات فالونسي "Lucette Valensi"، نسخة في باريس سنة 1987م، ثم نسخة أخرى سنة 2001م، يعرف مسؤوليه بمواطن القوة والضعف في الإيالة، وقد استفدنا منه في تحديد أهمية جزيرة طبرقة التجارية واقتراحه على مراسليه من المسؤولين الفرنسيين السعي للحصول على الجزيرة، والتحكم فيها لفائدة التجارة الفرنسية في تونس، والساحل المغاربي عموما كما اعتمدنا عليه في وصف السواحل التونسية وتحديد عدة مناطق، أما تناوله للتجارة فكان بتعداد البضائع المشكلة للصادرات والوادات بين تونس وفرنسا.

Venture de Paradis : **Alger et Tunis au 18 siècle.**

تخرج المؤلف من معهد اللغات الشرقية بباريس، وقد زاول وظائف عديدة في سفارة فرنسا بإسطنبول، وفي قنصلياتها الموزعة على مختلف الإيالات العثمانية، وبصفة خاصة في تونس، بين سنتي 1780-1786 م، ثم في الجزائر بين سنتي 1788-1790 م، وكانت وظيفته مترجم، وقد استطاع خلال تلك السنوات من إرسال تقارير عديدة، تتضمن معلومات غزيرة عن الإيالتين وقد جمعها "جوزيف كوك"، وحققها ونشرها تحت العنوان المشار إليه في باريس 1983 م، وقد ساعد المؤلف معرفته باللغتين التركية والعربية على فهم أغلب المسائل المتعلقة بمختلف الموضوعات مما جعل الكاتب يمتاز بالدقة في الوصف.

3.1 المراجع الأجنبية:

Paul Masson : **Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque (1560-1793).**

بول ماصو، أستاذ التاريخ والجغرافيا الاقتصادية في جامعة أوكس بمرسيليا، اعتمدنا على كتابين الأول هو (تاريخ المؤسسات والتجارة الفرنسية في إفريقيا البربرية 1560-1793 م، الجزائر، تونس، طرابلس، المغرب)، نشره سنة 1903 م، والثاني هو كتاب (مرسيليا والاستعمار الفرنسي)، ومن خلال عنوانيهما نستنتج الطابع الاقتصادي للكتاب الأول،

والطابع السياسي للكتاب الثاني وقد تتبع هذا المؤرخ الفرنسي تطور العلاقات الاقتصادية للإيالات المغاربية، واستفدنا منه في تاريخ الشركات الفرنسية التي تعاقبت على الوكالة التجارية بالرأس الأسود، وفي الإحصائيات والجداول التي جمعها من أرشيفات الغرفة التجارية بمرسيليا، وبالنسبة للكتاب الثاني فكان وجه الاستفادة في استنتاج آفاق التوسع التجاري وأبعاده الاستعمارية.

Pierre Gandchamp : **Document relatives aux corsaires Tunisiens 2 Octobre 1770-4 Mai 1824.**

بيير قرونشو، هو رئيس مكتب في الإقامة العامة لفرنسا في تونس، صاحب المؤلف الكبير (فرنسا في تونس في نهاية القرن السادس عشر ميلادي، وخلال القرن السابع عشر (1587-1705))، لكننا استعملنا بشكل كبير الوثائق المحفوظة بالأرشيفات الفرنسية، التي نشرها هذا المؤرخ كوثيقة خاصة بالقراصنة التونسيين 02 أكتوبر 1777م، إلى 04 ماي 1824م، وكتاب آخر (مهمة تونسية في باريس 1743م)، له دراسة مهمة حول فندق الفرنسيين مدعمة بتصاميم هندسية عن المكان.

4.1 المراجع التونسية باللغة الفرنسية:

El Mokhtar Bey : " Le fondateur Hussein Ben Ali " 1705-1735/1740

المؤلف سليل الأسرة الحسينية،ابن الأمير الطيب باي بن أحمد الثاني، حاليا هو أستاذ في جامعة الحقوق والعلوم الاقتصادية، في جامعة مونتبلي في فرنسا، كتابه هو أول كتاب من مجموعة كرسها للسلالة الحسينية، كما استعملنا كتابا آخر لنفس المؤرخ تحت عنوان: **"بايات تونس 1705-1757 م"**، استفدنا منه في رصد العلاقات بين الباي حسين بن علي وفرنسا، وفي تحليل المعاهدات التي وقعها هذا الباي مع فرنسا.

Mohammed Hadé Chérif : **Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssine Ben Ali 1705-1740.**

لصاحبه محمد الهادي الشريف، الكتاب في الأصل هو موضوع أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ناقشها سنة 1979 م، بجامعة السوربون، نشرها في جزأين، كما نشر العديد من المقالات العلمية بتونس والخارج، وقد استعملنا عددا منها في دراستنا هاته،

كالدراسة التي قام بها حول الواردات والمستوردين انطلاقا من مصادر محلية، ودراسة ،أخرى حول الريال الإسباني، واعتماده كعملة رسمية في البلاد، ومقالتين عن البايلك وفضاء مراقبته، إضافة إلى كتاب تاريخ تونس.

Paul Sebag : **La course Tunisienne au 18 éme siècle.**

بول صباغ، مؤرخ تونسي، كرس أبحاثه حول تاريخ تونس ويهودها، وظفنا كتبه ومقالاته في دراسة العوامل المؤثرة في العلاقات بين تونس وفرنسا وظاهر العلاقات بينهما.

الصعوبات التي اعترضت إنجاز البحث:

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات التي تشكل الباحث عقبة، ولعل أبرزها:

- طبيعة موضوع الدراسة وضرورة البحث عن المصادر المتعلقة بها خارج الوطن.
- عدم تكافؤ الطموح البحثي مقارنة بمتغير الوقت، والإمكانيات المتوفرة.
- معظم المصادر والمراجع باللغة الفرنسية مما فرض الترجمة، التي استغرقت مني وقتا طويلا.
- تشعب بعض جزئيات الموضوع في المصادر والمراجع مما جعل تتبع كل عنصر أمرا صعبا.

وختاما لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل الذي وفقني بفضله وكرمه، على تمام هذا العمل على هذا الوجه، ثم إني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف **الدكتور إبراهيم سعيود،** وعلى مدى استفادتي من نصائحه وتوجيهاته القيمة، فلا تسعه كلمة شكر ولا أجد ما أرد به جميله سوى الاعتراف بفضله، فجزاه الله عني خير الجزاء، آمين.

وحسبي أن ألتمس العذر لما يشوب هذا البحث من نقائص، فإن أصبت فبتوفيق من الله عز وجل، وإن لم أصب فحسبي أني حاولت، على أمل الاستفادة من ملاحظات وتصويبات الأساتذة الكرام الذين سوف يتفضلون بمناقشة هذه المذكرة

والحمد لله من قبل ومن بعد

الفصل الأول

الحياة السياسية في تونس وفرنسا من 1117 1197ه / 1705-1782م

– المبحث الأول: الحياة السياسية في تونس.

– المبحث الثاني: الحياة السياسية في فرنسا.

– المبحث الثالث: مظاهر العلاقات بين تونس وفرنسا.

المبحث الأول: الحياة السياسية في تونس

استطاع سنان باشا أن يخلص تونس من أيدي الإسبان في سنة 982ه/1574م، لتصبح بذلك إيالة عثمانية(1)، وقبل أن يتركها قام بتنظيم إدارة الإيالة، حيث ترك فيها أربعة آلاف جندي إنكشاري، وجعل على كل منها دايا(2)، كما أنشأ ديوانا اقتبس نظامه عن ديوان مصر والجزائر(3)، كما انتخب بعض من أعيان تونس ليحضروا الديوان ويشاركوا فيه تأليفا لقلوبهم(4).

استمر العمل بهذا التنظيم لمدة ستة عشر سنة، لكن مساوئ هذا النظام طغت على محاسنه، فالسلطات المطلقة التي منحت للجنود الإنكشاريين جعلتهم يحيدون عن مبادئ الحق والعدالة(5)، ففي ذي الحجة 999ه/1590م وقعت فتنة داخلية بسبب طائفة البلكباشية والتي لم يعد الأهالي والجيش يطيقون سلوكهم المتعالي، مما دفع بالعسكر لمهاجمة القصر(6)، وبمساعدة من رجب طبال الذي يشغل منصب وكيل الحرج – أي وزير البحرية وصاحب عتاد الجيش- الذي تعمد الغياب يوم الهجوم ليسهل على المتمردين تنفيذ مؤامرتهم، وقد نجحت هذه الثورة في كسر شوكة هذه الطائفة، وقد عرفت الحادثة بواقعة البلكباشية، وكنتيجة لذلك انعقد مجلس ضم الباشا والباي وأربعين دايا وانتخبوا من بينهم حاكما هو إبراهيم رودسلي، حيث عهد إليه النظر في شؤون البلاد وعسكرها، ولم يعد

---

(1). رشاد إمام: سياسة حمودة باشا في تونس (1782-1814م)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1980، ص 47.

(2). حسين خوجة: ذيل أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1975، ص ص 87-88؛ ألفونص روسو: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال الجزائر، تعريب وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي، منشورات قاريونس، بنغازي، د.ت.ن، ص 105.

(3). ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 105.

(4). أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975، ص 32.

(5). المرجع السابق، ص 106.

(6). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 32.

الباشا يشغل سوى المرتبة الثانية، ولم يعد الديوان يتصرف في العسكر إلا بمشورة الداي[1]، وبعد هذه الحادثة بدأ العمل بنظام الدايات في تونس.

ومن أهم الأحداث التاريخية وأكثرها تأثيرا على الأوضاع في تونس قدوم حوالي ثمانين ألف مهاجر من الأندلس سنة 1609م[2]، وقد عرف عثمان داي (1599-1610م) كيف يستفيد من هذا الحدث اقتصاديا وعمرانيا وحضاريا لصالح الإيالة، وقد أقطعهم من الأراضي ووزع على محتاجيهم الأموال فانتشروا في أكناف البلاد يشيدون القرى وينشئون المزارع والبساتين فاستعادت تونس نموها الاقتصادي[3].

وخلال القرن السابع عشر علا شأن الجهاد البحري التونسي بصفة أزعجت الممالك الأوربية[4]، كما نشهد خلال هذا القرن تعاظم شأن البايات، وتقهقر أمر الدايات، وذلك من خلال بداية العهد المرادي في تونس (1612-1702م)، ويعد مراد باي[5] مؤسس البيت المرادي، وقد عمل على التمكين لسلطة البايات على حساب الدايات؛ وذلك من خلال طلبه منصب الباشا من الدولة العثمانية[1]، كما عمل أيضا على توريث منصب الباي في نسله[2]، وصارت السلطة عمليا في يد البايات على حساب الدايات.

وقد ألمت بالبلاد التونسية تمردات وانتفاضات منها حرب الأخوين محمد باي وعلي باي أبناء مراد باي (ت 1675م)، وعمهما محمد الحفصي (ت 1686م)، والتي دامت عشر سنوات[3]، وقد تدخلت الجزائر لحل الصراع الدائر حول الإيالة، ومن هذه الفتن ثورة محمد

---

(1). شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب: محمد مزال والبشير بن سلامة، الدار التونسية للطباعة والنشر، تونس، 1983، ص 276؛ حسين خوجة، المصدر السابق، ص 91؛ ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط3، دار المسيرة، بيروت، لبنان، 1993، ص ص 224-225؛ الوزير السراج: الحلل السندسية في الأخبار التونسية، ج2، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1985، ص 339-341.

(2). شارل أندري جوليان، المرجع السابق، 278.

(3). حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، دار الفنون، تونس، 1373ه، ص 135.

(4). رشاد إمام، المرجع السابق، ص 53.

(5). أصله من جزيرة كورسيكا (Corse)، أسلم صغيرا على يد سيده رمضان باي (ت 1022ه/1613م).

(1). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 41.

(2). شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 279.

(3). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص ص 61-69.

بن شكر كاهية محمد باي حيث عمل على إيقاد فتنة بينه وبين داي الجزائر حسن ميزومورتو[4]؛ فقد طلب الخروج للحج لكنه توجه للجزائر وقام بتحريض حسن ميزومورتو ضد محمد باي، وقد أدى ذلك إلى عزل ميزومورتو، لكن محمد بن شكر ظل مقيما بالجزائر يلتمس من الداي شعبان مساعدته في مراده، وقد وافق على ذلك مقابل مال يدفعه إليه، كما أوهما صاحب طرابلس أن محمد باي يسعى إلى الاستيلاء على طرابلس والجزائر، وقد وافق هو الآخر، وقد نجحوا في مرادهم[5].

وبعد هذه الفتنة بدأ حكم العائلة المرادية في تونس يؤول إلى الزوال، وذلك من خلال الاستبداد في الحكم تارة، بقتل العلماء والوجهاء، والركون إلى الملذات، كما عملوا أيضا على إساءة الجوار كحملة مراد باي على الجزائر بمعاضدة من صاحب طرابلس سنة 1112ه/1700م[1]، وقد قتل أكثر جنده هناك، فعقد العزم على معاودة الكرة مرة أخرى لكن لم يكن لديه العدد الكافي من الجند بسبب الحملة السابقة[2]، فأرسل إبراهيم الشريف بذلك إلى مراد باي، فزاده ذلك إصرارا على حرب الجزائر 1702م، مما دفع بالسلطان مصطفى إلى تكليف إبراهيم الشريف بقتل مراد باي وكتب له الولاية سرا خلفا له[3]، فلما عاد إبراهيم الشريف إلى تونس أسر لصديق له من الترك بذلك، وهذا الأخير أخبر حسين بن علي وهو الذي سيؤسس الأسرة الحسينية –موضوع البحث- بعد ذلك، وكان وقتها كاهية

---

(4). هو الحاج حسن باشا، وميزومورتو كلمة إيطالية تعني المركب نصف الميت، وهو إيطالي الأصل وكان يمارس القرصنة في البحر المتوسط، وضبط ذات مرة وجلد بالسياط حتى كاد يموت ومنذ ذلك الحين صار يلقب "حسن ميزومورتو"، وقد قدم إلى الجزائر وصار علجا بها، وأسلم وحسن إسلامه، ودامت ولايته مابين 1094ه-1100ه/1682م-1688م. انظر: نور الدين عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، ص ص 109- 110.

(5). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 79؛ محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج: الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ج 2، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص 568.

(1). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 92؛ الوزير السراج، المصدر السابق، ص ص 667-668.

(2). آغا: كلمة فارسية الأصل تعني السيد أو الرئيس، كما تعني بالتركية الأخ الأكبر، ويطلق هذا اللفظ للدلالة على بعض الرتب العسكرية، والمدنية، الصبايحية : وهم فرق أمنية، مهمتهم حفظ الأمن وتأمين السبل .انظر: رشاد إمام، المرجع السابق، ص 55، انظر:

D.Peysonnel : Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, 1 vol, Paris, Librairie de Gide, 1838, p 61.

(3). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 94؛ الوزير السراج، المصدر السابق، ص 673.

مراد باي، فأرسل حسين بن علي لمراد باي يحذره من إبراهيم الشريف لكن المكتوب لم يصل في ميعاده، فلما وصل إبراهيم الشريف تقدم نحو مراد باي وتحين الفرصة حتى قتله في العاشر من جوان 1702م(3)، ثم أباد ما بقي من أبناء الأسرة المرادية، وينتهي بذلك حكمهم، وقرأ الأمر السلطاني على الملأ فبايعه الجند على الطاعة(4).

ولما بلغ خبر قتل مراد باي لحسين بن علي خرج من تونس نحو طرابلس خوفا على نفسه من إبراهيم الشريف، فلقي هناك الوزير أبي الحسن السهيلي، فأرسل لهما إبراهيم "إني منعت المسلمين من فتكات هذا الجبار الذي لا يأمن أحد غائلته، وخاطرت بنفسي لقتله لمصلحة المسلمين، ولا طاقة لي على الولاية إلا بكما، فإن أعنتماني على المصلحة...وإلا تركت الأمر"[1]، وكان لهذه الرسالة أثرها في عودة حسين بن علي إلى تونس.

وبعد عودته عين حسين بن علي آغا الصبايحية، فلما استقام له أمر الولاية بعد أن أظهر حسن التصرف فيها، بدأت تتغير سياسته فيها حيث انقلب حاله عما كان عليه أولا، فأطلق يده في ظلم الرعية وسلب أموالهم[2]، كما قام بعزل الداي قارة مصطفى وباشر منصب الداي بنفسه، وصار يكتب في أوامره إبراهيم الشريف باي داي وكان ذلك يوم الأحد 7 جمادى الثاني 1114ه، الموافق 29 أكتوبر 1702م[3]، كما بلغه رسول من الدير العثمانية يحمل له الباشوية وكان ذلك سنة 1115ه/ 1704م، فأصبح يلقب إبراهيم باشا باي داي.[4]

كما بدأت بوادر التوتر تلوح بينه وبين باي طرابلس خليل الأرنؤوطي، حيث قام هذا الأخير بمصادرة خيل قام باشا مصر بإهدائها لإبراهيم، إلا أن الطاعون عجل في إنهاء الحرب بين الطرفين وكان ذلك في 8 رمضان 1116ه الموافق 11 جانفي 1705م[5]، كما عزم إبراهيم على جر الجزائر بعد أن علم أن الداي حجي مصطفى (1112ه/1700م-1117ه/1705م)عازم على حرب تونس شخصيا فخرج للقائهم، وكان ذلك في 1 محرم 1117ه الموافق 25 أفريل 1705م، فانتظرهم إبراهيم على الحدود التونسية الجزائرية، لكن

---

(4). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 95.

1. ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 95.
2. نفسه، ص 98.
3. الوزير السراج، المصدر السابق، ص676.
4. نفسه، ص 695.
5. ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 154.

لما التقى الجمعان خذلته قبيلة أولاد سعيد وكثير من العرب وانضموا للجيش الجزائري[1]، كما خذله وزيره وصاحب سره محمد بن مصطفى المعروف بابن فطيمة، فأرسل له الداي حجي مصطفى بطلب الصلح مقابل ألف بعير ومبلغا كبيرا من المال وأن يبعث أبناءه رهينة إلى أن ينفذ بنود الاتفاق مقابل أن يسلموا له أولئك الذين تسببوا في إشعال الفتنة[2].

لكن إبراهيم الشريف صمم على القتال رغم معارضة آغا الصبايحية الترك حسين بن علي، فكلفه تعنته أن وقع بأيدي الجزائريين وكان ذلك يوم 18 ربيع الأول 1117ه، الموافق 9 جويلية 1705م[3]، وكان ذلك آخر يوم من دولته.

فلما علم سكان تونس خبر انهزام إبراهيم، خافوا هجوم الجزائريين عليهم وهم حينها بدون أمير، فاتفق أهل الحل والعقد من العلماء وأكابر الجند على بيعة حسين بن علي فطلبوا منه قبول بيعتهم فامتنع عن ذلك، فقال له العلماء:" يجب عليك القبول، لاسيما والحالة هذه."، فقبل دعوتهم ودخل الحاضرة معهم.[4]

وتعتبر الفترة الممتدة ما بين 1705-1782م، من أهم فترات تاريخ تونس الحديث لتنوع أحداثها على مختلف الأصعدة، فعلى المستوى الداخلي شهدت تونس أزمات داخلية أبرزها الحرب الأهلية ما بين 1735-1740م، أما خارجيا فتميز بتدخل الجزائر في شؤون تونس الداخلية، كما تميز باختلاف طبيعة العلاقات مع مختلف الدول وفقا لخصوصية كل دولة، ومن أهمها فرنسا.

كل هذه الوقائع سوف تكون لها انعكاسات على علاقات تونس تعد ذلك، فما هي أوضاع تونس خلال القرن الثامن عشر ميلادي.

---

1. نفسه، ص 155.

2 ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 156؛ الوزير السراج، المصدر السابق، ص 704.

3 نفسه، ص 707.

4 ابن أبي الضياف، المرجع السابق، ص 103.

خلال الفترة الممتدة من 1705-1782 م، حكم تونس أربعة بايات تميزت الأوضاع فيها بالحروب الطاحنة، والتي كان السبب الرئيس فيها الاقتتال على الحكم، وهجوم الجزائر ثلاثة مرات على البلاد التونسية، بدعوى نصرة هذا الباي أو ذاك للوصول للحكم[1].

أولا: حسين بن علي وتأسيس الأسرة الحسينية 1705-1735 م:

ترجع جذور حسين بن علي، مؤسس الأسرة الحسينية، إلى جزيرة كنديا[2]، جاء والده خلال أوائل حكم المراديين وثبت في ديوان الجند[3]، وتقلد حسين بن علي عدة وظائف[4]، مما مكنه من أن يحظى بمكانة باتفاق جمهور العسكر في تونس[5]، حتى تم انتخابه بايا في 13 جويلية 1705، دام حكمه ثلاثين سنة، وشهدت أحداثا كثيرة[6]، أولها قتله لآخر دايات الأسرة المرادية في تونس[(7)]، وقد فضل حكام هذه الأسرة لقب الباي، لأن كلمة الداي تعرضت للامتهان إبان تغلب الأسرة المرادية، وتمسك الحسينيون بهذا اللقب حتى بعد أن أصبحت إسطنبول تمنحهم لقب الباشا، فكان حاكم البلاد يتحلى باللقبين معا.

يعتبر حسين باي أول من استحدث مسألة وراثة الحكم في الإيالة، قاضيا بذلك على الكثير من الخلافات والتطلعات، غير أنه أحسن في المبدأ وأساء في التطبيق ذلك أنه عين ابن أخيه الذي تبناه وليا للعهد[(1)]، فبقي كذلك زمنا طويلا، حتى رزق حسين بن علي أولادا،

---

1. أحمد عبد السلام: المؤرخون التونسيون في القرون 17-18-19، تعريب أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحلوي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1993، ص 66.

2. محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 288.

3. أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 105.

4. من بين هذه الوظائف: كاهية دار الخلافة، خزندار، آغا الصبايحية. انظر أحمد الباجي المسعودي: الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ط2، مطبعة بيكار وشركائه، تونس، 1323 ه، ص 115.

5. حسين خوجة: المصدر السابق، ص 112.

6. Jean Mallon : **l'influence française dans la régence de Tunis avant l'établissement du protectorat**, publications coloniale, Paris, 1931, p 80.

7. Narcisse Faucon: **la Tunisie avant et depuis l'occupation Française histoire et colonisation**, T2, librairie colonial, T1, P1, Paris, 1893, p 156.

(1). عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، العهد التركي في تونس والجزائر، ج2، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 351.

ففكر في توليتهم، مما جعله يبعد ابن أخيه عن المسؤوليات بتمكينه من وظيفة الباشا في أواخر سنة 1725 م، ثم شدد عليه الرقابة لما أحس منه حقدا وعداوة[(2)].

ثانيا: اندلاع الحرب الأهلية (1735-1740م):

تعتبر الحرب الأهلية التي شهدتها تونس من أبرز الأحداث في تاريخها الحديث، والتي تمثلت في بين الصراع بين الأسرة الحسينية والباشوات[(3)]، وكان سبب هذه الحرب هو ولادة وريث لحسين بن علي، وهو الأمر الذي جعله يزيح ابن أخيه علي باشا عن ولاية العهد[(4)]، مما ولد لديه مشاعر الحقد والضغينة ضد عمه وابنيه بسبب ذلك، واكتفى بتنصيبه باشا وكان هذا القرار خلال اجتماع رسمي.

لكن عليا لم يرض بمنصب الباشوية الذي منحه له عمه من السلطان العثماني، فأعلن عن تمرده ضد عمه، وقد دخل تونس في سبتمبر 1735 م، ونصب نفسه بايا مكان عمه الذي فر إلى القيروان، وبعد صراع دام خمس سنوات بين علي باشا وعمه حسين انتهت الحرب بتفوق الباشوية ومقتل حسين بن علي سنة 1740 م، أما أبناء حسين بن علي فقد لجئوا إلى الجزائر[(5)].

ثالثا: اغتصاب علي باشا للحكم (1735-1756 م):

حكم علي باشا البلاد بصرامة وحزم[1]، وكانت معظم أحكامه تميز بالدموية[2]، حيث أحكم سلطة السيف وخصوصا في مؤيدي عمه وابنيه، وحصر الفلاحة في وزراءه، وعمد إلى تطبيق سياسة المشترى[3]، والتي أثارت ردود فعل أدخلت البلاد في دوامة الحروب من جديد، كانتفاضة الإنكشارية 1743م، و1752م.

---

(2). محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 84.

(3). نفسه، ص 84

(4). ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 110.

(5). نفسه، 112.

1. ابن أب الضياف، المصدر السابق، ص 144.

2. محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 75.

3. هي سياسة زراعية مارسها البايات الحسينيون في القرن الثامن عشر، سنتعرض لها قادم البحث، ص 148.

أما خارجيا فقد انعكست طبيعة شخصيته المتصلبة، حيث فرض سلطته على ممتلكات الدول الأوربية ضمن امتيازاتهم في تونس.

وعن علاقته مع الجزائر، والتي ساعدته في وقت سابق للوصول إلى الحكم، منذ سنة 1735 م، إلا أن تعنته ومطالبة أتراك الجزائر بدفع ضريبة سنوية، الأمر الذي دفع علي باشا إلى الاصطدام ثم مقاطعة الجزائر، لتتحرك حملة جزائرية ضد الباشا علي وكان ذلك سنة 1746م، إلا أن الإخفاق كان حليفها عند أسوار مدينة الكاف[1]، وظل أبناء حسين بن علي، محمد وعلي في الجزائر يتحينون الفرص للعودة إلى تونس، واستعادة ملكهم، وقد تحقق لهم مرادهم، وانتظرهم أنصارهم في تونس، من أجل نصرتهم[2].

وبعد دخولهما مع جند إيالة الجزائر لمدينة تونس في 30 سبتمبر 1756[3]، شهدت سلسلة من أعمال السلب والنهب، ولم تسلم من تلك الأعمال حتى الفنادق القنصلية، ومساكن التجار الأوربيين[4]، وانتهت هذه الحرب بقطع رأس علي باشا، ودفع ضريبة سنوية للجزائر، وكان لهذا الأمر انعكاس على الوعي القومي المعادي للجزائر، ومنذ مقتل علي باشا عاد الحكم لأبناء حسين بن علي[5].

رابعا: استرجاع أبناء حسين بن علي للحكم (1756-1782 م):

1. عهد محمد باي بن حسين بن علي (1756-1759 م):

بعد انتهاء الحرب ضد ابن عمه علي باشا تولى محمد باي الحكم، ونظرا لما كان يتمتع به من حلم وحسن خلق استطاع أن يكسب ود رعيته، لما كان يوليه لهم من اهتمام بشؤونهم، حتى أطلقوا عليه لقب "الرشيد"، حيث كان يجمع بين اللين والشدة في حكمه، لذلك تميزت فتره بالاستقرار بعد الحرب الأهلية التي شهدتها تونس قبل ذلك، لكن وفاته المفاجئة يوم الاثنين 11 فيفري 1759م، تاركا وراءه ابنين قاصرين هما إسماعيل ومحمود، ولم يكن

1. محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 79.
2. ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 149.
3. نفس المصدر، ص 152.
4. ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 170.

5. Narcisse Faucon : Op.cit., p164.

أكبرهما، وهو إسماعيل، قد بلغ سن الرشد لتولي الحكم، فتولى عمه علي بن حسين الحكم متعهدا بترك الأمر لإسماعيل عند بلوغه سن الرشد.[1]

2. عهد علي باي (1759-1782م):

بعد وفاة محمد باي ومجيء علي باي للحكم في تونس، خشي الجميع أن تشهد البلاد حربا أهلية جديدة، غير أن ما قام به علي باي من أعمال خالف كل التوقعات، ومنح الازدهار لتونس بعد أن فقدته لفترة طويلة، حيث اهتم بالزراعة، وأعاد تنظيم الجيش، وفتح الباب أمام التجارة الخارجية، وشهدت تونس استقرارا شمل جميع المجالات، واعتبرت فترة حكمه بإجماع المؤرخين بداية العصر الذهبي لتونس والذي سيمتد إلى خلفه حمودة باشا، يرجع سبب ذلك إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وساعد على ذلك عدة عوامل تذكر منها[2]:

– اتباع علي باي لسياسة اقتصادية، حكيمة تمثلت بتقليصه لحجم الضرائب المستحقة على الفلاحين، وإلغاءه للضرائب المتأخرة من عهد أخيه محمد، إلى جانب تخفيضه لقيمة المشترى تمهيدا لإلغائها، فضلا عن عمله الدؤوب من أجل إنعاش القطاع الفلاحي والحرفي.

– الانفتاح الدولي وتنامي النشاط التجاري العالمي مما انعكس إيجابا على تونس، وأدى إلى ارتفاع مردود التجارة الخارجية.

وقد شهدت تونس خلال عهد علي باي، تحسن العلاقات الخارجية وخصوصا مع الدول الأوربية، فقد أبرمت تونس جملة من المعاهدات منها: معاهدة مع هولندا سنة 1760 م[3]، وعقد "كليف لاند" (Clève Land) معاهدة مع علي باي في 21 جوان 1752 م، كما أبرم معاهدة صداقة مع البندقية في سبتمبر 1763 م[4]، أما فيما يخص فرنسا فقد تم إرسال قنصل جديد إلى تونس يدعى بارثولومي دي سيزو "Bartholomé de Saizeu"، مكان القنصل السابق لفرنسا دي سولوز "De Saulauze"، والذي أحيل على التقاعد[5].

---

1. ألفونص روسو، المرجع السابق، 171.

2. Mustapha Kraim, : Op.cit. p54.

3. Narcisse Facon : Op. Cit. p167.

4. حلق الوادي: ميناء يقع في الواجهة الأمامية لمدينة تونس، انظر:

Grand Larousse encyclopédique : Op.cit. p554.

5. ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 175.

لكن المعاملة الخاصة التي أولاها علي باي لفرنسا لم تدم طويلا، حيث دخل الطرفان في حرب سنة 1770 م، وتعد من أشد المواجهات التي خاضتها تونس، وجاءت هذه الحرب بسبب رفض علي باي موضوع تحرير الأسرى الكورسكيين، بعد أن استولت فرنسا على هذه الجزيرة، وذلك بنصيحة من مستشاريه.

وفي خضم هذه الأوضاع المتقلبة بين الدولتين، ألم المرض بعلي باي مما أثار مشاعر القلق عما سيؤول إليه الوضع بعد موته، وكيف سيتم انتقال السلطة بعده، ليتدارك علي باي الأوضاع ويعلن عن توليته لابنه حمودة لتنتقل ولاية العهد بسلام، وكانت وصية علي باي لابنه وأبناء أخيه:" إني لمورثكم مملكة مزدهرة سيتزايد رخاؤها بالوفاق الذي أتوسل إليكم أن تحرصوا على استتبابه فيما بينكم، أما أنت يا ابني حمودة فإنك ستخلفني على العرش وإياك أن تنسى إخوتك وأبناء عمك هم أيضا أولادي، واشملهم بعطف الأبوة، وكن لهم أبا قبل أن تكون لهم رئيسا."[1]، وقد وافت المنية علي باي يوم السبت 31 ماي 1782 م، ليؤول الحكم لابنه حمودة وكان قد تعهد في وقت سابق بأنه سيمنحه لابن أخيه، وقد اعتلى حمودة العرش دون عراقيل.

1. أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 112.

المبحث الثاني: الحياة السياسية في فرنسا من 1705م/1782م

لقد أدى التحول السياسي في فرنسا، والانتقال من نظام ملكي مطلق مثلته عائلة آل بوربون، لتنتقل فرنسا بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 م، إلى نظام جمهوري، أما على الصعيد الأوربي فكان لأطماع ملوك فرنسا التوسعية حسب ما أسموه حدود فرنسا الطبيعية، مما جعلها تدخل دوامة سلسلة من الحروب الأوربية.

طبق الملك لويس الرابع عشر أو كما أطلق على نفسه الملك الشمس سياسة خارجية تعتمد أساسا بسط سلطة شاملة بفضل توجيهات وزيره كولبير[1]، وقد عمل على تنمية فرنسا زراعيا وصناعيا، ورفع حجم التجارة ونشاطها، والعمل على تأسيس قواعد بحرية ذات أهداف تجارية وعسكرية.

احتلت فرنسا في عهد لويس الرابع عشر مكانة مهمة أوربيا[2]، وارتكزت سياسته الخارجية على إعلاء مكانة فرنسا، وقد عين ممثلين دائمين في كل الدول الأوربية، وهو ما لم تفعله دول أخرى، كما عمل أن يحظى ممثلوه بمكانة خاصة دون غيرهم، وكان هؤلاء يمدونه بالمعلومات والأخبار مما جعله أكثر ملوك أوربا علما بالأوضاع داخل أوربا وحتى خارجها[3].

---

(1). هو جون بابتيست كولبير "Jean Baptiste colbert" (1619-1683 م)، وزير فرنسي أدار شؤون الكاردينال مازاران منذ جوان 1651 م صار وزيرا لدى الملك لويس الرابع عشر، اهتم كثيرا بالتجارة، كما عمل على دعم إنشاء قواعد تجارية وعسكرية في مناطق ما وراء البحر. انظر: عبد المجيد النعنعي: أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1981، ص 208. انظر:

- Jean Louis Voisin : Dictionnaire des Personnage Historique, la pochothèque, Paris, pp 261-262.

(2). جلال يحيى: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.ن، ص 49.

(3). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص 140.

لقد انشغل لويس الرابع عشر ربع فترة حكمه، والتي دامت خمس وخمسين سنة، في الحروب الأوربية[1]، وكانت هذه الوسيلة التي اتبعها للحصول على مكاسب إقليمية[2]، وقد ظهر هذا التنافس بين الدول خصوصا في التجارة خارج أوربا، وبداية ظهور النزعة الاستعمارية خصوصا بين فرنسا وإنجلترا[3].

وفي 1 سبتمبر 1715م، تولى لويس الخامس عشر، واستمرت فترة حكمه تسع وخمسون سنة، حتى 10 ماي 1774، وفي وقته ظهرت سلبيات النظام الملكي، إضافة إلى خسارة فرنسا أهم مستعمراتها (كندا والهند)[4]، إضافة إلى الضائقة المالية الناجمة عن تدهور الأحوال الاقتصادية والمالية كنتيجة للحروب التي خاضها لويس الرابع عشر، وهذا ما دفع بعدد من المفكرين الفرنسيين للدعوة إلى تصحيح الأوضاع المتردية التي تعيشها فرنسا[5]، وانتقادهم النظام الملكي[6]، ومهد ذلك لثورة ستشهدها فرنسا سنة 1789م، ومن ذلك يمكننا حصر الأحداث في فرنسا خلال الفترة 1705-1789 م، من خلال:

أولا: فرنسا وحروب الوراثة:

وهي سلسلة من الحروب شهدتها أوربا، إثر نزاع دار على وراثة العرش، ومن أهم هذه الحروب:

1.حرب الوراثة الإسبانية (1702-1713 م):

رغم تراجع مكانة إسبانيا في النصف الثاني من القرن السابع عشرالميلادي، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مناطق نفوذها في أوربا، واستطاعت أن تطوق فرنسا من الجنوب الغربي، والشمال الغربي من خلال الأراضي المنخفضة، وكان هذا الوضع يثير الملك لويس الرابع عشر، وكان يتحين الفرص، لتتغير تلك الأوضاع، وجاءت الفرصة مواتية على إثر وفاة الملك الإسباني فليب الرابع وهو والد زوجته[1]، وفي سنة 1665 تولى

---

(1). جلال يحيى: المرجع السابق، ص 60.

(2). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص 141.

(3). محمد مظفر الأدهمي: دراسات في التاريخ الأوربي، ط1، د.د.ن، 1984، ص 103.

(4). جلال يحيى: المرجع السابق، ص 83.

(5). نفسه، ص 90.

(6). محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 105.

(1). هي ماريا تيريزا، وهي الأخت نصف الشقيقة للملك شارل الثاني، انظر: الموسوعة الحرة.

الملك شارل الثاني العرش في إسبانيا[2]، والذي لم يكن له وريث مباشر من عائلته، وكان المطالبون بالعرش من خارج إسبانيا[3]، حيث طالب لويس الرابع عشر بحكم الأراضي المنخفضة، استنادا إلى حق زوجته في الوراثة[4]، كما طالب إمبراطور النمسا بحقه في العرش على اعتبار أنه زوج أخت الملك الإسباني[5].

لقد اعتبر لويس الرابع عشر مسألة وراثة العرش الإسباني، حجر زاوية في سياسته الخارجية طوال فترة حكمه، لكن معارضة هولندا، وبريطانيا، واللذان اعتبرا ازدياد قوة فرنسا بسيطرتها على الأراضي المنخفضة، يشكل خطرا عليهم، وهذا ما أدى إلى ظهور سياسة التكتلات[6]، وانتهى الأمر على الاتفاق على تقسيم إسبانيا وممتلكاتها، حيث تمنح فرنسا مركزا ممتازا في إيطاليا أما الباقي فيحظى به الإمبراطور النمساوي بعد وفاة الملك شارل الثاني[7]، وهذا الأخير رفض رفضا قاطعا أن تقسم ممتلكاته بعد وفاته، ورأى أنه ليس في وسع أي أمير سوى أمير فرنسي، تسانده كل قوات لويس الرابع عشر، أن يحافظ على سلامة الإمبراطورية الإسبانية، ومهما كانت مرارة ذكرياته مع لويس الرابع عشر، فقد وضع وصيته لصالح "فليب الدوق آنجلو"، الحفيد الثاني لملك فرنسا، الذي كان محتارا بين تطبيق اتفاق التقسيم، الذي يكمل إنشاء فرنسا وهي مصلحة وطنية، وقبول وصية شارل الثاني وهي مصلحة أسرية، واستقر رأيه على قبول الوصية[1]، ومن هنا ضم التحالف كلا من بريطانيا وهولندا والأمراء الألمان والنمسا، لوقف التوسع الفرنسي.

وبدأت الحرب بين فرنسا ضد الحلفاء، سنة 1712 م، وكانت شاقة جدا على فرنسا[2]، ودامت فترة الهجوم الفرنسي سنتين، لتنقلب الحرب لتلعب فرنسا دور الدفاع، ودامت أحد

---

(2). محمد مظفر الأدهمي، المرجع السابق، ص 142.

(3). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص 211.

(4). إسماعيل ياغي وعبد الفتاح حسين أبو علية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر،دار المريخ للنشر، الرياض، 1979، ص 207.

(5). محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 105.

(6). جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 62-63.

(7). محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 106.

(1). جلال يحيى: المرجع السابق، ص 73.

(2). إسماعيل ياغي: المرجع السابق، 212.

عشر سنة[3]، وقد توالت انتصارات الحلفاء في إسبانيا سنة 1708 م، و1709 م، وقد انتشرت المجاعة في فرنسا في هذه الفترة[4].

وفي سنة 1712 م، اعتلى حزب المحافظين السلطة في بريطانيا، داعيا إلى وقف الحرب التي سئمها الشعب الإنجليزي[5]، وكانت نتائجها السلبية قد عانت منها جميع القطاعات، فالتجارة انهارت بفعل القرصنة البحرية، إضافة إلى الدمار والخراب الذي مس كل مكان، وبعد عدة جولات من التفاوض تقرر وقف هذه الحرب، وعقد صلح أوترخت[6]، والذي تمخض عنه إعادة توزيع المستعمرات الأوربية وفق ما يلي:

– الاعتراف بأحقية حفيد لويس الرابع عشر "فيليب الخامس"، ملكا على إسبانيا ومستعمراتها الأمريكية، وتنازله عن حقه في العرش الفرنسي لئلا يجمع بينهما.

– حصول إنجلترا على جزيرة "مينورقا"، وجبل طارق، إلى جانب بعض الامتيازات التجارية في أمريكا الشمالية.

– ضم ممتلكات إسبانيا في الأراضي المنخفضة وأراضي شبه الجزيرة الإيطالية لممتلكات الإمبراطورية النمساوية[7].

وهكذا انتهت هذه الحرب بانتصار بريطاني وأصبح لها دور فعال العلاقات الأوربية، فيما شكلت الهزيمة التي منيت بها فرنسا قبل نهاية التوسعي من أجل رسم حدود طبيعية لها، فضلا عن عدم إتمام وحدة أراضيها[1].

2.حرب الوراثة النمساوية (1740-1748 م):

نظرا لعدم وجود وريث ذكر لعرش الإمبراطورية النمساوية، الذي أراد المحافظة على وحدة أراضيه وعرشه لذلك هم بإقناع الدول الأوربية بالأمر الإمبراطوري الذي أصدره، والذي يقضي بأن تخلفه ابنته البكر "ماريا تيريزا"[2]، فانتهزت بعض الدول الفرصة لاقتطاع أجزاء من الإمبراطورية النمساوية كإسبانيا التي وضعت أعينها على ممتلكاتها في

---

(3). جلال يحيى: المرجع السابق، ص 75.
(4). إسماعيل ياغي: المرجع السابق، ص 212.
(5). محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 107.
(6). جلال يحيى: المرجع السابق، ص 72.
(7). محمد المظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 107.
(1). جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 78-79.

إيطاليا وفرنسا التي تطمح للسيطرة على ممتلكاتها في الأراضي المنخفضة، وبروسيا التي أرادت السيطرة على منطقة "سيليزيا"، وبعد شهرين من وفاة شارل السادس في 19 أكتوبر 1740 م، اجتاحت جيوش بروسيا منطقة "سيليزيا"، بقيادة فريديريك الثاني، مفتتحا حرب الوراثة النمساوية، بعدما أعلنت النمسا عن حربها ضد بروسيا.

وتعتبر من الحروب الطويلة والأكثر تعقيدا، وقد مرت بعدة مراحل، وهي: الحرب النمساوية البروسية، والحرب النمساوية الإسبانية، والحرب النمساوية البريطانية الفرنسية(3)، وبرزت مطامع الفرنسيين ورغبتهم في أن يكون لهم دور متفوق في أوربا، فاجتاحوا أراضي بوهيميا، ولم يكن البريطانيون راضين عن انهيار النمسا عسكريا، كما لم يكونوا راضين عن أطماع فرنسا في الأراضي المنخفضة، فعقدوا تحالفا مع النمسا عرف تاريخيا بتحالف "وارمز"، "Warmez"، لصد رغبة فرنسا وأطماعها(4).

لقد أثارت انتصارات النمسا مخاوف فريديريك الثاني من أن تسترجع ماريا تيريزا منطقة "سيليزيا"، إضافة إلى كون سياسات فرنسا يمكن أن تعزلها أوربيا، فاجتاحت جيوشه "بوهيميا"، سنة 1744، فعقدت النمسا صلحا مع بروسيا، واستمرت الحرب على الجبهات فالنمسا وإنجلترا من جهة، وفرنسا من جهة أخرى، لكن دخول روسيا القصرية الحرب إلى جانب إنجلترا ضيع أحلام فرنسا في إبقاء الأراضي التي سيطرت عليها من قبل، لتتجه الدول المتحاربة إلى عقد مؤتمر صلح في إكس لاشابيل، الذي وضع حدا لحروب الوراثة النمساوية في 18 أكتوبر 1748(1)، حيث اعترف ملك فرنسا وملك إسبانيا بزوج ماريا تيريزا، فرانسيس إمبراطورا على النمسا بعد تنازلها له عن العرش، لتقطع الطريق أمام الطامعين(2)، وكان هذا أسوأ صلح عقدته فرنسا، إذ سارع لويس الخامس عشر لعقد معاهدة

---

(2). عمل الإمبراطور النمساوي منذ 1713 م، من أجل الحصول على وعود من الدول الأوربية بخصوص توريث ابنته، ورغم كل ذلك وبعد أقل من شهرين من موته نكثوا تلك الوعود. للاستزادة، انظر: جمال قنان: مظاهر من تطور أوربا في القرن 18 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 75.

(3). جلال يحي: المرجع السابق، ص 124.

(4). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص ص 216-217.

(1). Ferdinande de cusy : Phases et Causes, Célèbres du Droits maritime des nation, leip zig Brock haus, 1856, p 390.

(2). محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 109.

سلام بأي ثمن، حيث سلم كل الأقاليم التي كانت القوات الفرنسية قد دخلتها في الأراضي المنخفضة، و"سافوا"، و"نيس"[3].

3. حرب السبع سنوات 1756-1763 م:

لم يغير مؤتمر إكس لاشابيل شيئا في الوضع الدولي، بل أعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب[4]، سواء في أوربا أو حتى في المستعمرات، وبقيت بروسيا محتفظة ب"سليزيا"، لذلك عمدت ماريا تيريزا على استعادتها، فبدأ تبحث عن حلفاء جدد، وكانت حاقدة على بريطانيا كونها هي التي ضغطت عليها للتخلي عن هذه المنطقة لصالح بروسيا، لذلك نراها تتحالف مع فرنسا عدوتها خلال حرب الوراثة النمساوية، بعقد مؤتمر فرساي سنة 1756، وقد انقلب الوضع السياسي لأوربا في هذه الفترة رأسا على عقب، فيم اصطلح عليه "الانقلاب السياسي"، أو "الثورة الدبلوماسية"[5]، والمقصود بها حركة التحالفات الأوربية، وشعر فريديريك الثاني ملك بروسيا أن التقارب النمساوي الفرنسي، سيضعه في مأزق لا محالة، ونظرا لكون بريطانيا لا تزال في فترة عداء مع فرنسا فقررت مساعدة بروسيا لنيل مبتغاها حيث تحاصر بروسيا فرنسا برا وبريطانيا بحرا، وتوج هذا الاتفاق بعقد معاهدة جانفي 1756 م[1]، فمؤتمر إكس لاشابيل، ورغم أنه أعاد الهدوء والاستقرار، لكن بصفة مؤقتة، لكنه زرع بذور حرب جديدة[2]، وهي حرب سبع سنوات، التي اكتسبت مكانة خاصة في التاريخ الأوربي، لدلالاتها المختلفة على مختلف الأصعدة، الاستعمارية، والاجتماعية، والسياسية[3].

---

(3). جلال يحيى: المرجع السابق، ص 144.

(4). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص 219.

(5). إسماعيل ياغي: وعبد الفتاح حسن أبو علية، المرجع السابق، ص ص 226-227.

(1). صالح حسن العكيلي: الوجه الآخر للنهضة الأوربية، محاضرات في تاريخ أوربا في عصر النهضة، 1453-1789 م، ط1،الوراق للنشر والتوزيع، د.د.ن، 2006، ص268.

(2). Johann wilhem d’archen holtz : Histoire de guerre de sept ans, Traduit de l’allemend par Arnex Berlin.lirairie s.m.p, 1789, p 01.

(3). يونان لبيب رزيق: محاضرات في تاريخ أوربا في القرن الثامن عشر، مرقونة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآدب، فاس، 1980-1981، ص 48.

إن التحالف الفرنسي النمساوي غير طريقة عمله ليصبح في وضع الهجوم، فأدت فرنسا خطة لتقسيم بروسيا، لتصل إلى الأراضي المنخفضة[4]، وقد أثار هذا التحالف الفرنسي النمساوي دهشة الأوساط السياسية الأوربية، واعتبرته الدولة العثمانية تهديدا للصداقة العثمانية الفرنسية التي ترتكز على عدائها المشترك للنمسا، مما سيؤثر على مسار العلاقات بين الطرفين، وخصوصا بعدما تدعم هذا الموقف باتفاق جديد بين فرنسا وروسيا، والذي أبرم في نوفمبر 1756[5].

وهكذا انقسمت أوربا إلى معسكرين، يضم الأول روسيا القيصرية، الإمبراطورية النمساوية وفرنسا، أما الثاني فيضم بروسيا وبريطانيا، فقرر ملك بروسيا فريديريك الثاني الاستفادة من عامل الوقت، قبل أن ينقض عليه العمالقة الثلاث، فهجم على النمسا واحتل "سكسونيا"، أواخر شهر أوت 1756[1]، التي تشكل الحلقة الضعيفة في هذا الائتلاف الجديد، ورغم هذا الانتصار المؤقت، ما دفع بأعدائه إلى دعم تحالفهم وحشد قواتهم، مما جعله في مركز خطير جدا عند حلول سنة 1757م[2]، حيث لاحقه الجيش النمساوي الذي دخل إلى "سيليزيا"[3].

وفي شهر ديسمبر 1757م، انتصرت القوات البروسية على الجيش الفرنسي وطردها من منطقة "هانوفر"، وأمن الجبهة الغربية، وألحق هزيمة نكراء بالجيش النمساوي في سيليزيا وحررها منهم، وفي مطلع عام 1758م اجتاحت القوات البروسية حدود النمسا وغدت العاصمة فيينا في خطر، وجعلت هذه التطورات تفوق بروسيا على أعدائها[4]، غير أن تزايد أعداءه هو الأمر الذي أنهى مرحلة انتصاراته، وبدأت مرحلة هزائم جيوشه ما بين 1759-1760م، وبدا واضحا أن الجيش البروسي لن يستطيع الاستمرار، وكاد أن يصل الوضع العسكري إلى نهايته، وهذا نظرا للوضع العسكري غير المتكافئ، ماديا وحتى

---

(4). Albert saboul, Michèl fogel et Guy lemarchand : le siècle des lumières 1750-1789, presses universitaires de France, Paris, 1997, p 441.

(5). جمال قنان: المرجع السابق، ص 81.

(1). محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 111.

(2). جمال قنان: المرجع السابق، ص 82.

(3). إسماعيل ياغي، وعبد الفتاح حسن أبو علية: المرجع السابق، ص 227.

(4). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص 222.

بشريا، ولولا الإمدادات التي جاءت من الشرق[5]، حيث توفيت إليزابيث قيصر روسيا سنة 1762م[6]، وخلفها على العرش صديق فريديريك الثاني القيصر "بطرس الثالث"، فأمر بسحب الجيش الروسي من بروسيا الشرقية، ثم بادر إلى توقيع معه في نفس السنة[7].

وفي ذلك الوقت صار الإنجليز في موقع ممتاز، ففي الهند وأمريكا أصبحت السيادة شبه كاملة بيدهم، وشهد الفرنسيون الويلات، فأسطولها البحري قد تدمر، وقوتها الاستعمارية هي الأخرى تدمرت[5]، وقد امتدت هذه الحرب إلى ما وراء البحر لتشمل عدة مناطق في العالم لكن الجزء الأكبر منها كان في أوربا[6].

أمام هذه الأوضاع أدركت النمسا أنه ليس باستطاعتها استرجاع سيليزيا، فقامت بالاعتراف بانضمام هذه الأخيرة لبروسيا، كما سارت فرنسا لوقف حربها مع بريطانيا، وعقد الطرفان مؤتمر باريس 1763 م، والذي رسخ تفوق بريطانيا برا وبحرا، كما تنازلت فرنسا عن مستعمراتها في الهند وأمريكا[1].

---

(5). جمال قنان: المرجع السابق، ص 82.

(6). جمال يحي: المرجع السابق، ص 148.

(7). عبد المجيد النعنعي: المرجع السابق، ص 223.

(5) Johaim wihem d’archen holze : Op.Cit. p 238.

(6) Christophe Guillaume Koch : Abrégés de l’histoire des pais entre les puissances de l’Europe, Charles pougens librairie, Paris, 1796, p 85.

(1) محمد مظفر الأدهمي: المرجع السابق، ص 112.

- يونان لبيب رزيق: المرجع السابق، ص 65.

المبحث الثالث: مظاهر العلاقات بين تونس وفرنسا (1705-1782م):

إن العامل التجاري بين فرنسا والإيالات المغاربية سهل كثيرا عملية ربط علاقات سواء السياسية أو الاقتصادية، وقد كان لهذه الشبكة من العلاقات بين الطرفين جملة من المظاهر.

أولا: الامتيازات:

تمتعت فرنسا بمكانة مميزة في ممتلكات الدولة العثمانية، على إثر الاتفاق (نظام الامتيازات)[1]، الذي عقد بين كل من الملك الفرنسي فرانسوا الأول، والسلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م) [2].

ثانيا: الدبلوماسية:

والمقصود بها مجموع القواعد والأسس التي يراد بها تسيير العلاقات بين الدول، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، مما دفع فرنسا إلى تأسيس مجموعة من القنصليات في الإيالات المغاربية، واستنجدت بالباب العالي من أجل استقبال القناصل الفرنسيين، لأن تلك الإيالات عارضت وبشدة، ولكن هذا الطموح الفرنسي في فتح قنصليات لها في الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا واجهت معارضة حكامها، وهو الذي دفع السلطات الفرنسية الاستنجاد بسلطات الباب العالي لضغوط على المعارضين لفتح تلك القنصليات[3].

حددت السلطات الفرنسية مهام القناصل الفرنسيين المعيين في تونس، وبقية الإيالات العثمانية المغاربية، بضرورة العمل على حماية المصالح الفرنسية، والمحافظة عليها من أي تهديد داخلي أم خارجي، وهذا يعني شمول النشاط التجاري الفرنسي بتلك الجهود[1]، وبناءا عليه نجد أن سياسة القناصل كانت منصبة على هذا الاتجاه أولا وآخرا، وتمكن القناصل من النجاح في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال، ما أشار إليه القنصل

---

(1). Ignaz de testa : **Recueil des traités de porte ottoman avec les puissances étrangères,** Amyot éditeur archives Diplomatique, Paris, p 05.

(2). Pau Masson : **Histoire des établissement et du commerce Français dans l'Afrique Barbaresque Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, 1560-1793,** librairie hachette, Paris, 1903, p 142.

(3). Abel Boutin : **Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la barbarie (1515-1830)**, Pedone éditeur, Paris, 1902, p 192.

(1). M .Moreuil : **Manuel des agents consulaires français à l'étranger**, videcorp fils ainé, éditions, Paris, 1853, p 41.

الفرنسي "دو سولوز" "De Sulauz"، من جهة المعاملة من جانب الحكام في تونس، حينما ميزت الراية الفرنسية عام 1762م بخمس وعشرين طلقة مدفع، بينما كانت بقية الرايات الأوربية يطلق لها واحد وعشرين طلقة مدفع[2].

أثارت المكانة المميزة التي كانت تحظى بها فرنسا في تونس حفيظة بريطانيا، وسعت هي الأخرى للحصول على مكانة مميزة من جانب السلطات التونسية، وكانت المنافسة وليدة نتائج معاهدة 1536م، والتي منحت لفرنسا حق رعاية الرعايا المسيحيين في البلاد العثمانية، لذلك عملت بريطانيا وغيرها من القوى الأوربية في تلك الفترة للحصول على جملة من الامتيازات أسوة بفرنسا[3].

عرف مقر القنصل الفرنسي في مدينة تونس باسم الفندق، وكان هذا المقر يضم القنصل فضلا عن رعايا فرنسا من تجار وغيرهم في تونس، وهو مبنى يتألف من طابقين[4].

إن مبدأ المعاملة بالمثل في المجال الدبلوماسي لم يكن مطروحا لدى الإيالات العثمانية عموما وفي تونس على وجه الخصوص، إذا استثنينا بعض البعثات كبعثة علي باشا الدبلوماسية سنة 1743م، والمؤلفة من مبعوثين دبلوماسيين، في إطار تقديم اعتذار للملك الفرنسي بسبب ما تعرضت له إحدى السفن الفرنسية من اعتداء من طرف قراصنة تونسيين، وكانت مناسبة لتوقيع معاهدة سلم بين الطرفين وقعها عن الملك الفرنسي قبطان السفينة التي نقلت المبعوثين الدبلوماسيين "دو ماسياك" "De Massiac"، وورد في الرسالة المبعوثة من علي باشا، إلى الملك لويس الخامس عشر بتاريخ 09 مارس 1743، أسماء أعضاء البعثة وهم "علي آغا، محمد خوجة" واللذان نقلا رسالة علي باشا إلى الملك الفرنسي والتي قدم فيها شكره للملك بمناسبة معاهدة السلم الموقعة بين الطرفين، كما قدم له ثمانية أحصنة أصيلة كهدية، تولا ممثلاه بتقديمها[1].

---

(2). Eugène Plantet : correspondances des beys de Tunis et des consuls avec la cour (1577-1830), Ancienne librairie Germer Bailliére, Paris, 1894, p 10.

(3). Christian windler : Op. Cit. P 455.

(4). Pierre Grandchamp : Op.Cit. p 07.

(1). Engène Plantet : Op.Cit. p 375.

ولعل الشغور الدبلوماسي الذي عرفته العلاقات التونسية الفرنسية على عهد البايات الحسينيين، بسبب اهتمامهم بالمحافظة على السلطة وضمان رواتب الجند، وذلك من خلال الضرائب أو من ممارسة القرصنة، كما هو الحال أيضا في الجزائر وطرابلس.

ثالثا: القرصنة البحرية:

شهد الجهاد البحري في سواحل طرابلس وتونس والجزائر والمغرب، أوجها خلال القرن السادس عشر والقرن السابع عشر الميلاديين، لكن الكتابات الأوربية وصفت هذا النشاط البحري باللصوصية(2)، رغم أنهم مارسوا هذا النشاط بدافع ديني وقيد قانوني، وهذا ما ميزهم عن اللصوصية(3).

لقد شاركت تونس في نشاط الجهاد البحري كغيرها من الدول المطلة على البحر المتوسط في الجهة الجنوبية، من أجل الوقوف في وجه المسيحية، وغنيمة بعض البضائع والأسرى الذين يتم افتداؤهم وخصوصا إذا مثلوا قيمة تجارية(4).

تراجعت الجهاد البحري في تونس خلال عهد البايات الحسينين نتيجة لمعاهدات السلم المبرمة خصوصا مع فرنسا، وقد انعكس ذلك على النشاط التجاري والدبلوماسي، عكس ما كانت الأوضاع خلال عهد البايات المراديين(1)، وقد انقسم نشاط القرصنة البحرية في تونس خلال العهد الحسيني إلى قسمين، قرصنة يقوم بها الخواص، وقرصنة تحت إشراف البايلك.

إن نشاط الجهاد البحري يحتاج إلى عدة عناصر تتكامل فيما بينها، ونجد أن بعض مسلحي السفن من كبار شخصيات الإيالة، كالباي، وصاحب الطابع، والكاهية، والقايد،

---

(2). Laila Maziane: **Salé et ses corsairs (1666-1727) un port de course marocaine au 17 ème siècle**, publications des universités de Rouen et Havre, France, 2007, p 30.

(3). Daniel panzac : **la course Barbaresque, les hommes, les pirates fin 18 ème siècle, début 19 ème siècle,** in Turans de la mer pirates, corsaires et flibustiers, Paris, 2002, p 143.

(4). Azzedine Guelouz, Abdelkader Masmoudi, Mongi Smida : **les temps modernes**, sud éditions, Tunis, T3, p 86; Mohammed Hadé Chérif: Op. Cit, p 159.

(1). Paul Sebag : **Tunis, Histoire d’une ville**, l’harmattan, Paris, 1998, p 243.

وهي ميزة تونسية، على عكس الجزائر حيث نجد أن المسلح هو البايلك مما جعل دور الدولة في هذا الأمر نسبيا[2].

كان الجهاد البحري يتم في إطار رسمي وبترخيص من الإيالة، يدل على ذلك جوازات السفر التي كان يحملها القراصنة والصادرة من قناصل كل من فرنسا وانجلترا، كما سمحوا لهم بأن يرسوا بسفنهم في موانئهم وطلب المساعدة إذا لزم الأمر[3].

رغم معاهدات السلم بين تونس وفرنسا خلال عهد البايات الحسينيين، إلا أن العلاقات بين الطرفين مرت بمراحل ميزها الفتور والقطيعة في العلاقات، وهو ما أدى إلى هجوم الرياس البحر التونسيين على السفن الفرنسية، نذكر من بينها:

- هجوم رياس بحر توانسة على سفن فرنسية سنة 1728 م، مما دفع الباي حسين بن علي إلى توقيع معاهدة 01 جويلية 1728 م، واعتذر للملك الفرنسي عن الأضرار الناجمة عن هذا الهجوم، ودفع تعويضا قيمته 8000 ريال، والإفراج عن كل الأسرى الفرنسيين والأجانب، وتعهد بمعاقبة المتسببين في هذا الهجوم[4].

- خلال هجوم سوران "Saurins" على جزيرة طبرقة تم أسر 224 فرنسي، مما دفع فرنسا للدخول في مفاوضات مع تونس، وتوصل الطرفان إلى عقد معاهدة سلم في 9 نوفمبر 1742م.

- بعد إلحاق جزيرة كورسيكا بالممتلكات الفرنسية، استولى قراصنة تونسيون على سفن كورسيكية، وأسر بحارتها ومسافريها، مما دفع فرنسا إلى قصف السواحل التونسية، ليتم بعد ذلك تجديد معاهدة السلم بين الطرفين وكان ذلك في 23 أوت 1770م.

رابعا: التجارة:

تعتبر فترة حكم البايات الحسينيين زاخرة لما فيها من نشاط تجاري يستحق الوقوف عنده، كيف لا والفترة كانت محط اهتمام وانشغال القناصل الأوربيين عموما والفرنسيين

---

(2). Noureddine Arbi : **Economies et Dépendantes du Maghreb moderne**, in A.C.H.C.M, office des publications universitaire à Oran, 1983, p 246.

(3). Daniel panzac : La course Barbaresque…Op. Cit, p 101.

(4). Paul Sebag: **La course Tunissienne au 18 ème siècle**, publication de IBla, Tunis, 2001,p 23.

على وجه الخصوص، ولعل التمثيل الدبلوماسي لجل دول أوربا المتوسطية في تونس لهو دليل واقع على مكانة تونس في ميدان التجارة المتوسطية[1].

لقد لعب عامل الخبرة التجارية دورا بارزا في احتلال فرنسا لمكانة جد مهمة في الأوساط التجارية التونسية، مما أكسبها مواقع مهمة في تونس منذ عهد الملك "لويس الرابع عشر"، والمنافسون الوحيدون الذين واجهتهم فرنسا هم يهود ليفورنو[2]، وهذا التواجد الفرنسي في المنطقة مكنها من أن تحتل مكانة تجارية في كل الموانئ التجارية ، وكذا مناطق التبادل التجاري[3].

وتجدر الإشارة أن التجارة الفرنسية في تونس شهدت نموا ملحوظا، ولعل شهادة القنصل الإنجليزي الذي صرح أن فرنسا تمتلك كل التجارة بيدها[1]، أما بالنسبة للتونسيين فإن غياب السفن التجارية شكل عائقا في وجه نشاطها التجاري، مما دفعهم مرارا وتكرار إلى الاستعانة بالناقلين الأوربيين، وخصوصا الفرنسيين في تجارتهم مع أوربا، بل حتى في تجارتهم مع بلاد المشرق كانت تتم عن طريق الفرنسيين[2].

---

(1). François Arnoulet : **les exportations Tunisiennes** in IBla, Tunis, 1947, p 167.

(2). Mohammed Hadé Chérif : **Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn Ben Ali (1705-1740),** centre de publication universitaire, Tunis, 2008, Op, Cit, p 157.

(3). Michel Deveze : Op, Cit, p 73.

(1). Mongi Smida : **Aux Origines du commerce français en Tunisie les traités capitulaires**, sud éditions, Tunis, 2001, p, 103.

(2). Lucette Valensi : **Fellahs Tunisiens l'économie rurale et la vie des compagnes aux 18-19 ème siècle**, Mouton, Hollande, 1977, p 329.

خلاصة الفصل

ومما تقدم يمكننا القول:

- دفعت الفتن والصراعات الداخلية على السلطة في النصف الأول من القرن الثامن عشر البايات الحسينيين إلى طلب المساعدة من إيالة الجزائر، من أجل نصرة هذا الباي أو ذاك، نجم عن ذلك تبعية تونس للجزائر مدة خمسين سنة، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين الإيالتين، كما تشير معاهدات السلم المبرمة بين تونس وفرنسا إلى تصنيف سفن طرابلس والجزائر وسلا ووصفهم بسفن الأعداء، كما تعتبر السفن التونسية عدوة حسب نصوص الإيالات الأخرى، وأكبر مستفيد من كل هذه الأوضاع هي فرنسا، والتي عملت على زيادة تغلغلها في المنطقة.

- إن الضربات الموجعة التي تلقتها فرنسا نتيجة الانهزامات المتكررة في أوربا جعلتها توجه أنظارها خارج القارة من أجل تحقيق ما لم تستطع تحقيقه داخلها، من خلال إلحاقها الهزيمة بإنجلترا في مستعمراتها، ومحاولة تحسين علاقاتها مع إيالات شمال إفريقيا، في إطار سياسة الملك "لويس الرابع عشر"، التجارية تجاه بلاد المغرب.

- بسبب رغبة النمسا في استرجاع سيليزيا، وبفعل التحالفات التي كانت قائمة آنذاك، أصبحت أوربا تسير وبالقوة في طريق حرب السبع سنوات، وكما ذكر فريديريك الثاني فإن فرنسا كانت ضحية هذه الحرب، فهي المنهزمة في أوربا وأمريكا وآسيا، وتكبدت خسائر فادحة، ومثل ذلك بداية أزمة الملكية المطلقة.

- إن طبيعة العلاقات الأوربية الأوربية كانت تحكمها المصلحة المتبادلة، فخلال حروبهم تتبدل أدوارهم فدائما عدو العدو صديق، كما كانت ميزة العلاقات الخارجية، المصلحة والتوسع.

- تعددت مظاهر العلاقات بين تونس وفرنسا، من امتيازات موروثة عن فترات تاريخية سابقة، وتمثيل دبلوماسي يرعى مصالح واحتكارات الشركات الفرنسية.

- مع الفرنسيون عن نظرائهم الأوربيين بمكانة متميزة، بدليل وجود فندقين لفرنسا في تونس.

- عدم التزام فرنسا بمبدأ المعاملة بالمثل، إذا استثنينا التزامها في قضية تحرير الأسرى، وفي مظاهر أخرى تم تغييبها كالتمثيل الدبلوماسي، وخلق العراقيل أمام التجار التونسيين في فرنسا، وخاصة في مارسيليا.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية بين تونس وفرنسا على عهد الأسرة الحسينية (1117-1197ه/ 1705-1782م)

– المبحث الأول: مرحلة عدم استقرار العلاقات بين تونس وفرنسا (1705-1735م)

– المبحث الثاني: مرحلة العلاقات المتقلبة بين السلم والحرب في عهد علي باشا وعلي باي ومعاصريهم من ملوك فرنسا (1735-1770 م)

المبحث الثالث: مرحلة العلاقات المتقلبة بين السلم والحرب في عهد علي باي (1770-1782 م)

المبحث الأول: مرحلة عدم استقرار العلاقات بين تونس وفرنسا (1705م-1735م).

إن العلاقات التونسية الفرنسية خلال فترة حكم الباي حسين بن علي (1705م 1735م)، من جهة، وملكي فرنسا لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر من جهة أخرى، إذ شهدت تقلبات ما بين التوتر والانفراج، وذلك نتيجة عمليات الجهاد البحري، وكثيرا ما تأججها القرارات الاقتصادية من الجانب التونسي المتعلقة بعمليات صيد المرجان، والرسوم الجمركية التي يتخذها الباي أو خرق للقواعد البروتوكولية، والأعراف الدولية[1].

أولا: الأسباب التي دفعت فرنسا إلى فرض علاقات سلمية مع تونس:

إن القوى الأوروبية الكبرى أملت وإلى حد كبير سياستها في البحر الأبيض المتوسط، عن طريق التجارة، فبريطانيا لم تكن مهتمة كثيرا بالتجارة مع تونس عكس فرنسا، التي اكتسبت فيها مواقع تجارية صلبة، هذا منذ عهد لويس الرابع عشر[2]، واستمرت الهيمنة التجارية والدبلوماسية طيلة القرن الثامن عشر بفضل تطبيق عدد من الأساليب، التي تدخل في الإطار العام للسياسة الفرنسية، كان هدفها وضع إيالة تونس في علاقات مناسبة لصالح فرنسا[3]، ويمكننا إجمال الأسباب فيما يلي:

- تفادي الخطر الذي يشكله القراصنة لسكان المناطق الساحلية الفرنسية، وخاصة لبحارتها، وتجارها، أي ضمان الملاحة والتجارة، وهو الدافع الرئيسي للسياسة الفرنسية تجاه تونس، كما في بقية بلاد المغرب الإسلامي، هذا الانشغال نجده واضحا في مراسلات وكلائها القنصليين، وأيضا كان من البنود الأولى التي تضمنتها معاهدات السلام[4].

---

1. El-Mokhtar Bey : **De la dynastie Husseinité le fondateur Hussein Ben Ali 1705-1735-1740**, Serviced, Tunis 1993, P 517
2. Mohamed Hadé Chérif : Pouvoir et société …, Op.Cit, pp 157-158.
3. Jean Mallon : Op.Cit, P78
4. Mohamed Hadé Chérif : Pouvoir et société …, Op.Cit , p157.

- سعي فرنسا للحصول على امتيازات تجارية لمواطنيها، والحصانة لرايتها، والحق لرعاياها في الاستقرار في نقاط محددة: تونس، الرأس الأسود، وتوفير لهم الظروف المواتية لنشاطاتهم التجارية[1].

- موقع تونس الاستراتيجي بين حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي، حيث أصبحت تونس في عهد الأسرة الحسينية، مركزًا تجاريًا مهمًا، تأتيها القوافل محملة بمنتجات إفريقية، وتقوم بإعادة بيعها للتجار الأجانب، وخاصة تجار المدن الإيطالية، وجنوب فرنسا[2].

- كان السلم مفيدا جدا لفرنسا لتطوير مؤسساتها، وتجارتها، ولاحقا ستظهر ثمار السياسة السلمية التي افتتحها وزير الخارجية بونتشرتان "Pontchartin" في سنة 1690م، وكانت نتائجها إيجابية، وستنتهج من قبل جميع من خلفوه حتى قيام الثورة الفرنسية[3]، خاصة وأن أطماع فرنسا التوسعية في القارة الأوربية في القرن الثامن العشرالميلادي لم تتحقق، نتيجة فشل استراتيجيتها الأوربية. هنا يجب إضافة حقيقة ألا وهي سعي فرنسا لتعويض الخسائر التي أمنيت بها في أمريكا والهند، فبعد حرب السبع سنوات وسعت فرنسا نشاطها التجاري، والسياسي في شمال إفريقيا، وبالتالي وضعت مشاريع كولبير حيز التنفيذ واحتكرت التجارة مع بلاد المشرق.

ثانيا: مظاهر العلاقات السلمية بين تونس وفرنسا:

1. معاهدة 6 ديسمبر 1710م:

على الرغم من أن الباي حسين كان دائما يبدي رغبة ملحة في إقامة علاقات ودية مع فرنسا، إلا أن هذه العلاقات شهدت توترات عديدة ساهمت في قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومن بين هذه الأحداث:

1. Mohamed Hadé Chérif : Pouvoir et société …, Op.Cit, P158

2. جلال يحيى: **تاريخ المغرب الكبير**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ص55.

3. Paul Masson : Op.Cit, P240.

– في شهر فيفري 1706م، طلب دوكاستين "De Castine"[1] تجديد الاتفاقيات والامتيازات بين الطرفين، ولما كان الباي غائبا اجل النظر في المطلب إلى حين رجوعه، لكن الداي والكاهية ألزموا الشركة بدفع 1166 ريال بسبب الصعوبات المالية التي واجهوها ووعدوا بأنه عند رجوع الباي سيتم تعويضها أو إرضاءها بآية وسيلة أخرى[2].

– في أوائل سبتمبر 1706 م تم حجز مركب ترتان الذي أرسى في ميناء صفاقس[3]، لإصلاح عطب، فتم إرسال قائدها كاسبار ترال "Gaspard Trelle" وطاقمه إلى قصر الباردو وقد أفرج عنهم بتدخل القنصل أوجي سورهاند "Auger Sorhainde"[4].

– رفض الباي الاعتراف بديون سابقيه، وأبدى رغبته في عدم تسديدها، مما أدى إلى إطالة المفاوضات بين الطرفين[5]، وتعقد الوضع خلال1707-1710م بسبب قضية صيد المرجان، حيث منح الباي حق الصيد لرجل من صقلية يدعى "أندريا بروسي" مقابل 600 ريال، فاحتج القنصل، واعتبرها مخالفة لحقوق شركة الرأس الأسود، وأنها تكتسي صفة غير قانونية.

– كما رفع الباي الرسوم الجمركية على البضائع الفرنسية الآتية من ليفورنو من 3% إلى 10%، معللا ذلك بأن رعاياه ينالهم حيف كبير بسبب هذه المنافسة غير المشروعة، والتي تكلفهم فارق 7%، إضافة إلى غضب الباي من تصرف مدير شركة الرأس الأسود لابروز" La pèrouze" الذي اشترى من تلقاء نفسه 1000 قفير من القمح، مما أدى بالشركة الإفريقية إلى عزله من منصبه، وهدد الباي بمنع هذه المؤسسة من التجارة. كما

1. كانت وظيفته Intendant أي وكيل الملك، وهو ممثل الملك في الأقاليم، وهي وظيفة أوجدها ريشيليو، وكانت له في ذلك الوقت صلاحيات واسعة للغاية. أنظر: عبد المجيد نعناعي، عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص22.

2. Eugène Planet : T2, Op.Cit, PP 31-32.

3. مدينة تونسية يقول عنها البكري وابن حوقل أنها مدينة على البحر مسورة و لها أسواق، ومساجد وحمامات وفنادق وبوادي عظيمة وقصور جل غلاتها الزيتون والزيت، للمزيد من الاطلاع انظر: اسماعيل العربي: المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص261.

4. El-Mokhtar Bey :Op.Cit ; P519.

5. Jean Mallon : Op.Cit , P80.

تكررت حوادث القرصنة ضد السفن الفرنسية، ففي سبتمبر جنحت سفينة فرنسية إلى ميناء قرطاج، فقام التونسيون بنهبها.

إزاء هذه الصعوبات لم يكن أمام السلطات الفرنسية من حل غير استخدام القوة العسكرية، وبناءا عليه أرسلت أسطولها البحري في شهر سبتمبر 1710م بقيادة دولاقل "De Ligle" إلى السواحل التونسية، حيث رابط الأسطول عند ساحل حلق الوادي، وإزاء هذا التطور العسكري لم يكن أمام الباي إلا الموافقة على التفاوض وعقدت معاهدة في يوم 6 ديسمبر 1710، وقع من طرف فرنسا قائد الأسطول والقنصل الفرنسي أوجي سورهاند[1]، وصادق عليها الملك لويس الرابع عشر في 14 أكتوبر 1711م[2].

وجدد بموجبها الامتيازات التي تتمتع بها فرنسا والعمل وفق شروط السلام بينهما[3]، ومن خلال هذه الاتفاقية يمكن استنتاج ما يلي:

1. بنود الاتفاقية هي نفسها بنود معاهدة 30 أوت 1685م.

2. توقيع المعاهدة مع باي تونس، ولم تتوجه فرنسا إلى الباب العالي لوقف نشاط الجهاد البحري لأنه تبين لها ضعف تأثير الدولة العثمانية على إيالاتها المغاربية، ففكرت في عقد معاهدات معها حتى يكون التفاهم أقرب والصلة أوثق4، وكان ذلك منذ معاهدات القرن السابع عشر الميلادي (معاهدتي 1665-1685م).

3. معاهدة 1710 هي الحلقة الأولى لسلسلة من المعاهدات المئوية التي عقدتها فرنسا مع إيالة تونس، وهي معاهدات خاصة[5]، حددت مسار العلاقات المباشرة لفرنسا مع تونس، ولم تحرص فرنسا علي استخدام سلطة السلطان العتماني حتى في القيام بدور الوساطة، وإنما اقترحه كنموذج للأمراء المسلمين، ولأنه لم يكن سوى زعيم ديني في إيالته، وانطلاقا من هذا المثال أبقت عليه فرنسا كأساس لبدأ المعاهدات الخاصة، حيث نجد فصلا ينص

---

1. El-Mokhtar Bey :Op.Cit ; P519.

2. Alphonce Resseau : Op.Citr, P102

3. رقم الحافظة 204، رقم الملف 58، الأرشيف الوطني التونسي.

4. حسين خوجا المصدر السابق، ص37.

5. يقصد بها المعاهدات المبرمة مع الإيالات العثمانية للتمييز بينها، وبين معاهدات الامتيازات المبرمة مع الدولة العثمانية، كمعاهدة 1536م و معاهدة 1740م.

بصراحة وببساطة على الامتيازات الموقعة مع السلطان العثماني[1]، وهي تنطبق على إيالة تونس فالتعليمات المعطاة للمبعوث ديمولان "Dumolin" في سنة 1665م، تأمره بإدراجها في شكل مشروط، وفي معاهدة 1685م شكلت البند الأول[2]، وتكرر الأمر نفسه في معاهدة 1710م، مما أعطي للإيالة وضعية أقل، لكن دون تطبيق أي تبعية كاملة للباب العالي واقتصرت على التبعية الاسمية والشكلية.

تقع المعاهدة في 25 فصلا، وأهم ما تضمنته، مبدأ المعاملة بالمثل، إضافة إلى الوضع القانوني لرعايا ملك فرنسا وقنصلهم بتونس، والتجارة بين البلدين، والنظام الأساسي لسفنهم في البحر، وفي الموانئ التونسية والفرنسية.

كتب المفاوض ميشال متباهيا إلى وزير خارجيته بونتشرتان، وكان راضيا عن النتيجة التي نوصل من خلال هذه المعاهدة، وعبر عن ذلك:" أنهت اللجنة عملها بكل سعادة، وتجاوزت الصعوبة التي أحدثوها للسيد دوقاستين في سنة 1707م، بإلزامه نزع حذائه، وقد اعتذر الباي عن العنف الممارس ضد القنصل، وتم تجديد معاهدات السلم القديمة، وتحرير كل الأسرى الفرنسيين الذين تم أسرهم تحت راية البندقية ومالطا، ولم أنس أن أعطي فكرة سيئة عن الرعايا الانجليز الذين لا يتوقفون عن حث هؤلاء البربر إلى إعلان الحرب علينا"[3]، تتجلى لنا المنافسة الشديدة بين الانجليز والفرنسيين وسعي كل طرف إلى خلق شرخ في علاقات هاتين الدولتين مع الإيالة، كما يتضح لنا النجاح الذي حققه هذا المفاوض، ويعود ذلك لامتلاكه أساليب تفاوضية محنكة.

وصلت علاقات الصداقة بين الباي حسين والملك لويس الخامس أوجها بزيارة سفير فرنسا في اسطنبول للإيالة سنة 1724، وهو الكونت داندرزال " le viconte

---

1. نص الفصل كالآتي: "إن الامتيازات الممنوحة بين إمبراطور فرنسا والسلطان الأعظم أو تلك الممنوحة من جديد من قبل سفير فرنسا المبعوث قصدا إلى الباب العالي من أجل السلم والهدوء لدولته سيكون بالضبط الاحتفاظ بها، ومراقبتها دون انتهاكها من الجانبين فرنسا وتونس بشكل مباشر أو غير مباشر"، أنظر معاهدة 1710 رقم الحافظة 204، رقم الملف 58، الأرشيف الوطني تونسي.

2. Jean Mallon : Op.Cit , PP 83-84.

3. El-Mokhtar Bey :Op.Cit ; P524

d'andrezel" الذي تلقى أمرا بالتوقف في تونس لتمتين العلاقات القائمة بين الطرفين ووصل إلى الإيالة في شهر ماي 1724م مرفوقا بأربع سفن[1].

سعد الباي كثير بالفرصة التي أتاحت له استقبال السفير الفرنسي حيث قدم له كل التشريف والإكبار، فعند نزوله حلق الوادي مصحوبا بحاشية كبيرة من الضباط البحريين وموظفي سفارته، تلقى تحية بـ 14 طلقة مدفع, وأثناء إقامته استضافه الباي بطريقة جيدة حيث بذل كل ما في وسعه ليشمله بكل ضروب المودة والاحترام وعبر له عن عمق الصداقة الطيبة التي تربط ايالته بفرنسا، وعندما غادر هذا السفير الإيالة تمت تحيته بـ 21 طلقة مدفع[2].

استمرت زيارة السفير الفرنسي من 22 إلى 26 ماي 1724م[3]، وبهذا الاستقبال الذي خص به الباي سفير فرنسا وصلت العلاقات بينهما إلى حالة من الاستقرار، ورد الباي على الزيارة برسالة إلى الملك الفرنسي سلمت للسفير في 23 ماي 1724م، وأثنى على الزيارة التي قام بها سفيره إلى إيالته, ووعده بتطبيق معاهدة السلم والحفاظ على العلاقات العميقة بين الطرفين[4].

على الرغم من حرص الباي على ديمومة الصداقة مع فرنسا لم يمنع القراصنة التونسيين من خرق معاهدات السلم والتجارة التي تربطهما إذ وقعت عدة حوادث أهمها:

- تعقب ومطاردة السفن الايطالية حتى الموانئ الفرنسية، واستنادا إلى نصوص المعاهدات، فإنه لا يحق لهم مطاردة أي سفينة تابعة لأي دولة هم في حالة حرب ضدها قبالة السواحل الفرنسية، مما أدى إلى تسليح أسطول صغير في سنة 1727م بقيادة ديمون "Demon"، الذي كلف بمطالبة باي تونس بالتعويض عن جميع التعديات والعراقيل التي سببها قراصنته، وما إن غادر هذا الأسطول ميناء طولون حتى باغث مركب غزو تونسي يطارد سفينة إيطالية عند الموانئ الفرنسية، فتم احتجازه واصطحابه إلى حلق الوادي، وعند الدنو من سواحل تونس، نسي قائد الأسطول إنزال العلم الفرنسي من على مركب الغزو

---

1. Narcisse Faucon : Op.Cit,P46

2. ألفونص روسو: المرجع السابق ص172.

3. Eugène Planet : T2, Op.Cit, P 150.

4. El-Mokhtar Bey :Op.Cit ; P548

واستبداله بعلم تونسي، وعند وصوله شرع في إجراء مفاوضات، وكان قد سمح لعدد منة ضباطه بالتنزه في مدينة تونس.

علم الباي بتلك المخالفة فاعتقد أن السفينة التونسية عومل من طرف الفرنسيين كمركب معاد، مادام علم بلاده قد نزع من أعلى ساريته، مما أدى به للانتقام، بحيث أمر بالقبض على جميع الضباط المتواجدين بالمدينة، ورفض التفاوض قبل استلامه لمركبه، ووعد الباي بمعاقبة قراصنته بعد التأكد من اتهامهم، وهكذا فوت الأسطول الفرنسي فرصة جني ثمار تهديداته لتونس بسبب تهور قائد الأسطول[1].

2.معاهدة 1 جويلية 1728:

أمر ملك فرنسا بتوجيه أسطول بحري[2]، بقيادة دي جرانبري "De Grand Pré" إلى مرسى حلق الوادي في سنة 1728م، وإرغام الباي على قبول جميع مطالب فرنسا، وتم تجديد المعاهدة في الأول من جويلية 1728م، ومن أهم بنودها أن أي قرصان تتم مباغتته متلبسا بمطاردة أي سفينة مهما كانت جنسيتها على السواحل الفرنسية فإنه سيقبض عليه، وكانت المعاهدة في14 فصلا، تضمنت إذلالا شديدا فرضته فرنسا على تونس عبر أسلوب دبلوماسي رسمي، حيث نصت مادتها الأولى أن يبعث الباي سفراء إلى فرساي من أجل طلب والتماس العفو من الملك لويس الخامس عشر[3]، من أهم فصولها:

الفصل الثالث: حدد قيمة التعويضات بـ 8000 ريال تسلم نقدا تعويضا عن الخسائر التي لحقت بالأسطول الفرنسي على يد القراصنة التونسيين.

الفصل الرابع: قرر نوع العقاب على رياس البحر الذين اقترفوا الأعمال العدائية الأخيرة والحكم عليهم بالنفي بأمر من الديوان وهم: شعبان، وجب، وقومو.

الفصل السادس: تحرير الأسرى الفرنسيين من على متن سفن أخرى والأسرى الأجانب على متن سفن فرنسية، وأعطى قائد الأسطول حق تحرير 20 أسيرا مسيحيا.

---

1. ألفونص روسو: المرجع السابق ص172.

2. Alphonce Rousseau : Op.Cit,P109

3. Narcisse Faucon : Op.Cit , 157-158.

الفصل الثاني عشر: منح امتيازات جديدة للشركة الفرنسية لصيد المرجان بالرأس الأسود، ذيلت المعاهدة بختم حسين باي، علي باشا، حاج علي داي، و مصطفى أغا الانكشارية، وانتهت المعاهدة بتوقيع قائد الأسطول[1].

ومجمل القول:

- أكدت هده المعاهدة من جديد الامتيازات الواسعة، ومن ثم الاعتراف لفرنسا بمكانة استثنائية في الإيالة.

- اعتماد مبدأ الردع والتغريم منذ الثلث الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، وكان يهدف هذا الإجراء إلى إحراج البايات الذين عدوا من المهتمين بشأن القرصنة، ولو بشكل غير مباشر، وذلك بإلزامهم بإنزال العقوبات بقراصنتهم[2].

- استنادا إلى المعاهدة يمكن استنتاج حالتين تمنع ممارسة القرصنة التونسية ضد السفن الفرنسية:

* **الحالة الأولى**: أسر فرنسي على سفينة أجنبية حتى لو كانت في حالة حرب، فالجنسية الفرنسية توفر له الحرية.

* **الحالة الثانية**: أسر أجانب على سفينة فرنسية، فجنسية السفينة تأمن الحرية لركابها.

- إذا كان الأسطول الفرنسي قد تمكن من إملاء شروطه على تونس دون إهدار ولو طلقة واحدة، فعند توجهه إلى طرابلس لغرض مماثل وجد الطرابلسيين أشد تصلبا، فقصف المدينة التي أضطرت إلى طلب الصلح بمقتضى شروط كان بإمكانهم قبولها في المرة الأولى[3].

رغم هذه المعاهدة المذلة إلا أن القراصنة لم يتوقفوا، حيث تم ضبط مركب تونسي في سنة 1731م في حالة تلبس عند السواحل الجنوبية لفرنسا، وتم تسليح فرقة بحرية تحت

---

1. Rouard De Card : **Traités de la France avec les pays de l'afrique du nord**, pedone, Paris 1906, P172.

2. مبروك الباهي: **المعاهدات القنصلية بين القوى الأوروبية والإيالات المغربية في القرن 18 م**. بحث منشور في كتاب: الإنسان والبحر، إشراف عبد الحميد الفهري، مركز سرسينا للبحوت حول الجزر المتوسطية، صفاقص، قرقنة 1999، ص 15.

3. Alphonce rousseau : Op.Cit , P111.

إمرة دوجي تراون من أجل الحصول على إرضاءات جديدة[1]، فحصلت فرنسا على تحرير أسرى جنوبيين تم أسرهم على متن سفينة فرنسية، مقابل تسليم الباي المركب المحتجز، ومنذ هذه الواقعة استمر الوئام بين الحسين بن علي وفرنسا حتى نهاية حكمه[2].

---

1. Narcisse Faucon : Op.Cit , P158.
2. Alphonce rousseau : Op.Cit , P112 .

المبحث الثاني: مرحلة العلاقات المتراوحة بين الحرب والسلم في عهد على باشا، وعلي باي ومعاصريهم من ملوك فرنسا (1735-1770م).

إن السلام النسبي الذي ساد العلاقات التونسية الفرنسية، خلال القرن 18م، إنهار أمام السياسة الاستقلالية التي انتهجها علي باشا اتجاه الدول الأوروبية، التي بحوزتها بعض مناطق الإيالة كجزيرة طبرقة التي كانت بيد الجنويين، والرأس الأسود الذي كان بيد الفرنسيين.

أولا: التجربة المزدوجة: شراء طبرقة ثم الاستيلاء عليها وما انجر عن المحاولتين

1. **محاولة فرنسا شراء جزيرة طبرقة:**

تتواجد طبرقة بالساحل بين عنابة وبنزرت[1]، وحددها الصغير بن يوسف، في مخطوطه بقوله: "يحيط بها البحر من الجهات كلها لكن المجاز إليها من ناحية البر قريب لا يزيد عن البحر فيه بمقدار غلوة، وبذلك كانت جزيرة، لأنه لا يمكن الدخول إليها من البحر إلا في الشواني"[2].

تمكن جونتا دوريا "Jennettin Dorean"[3]، في سنة 1540 عند شواطئ جزيرة كورسيكا من أسر الرايس الشهير درغوث[4]، وكان عتقه موضوع مفاوضات طويلة، والذي تم بوساطة أسرة اللوميليني الجنوية، التي كانت تقوم بصيد المرجان بالمنطقة، والتي كوفئت بتمليكها جزيرة طبرقة، وظلت بحوزتها حتى سنة 1742م[5]، وقد سارعت هذه العائلة التي تحصلت على احتكار صيد المرجان بالمنطقة بإقامة قرية محصنة تتسع لألفي شخص وإقامة مرفأين، أوكلت حمايتها إلى العاهل الاسباني مقابل لزمة سنوية قدرت بعشر

---

1. تقع على الساحل الشمالي التونسي، توجد بها بحيرتان إحداهما مالحة والأخرى عذبة. أنظر إسماعيل العربي المرجع السابق، ص 214.

2. الصغير بن يوسف: مخطوط المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي، رقم المخطوط A-MSS-04857، قسم المخطوطات المكتبة الوطنية التونسية، رقم الورقة 126وجه.

3. هو ابن أخ القائد الجنوي أندريا دوريا، أنظر: Alphonce Rousseau : Op.Cit, P124

4. J.A Paysonnel et V.L Desfontaines : Voyage dans les régences de Tunis et d’Alger, Librairir de Gide, Paris 1838, P 159.

5. Alphonce rousseau : Op.Cit , P124

المحصول، ومنذ سنة 1695م، أصبحت عائلة اللوميليني المالك الفعلي للجزيرة مقابل دفع 4000 قطعة ذهبية إلى باشا تونس و2000 ذهبية لباشا الجزائر[1].

علم الفرنسيون أن ملاك طبرقة يريدون بيعها وبايسونال أكد مصداقية تلك الشائعات لوزير البحرية موربا[2]، خاصة وأن للجزر قيمة فريدة باعتبارها نقاط ارتكاز فهي ذات قيمة اقتصادية، لأنها محطات توقف على الطرق البحرية وذات قيمة إستراتيجية لأنها قادرة على أن تصبح قواعد للبحرية الحربية.

لفت بايسونال انتباه موربا إلى الخطر الذي يمكن أن يشكله البيع لصالح الانجليز، ناصحا إياه بضرورة شرائها، واصفا له موقعها الحيوي وتحصيناتها المنيعة، والمزايا التي يمكن استخلاصها اذا ما تم مشرروع الشراء، وتتمثل هذه االمزايا فيما يلي:

- استخدامها للغرضين العسكري أو التجاري أو الجمع بينهما بأن تكون كقاعدة للبحرية الفرنسية.

- رغبة فرنسا في الحصول على محطة ساحلية، فمن الأفضل أن تكون جزيرة تسهل إمكانية مراقبة الساحل المغاربي، وإبقائه ملتزما لمعاهداته.

- هي الموقع المثالي لمؤسسة من شأنها أن تعطي للشركة المستغلة التمكن من صيد المرجان.

- توفير مكان راحة للسفن الفرنسية، لن تجد مثيلا له في جميع البلاد المغاربية أي محطة توقف.

- تصبح ملجأ للفرنسيين المستقرين في الوكالات التجارية في تونس والجزائر زمن الحرب والاضطرابات[3].

- الاقتصاد في نفقات الشركة، لأنه يسهل بناء ميناء صيد على الجزيرة.

- قدرتها على المقاومة ضد سكان البلاد المغربية، كما ستكون المخزن الرئيسي والمكان الذي ستقام فيه حامية مهمة لأن التحصينات كافية ومصممة بشكل جيد.

---

1. ناجي جلول: طبرقة في دائرة المعارف التونسية، الكراس 5، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج 1995، ص 123.

2. Charles Roux Op.Cit, P23.

3. Charles Roux: Op.Cit, P 237.

2. المفاوضات لشراء جزيرة طبرقة:

إن الشركة الملكية الإفريقية كانت تنظر بعين الحسد إزاء الازدهار الاقتصادي الذي كانت تحققه طبرقة الجنوية، إذ لم تقتصر عائداتها من صيد المرجان، وإنما اغتنمت فرصة تفاقم الأزمة الغذائية في أوربا، بداية من القرن السابع عشر الميلادي، وأخذت على عاتقها تصدير المنتجات الزراعية، لاسيما الحبوب بأنواعها وزيت الزيتون والمواشي[1].

قررت فرنسا شراء جزيرة طبرقة في سنة 1732م، وباشرت مفاوضات الشراء، واستمرت المحادثات في جنوة مع انقطاعات واستئنافات[2]، وفي سنة 1738 استأنفت مفاوضات جدية، حين أبدي جاك لومليني إستعداده لبيع الجزيرة للشركة الفرنسية، وكلفت فرنسا أحد التجار المرسيليين، هو فوقاس "Faugassel" للتباحث حول تنازن الجنويين عن امتيازاتهم وحقوقهم في طبرقة[3].

وتم التوصل في سنة 1741م إلى اتفاق بيع الجزيرة بـ 10 آلاف ليرة للشركة الملكية الإفريقية[4].

3. موقف باى تونس من استعادة طبرقه وهدم تامكرت "الرأس الأسود":

شهدت العلاقات التونسية الفرنسية في هذه المرحلة تدهورا ملحوظا، وذلك نتيجة سياة علي باشا الخارجية التي اتصفت بالحدة والتهديد.

إن تعامل فرنسا المباشر مع عائلة اللوميليني الجنوية، وتجاهل باي تونس كانت نتيجته سلبية على التجارة الفرنسية، إذ فتح عليها باب الصراع مع الأيالة وكلف فرنسا فقدان وكالتها التجارية بالرأس الأسود، وأشار الكاتب ابن أبي الضياف إلى سبب آخر تمثل في

---

1. ناجي جلول: المقال السابق، ص 123.

2. Charles Raux, Op.Cit, P 239.

3. Alphonce rousseau : Op.Cit , PP 125-126

4. Charles Roux: Op.Cit, P 239

نكوث الفرنسيين لالتزاماتهم[1]، في عدم إجراء أي توسعات إنشائية وسعيهم لتحويلها قلعة محصنة[2].

ثم إفشال المشروع، الذي خططت له فرنسا من دون أن تدخل في حساباتها رد فعل باي تونس، الذي من المفترض وضعه في صميم الحدث، لأن سر المشروع قد وصل إلى مسامعه، كما وقعت بين يديه رسالة من مدير الوكالة التجارة للرأس الأسود، والموجهة إلى الغرفة التجارية بمرسيليا، تنص على أن شراء طبرقة سيسمح لفرنسا بتطبيق القانون على جميع القوى البربرية بدءا منه، يقصد به باي تونس[3]، إضافة إلى الامتيازات المغرية التي يمكن أن تتمتع بها التجارة الفرنسية، قرر علي باشا استرجاع طبرقة، وعلى الفور تم تسليح ثمانية شقوف،[4] وأرسلها باتجاه الجزيرة.

في الوقت نفسة توجه إليها ابنه يونس باي برا على رأس حملة عسكرية، أمر قائد السفن التونسية حاكم الجزيرة وضباط الحامية بالصعود على متن سفنه بحجة التفاوض معهم حول تسوية النزاعات التي كانت قائمة بين الجانبين، التونسي والجنوي، وبعد صعودهم تم اعتقالهم، وإنزال القوات التونسية على أرض الجزيرة، الأمر الذي أثار هلعا لدى الجنويين الذين لم يبدوا أي مقاومة تذكر[5].

في حين أن الكاتب حمودة بن عبد العزيز، يرجع نجاح الحملة إلى قوة علي باشا البرية والبحرية، ذكر في هذا الصدد:" فسمعت به نصارى طبرقة وبقدومه، فعلموا أن قريتهم قد تملكت، ونفوسهم قد هلكت، ولا قدروا أن يصنعوا أمرا لأجل تمكن العسكر برا وبحرا"[6]،

---

1. نكث العهد أي نقضه، أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، ط27، دار المشرق، بيروت 1984، ص 836

2. أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 153.

3. Charles Roux : Op.Cit, P23

4. مفرد شقف، وهو المركب في مصطلح البحرية المغربية في تلك الفترة وما تزال هذه اللفظة مستعملة في اللهجة الليبية كنعت لقارب صغير، أنظر ألفونس روسو: المرجع السابق، ص 189.

5. نفسه، ص 189.

6. حمودة بن عبد العزيز: مخطوط الكتاب الباشي، رقم المخطوط A-MSS-18666، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية التونسية، رقم الورقة 195 وجه.

الموقف نفسه أورده الرحالة ديفونتان أن التونسيين لم يلجأوا أصلا إلى الخداع والتضليل عند اقتحام الجزيرة بل إن اثني عشر رجلا من أتراكهم البواسل قد نزلوا بالجزيرة حيث اختطفوا حاكمها الجنوي وثلاثة من أعيان جاليتها، واصطحبوهم كرهائن، وما إن أمر السكان بالتسليم حتى أذعنوا لذلك، وبعد وصول يونس باي، الذي أنهى عملية افتكاكها، وخرب تحصيناتها، وهدم كنيستها، وبيوتها، وألقى حجارتها في البحر لإقامة رصيف يربط الجزيرة باليابس، وأنه بعدما ترك بها حامة، رجع إلى مدينة تونس يجر خلفه جميع الجنويين أسرى[1]، وفيما يتعلق بعدد الأسرى يقول ابن أبي الضياف: **"**وساق أهلها إلى الحاضرة أسرى، وهم تسعمائة نسمة**"**.[2]

ثانيا: حادثة تقبيل القنصل الفرنسي يد باي تونس:

شكل ريع عمليات الغزو البحري الدخل الرئيسي لإيالة تونس، غير أن الفتنة الأهلية التي ظلت جاثمة على البلاد خمس سنوات، قد استحوذت على تفكير علي باشا، ولكنه ما إن أصبح بايا على الإيالة، حتى صارت التجارة تسيطر على جميع أسواق البحر المتوسط[3]، ويفسر هذا السلوك العدائي لعلي باشا ضد فرنسا بأنه أتهم تجارها بمد العون والمساعدة إلى عمه حسين بن علي[4]، حيث علم بأمر السفن الفرنسية التي كانت تزود المدن الموالية له: مثل "سوسة والمنستير" بالمواد الغذائية، لأنهم يفضلونه[5]، وقد عرقلت هذه الإمدادات مجهوداته في إنهاء الحرب لصالحه بسرعة.

فتقم التوتر بين علي باشا لفرنسا بسبب عدم اعترافها به باي جديد، فلما ذهب قنصلها ليخبره أن رعاياه قاموا بخرق معاهدة السلام أجابه أن المعاهدة تم عقدها مع عمه، وأن فرنسا لم ترسل له من يقوم بتجديدها، وأنه لم يكن له معها معاهدة حسن النوايا[6]، وانتقاما

---

1. Peyssonnel et Desfontaine : Op.Cit, Pp 243-250.

2. أحمد ابن أبي الضياف: المرجع السابق، ص 154.

3. ألفونص روسو: المرجع اليابق، ص 185.

4. M.Poiron : Op.Cit, pp 60-61.

5. Marcel Gandolphe : **Lettres sur l’histoire de la politique de la Tunisie de 1728-1740** in R.T, N155-156, Tunis 1923, P470.

6. Marcel Gandolphe : Op.Cit, P471.

منها قام بتنشيط القرصنة ضد سفنها، بأسر قباطنها، وأطقمها، والإستيلاء على حمولتها، خلال الفترة ما بين 1737م-1738م.

وزادت العلاقات توترا بين الطرفين في سنة 1740م، عندما جاء القنصل لتهنئته. فلاحظ تمييز القنصل الفرنسي بمروره أولا قبل القناصل وجلوسه في المكان الأول، ولما اقترب منه، صافحه، وهنئه، أما باق القناصل قبلوا يده الواحد تلو الآخر، فصمم على باشا على إجباره على تقبيل يده وعلى عدم تجاهل ذلك في المستقبل[1]، فاستدعى ترجمان القنصل وبلهجة استفزازية معنفة، قال له أنه يستغرب امتناع القنصل تقبيل يده، وأن القناصل الآخرين يمتثلون لهذا التقليد دون تردد، وأنه يعرف كيف يرغم القنصل جون لويس جوتييه "Jean Louis IlGauthIer" على تقبيل يده، ورد الترجمان بأن تصرف القنصل يستند على أمتياز خصت به فرنسا دون غيرها من الدول، وبأن القناصل الفرنسيين السابقين كانوا يتمتعون بهذا الامتياز دون أن ينكر عليهم أحد ذلك، أو يحتج عليهم[2]، فرد عليه الباي بغضب شديد أنه لا يسمح لأي أحد بعصيانه أو أن يملي عليه القانون في بلاده، وأن لديه الرغبة في أن يوقف كل عادة سيئة مارسها أسلافه، والتي تهدد حكمه وهيبته الضرورية لتسيير شؤون إيالته، وختم كلامه للترجمان الذي ارتعب مما قاله إنه إذا ما أصر على عدم إحاطتي بهذا التشريف، فإنه سيعلن الحرب على فرنسا[3].

استدعى القنصل الفرنسي جميع رعايا دولته من التجار في إيالة تونس، وأطلعهم على هذه المطالب المتجبرة لاستطلاع رأيهم، فأجمعوا على عدم الإمتثال لأوامر الباي، ونصحوه ألا يخوض في هذا الأمر معه شخصيا، بل يوفده عددا منهم لمقابلة الخزندار، والطلب منه التدخل لدى الباي للتراجع عن قراره. وتتمثل تبريرات الامتناع التي استند عليها الموفدان الفرنسيان:

- أنه لم يسبق أن أجبر القناصل الفرنسيون على تقبيل يد حاكم تونسي.
- لم يطلب الباي الذي يحكم منذ سبع سنوات الإلتزام بهذا التقليد.
- إن القنصل يرى في إمتثاله لهذا العرف الجارح إهانة لمكانة بلاده.

1. Ibid, P471.

2. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 185.

3. Narcisse Faucon : Op.Cit, P162.

- أنه إذا كان القناصل الآخرون يقبلون يده، وأنهم يسيرون على عرف أذعن له أسلافهم قبلهم[1]، ومنشأ هذا الإختلاف يعود إلى الإمتياز الذي خصت به فرنسا، قد بني على ما خص به السلطان العثماني ملك فرنسا من إكبار ميزه عن سائر ملوك أوربا، وكان يلقبه بـ "البادیشاه"[2]، وهذا التقدير للملك يجب أن يطبق بالضرورة على جميع ممثليه في الإيالات، إضافة إلى أن قناصل فرنسا متميزين في بلاد المشرق على نظائرهم، ويحظون بقدر من الاحترام أكثر منهم[3].

واجتمع القنصل مجددا مع التجار الفرنسيين، في غضون ذلك أخذ يونس ابن علي باشا القيروان، وقطع رأس حسين بن علي، وبعثها إلى أبيه الذي عرضها أمام قصر المدينة، وفي مناسبات مماثلة يقوم الرعايا الأجانب بتهنئة الباي على انتصاره، وكان على الفرنسيين القيام بذلك، لكنهم لم يفعلوا، فأرسل الباي حراسه إلى دار القنصلية، ومعهم أمر موجه إلى القنصل ليأتي مع رعاياه لتقبيل يده[4]، وإذا رفض، سيصدر الأمر بقطع رأسه، وعرضها على فندق الفرنسيين فأذعن القنصل لأمر الباي، تحاشيا من أن يصب جام غضبه على الفرنسيين المقيمين في الإيالة، وفي 14 ماي 1740م اضطر القنصل إلى الانحناء أمام علي باشا وتقبيل يده[5].

ثالثا: استيلاء علي باشا على "الرأس الأسود من الفرنسيين وتدميرها:

في ظل التراكمات الي تشهدها العلاقات التونسية الفرنسية في عهد علي باشا بسبب قضية تقبيل يده، واستعادته لجزيرة طبرقة، وإفشاله للمشروع الفرنسي المتمثل في محاولة شرائها من الجنوين، ازدادت العلاقات سوءا، وبلغت حدها عندما أقدم الباي التونسي علي هدم المحطة التجارية الفرنسية بـ " مرسى تامكرت".

---

1. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 186.

2. البادیشاه: أصلها كلمة فارسية، تطلق على السلطان العثماني.

3. Benattar chabert, marcel gandolphe, grandsue' **: Histoire de Tunis**, Emile Fister Imprimeur, -éditeur, Alger 1924, P75

4. Marcel Gandolphe : Op.Cit P473.

5. Pieer Grandchamp : **Suppression du baise-main des consuls à la cour du Bey de Tunis** in R.A, N 62, Alger 1921, p 336

في الواقع ان خطط فرنسا في أمتلاك جزيرة طبرقة أدتإلى اضطراب العلاقات[1]، وهي التي تفسر تصرف الباي العنيف اتجاه الفرنسيين، وعمدت بعض الكتابات إلى توجيه الاتهامات التي تميل إلى اعتماد فكرة التعصب والسلوك العدواني من قبل المسلمين، في حين كان علي باشا يرغب في إستعادة جزء من أراضي الإيالة، غايته في تلك السياسة الحازمة إجلاء التجار الأوروبيين من سواحل بعيدة عن نظره[2].

لذلك كلف علي باشا ابنه يونس باي بتدمير المحطة التجارية ألفرنسية، ووصف حمودة بن عبد العزيز ذلك بقوله:" وسار من طبرقة إلى تامكرت، ووصل إليها، وليس لهم قدرة على قتاله، فاستسلموا، وعرضوه، ووصلت إليه المراكب من بنزرت، وبعث الفرنسيين إلى دار القنصل الفرنسي بتونس، واستحود على جميع ما فيها من الأموال، وبعث أثقالها من المدافع، وغيرها من الصنادل إلى تونس، وأمر قائده إبراهيم بن الساسي أن يتخلف بعده، ويهدم البنيان، ولا يترك حيطا واقفا، ولا بيتا[3]، وكان ذلك في 16 أوت 1741م.

وإذا قمنا بعملية جمع القيم المالية للخسائر نحصل على النتيجة التالية 2.872.685 ريالا.

ولقد نفذ يونس باي قرار أبيه بتقويض التواجد الفرنسي في مرسى تامكرت بمنتهى الصرامة، وخرب فرع الشركة الملكية الإفريقية في تونس، أما السكان المتواجدون في الرأس الأسود فقد تم اقتيادهم كأسرى إلى تونس، ونشط الجهاد البحري التونسي ضد السفن الفرنسية[4].

1- محاولة فرنسا الاستيلاء على طبرقة:

إن الطموح الفرنسي بالاستيلاء على جزيرة طبرقة ظل قائما، إذ اقترح القبطان سوران دومورات "Saurins de Murat" على وزير حربيته موربا "Maurpas" احتلال جزيرة طبرقة، من شأنه أن يجعل الباي يندم على تدميره للمركز التجاري في تامكرت، لقي

---

1. Charles Roux : Op.Cit, P 240.

2. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 85.

3. حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، رقم الورقة 197 وجه.

4. أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 155.

الإقتراح قبول الوزيروطلب منه التنسيق مع الماركيز دوماسياك "De Massiac"[1]، كما نبهه بأخذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان فرص النجاح[2].

تألفت القوات الفرنسية من 300 جندي من العناصر الجيدة، كما كان سوران ينتظر قوات الاسناد من دوماسياك الذي بعث له رسالة يعلمه فيها أن السفن لن تستطيع الإبحار من كالياري[3]، بسبب تفشي حمى الطاعون بين بحارتها، وأن فرقاطته هي القطعة الفرنسية الوحيدة التي كانت ما تزال في خليج تونس[4]، عندها أدرك سوران أنه كان ينتظر عبثا المدد.

وحلاً لهذه المشكلة اقترح عليه مدير فرع شركة صيد المردان بالقالة، الذي كان متحمسا للمشروع، والاستعانة بصيادي المرجان[5]، ووثق سوران بشخص تونسي كان مرتبطا بالمصالح الفرنسية تعرف عليه في القالة إلا أن هذا الشخص أفشى الأمر لآغا قلعة طبرقة، الذي أبلغ بدوره علي باشا بتفاصيل خطة الفرنسيين، وعلى الفور أرسل الباي قواته إلى البر المقابل للجزيرة كي تكون على أهبة الاستعداد[6].

فشل الهجوم الفرنسي على جزيرة طبرقة، وأصيب سوران خلال الهجوم، نتيجة مقاومة القوات التونسية[7]، وبلغت خسائر الفرنسيين 27 قتيلا، و244 أسيرا[8]، منهم 40 جريحا، وكان ضمن الأسرى 06 ضباط بحرية، من بينهم قائد الحملة سوران، و03 موضفين من القالة[9].

---

1. هو قائد سفينة كانت تبحر في الساحل التونسي.

2. Charles Roux : Op.Cit, P240.

3. Calgliari: هي عاصمة سردينيا، تقع جنوب شرق الجزيرة، و هي الآن ميناء إيطالي في الساحل الجنوبي لسردينيا، أنظر الموسوعة الحرة.

4. ألفونص روسو: المرجع السابق ص 141.

5. M.Poiron : Op.Cit,PP 70-71.

6. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 194.

7. نفسه ص 196.

8. هناك تضارب واختلاف في الخسائر البشرية التي لحقت بالفرنسيين التي بلغت 100 رجل و جرح 60 وأسر 150 شخص، أنظر: ألفونس روسو: المرجع السابق، ص 137.

9. Eugène Plantet : T2,Op.Cit , P336.

2- معاهدة 9 نوفمبر 1742م:

بعد الفشل الذي منيت به فرنسا في طبرقة، اتجهت نحو اتباع الوسائل السلمية، واستئناف سياسة المعاهدات[1]، وخشي البلاط الفرنسي أن ماحدث قد يؤدي إلى عرقلة مساعي السلم مع إيالة تونس رغم عدم إفصاح الضابط سوران أن الحملة كانت بتكليف من الحكومة الفرنسية، وعين لويس الخامس عشر قنصلا جديدا بتونس وهو فرانسوا فور "François Fort" بدلا من قوتييه، الذي عزله في سنة 1741م، بحضور القنصل الجديد توفرت ظروف جديدة لعلاقات جديدة بين الطرفين.

وفتح علي باشا معهم باب المفاوضات إلا أن المكاسب التي حققها زادت من قوته وغطرسته بحيث استعصى على الفرنسيين خلال المفاوضات لتمسكه بمطابه ورفضه الإذعان لمطالبهم ولا سيما أنه أسر منذ بدأ الحرب 500 فرنسي إلى درجة أن هذه المفاوضات تلكأت طيلة ستة أشهر، وبسبب الظرف الأوربي الذي كان يوحي بوقوع حرب وشيكة بين فرنسا وإنجلترا تنازلت فرنسا عن موقفها، والمتمثل في رفض قناصلها تقبيل يد باي تونس، كما أنه يشكل ميناءا من أفضل موانئ السواحل الشمالية للقارة الإفريقية[2].

ثم إبرام الصلح في 9 نوفمبر 1742م بعدما رضخ الفرنسيون لمطالب على باشا فيما يتعلق بتقبيل يده، وفيما عدا هذا الشرط فإن باقي بنود المعاهدات السابقة السارية بين الطرفين قد ظلت كما هي، وعموما تقع المعاهدة في 25 فصلا، جاءث معظم نصوصها، تقليد لمعاهدتي 1685م و1710م، وتجدر الإشاره إلى ما يلى:

- وجود إتفاقية سرية[3]، تنص على رضوخ فرنسا لمطالب الباي التونسي فيما يخص شرط تقبيل اليد الذي استمر حتى سنة 1836م، حيث تمكن القنصل العام شوابال "chwebel" من

---

1. Rachida Tlili Salouati : Op.Cit, P146.

2. Ernest Mercie : **Histoire de l’afrique septentionale depuis les temps plus reculés jusqu'à la conquète française**, T3, Ernest Leroux éditeur, T3, Paris 1888, P 371

3. Eugène Plantet : T2,Op.Cit , P365

تحطيم هذا التقليد، وابتداءا من ذلك التاريخ تم إعفاء القناصل الأجانب من تقبيل يد بايات تونس[1].

- وجود ملحق للمعاهدة من القنصل الفرنسي فور إلى يونس باي الابن الأكبر لعلي باشا ينص على أنه يبعث له مبلغ 10 آلاف سوكان بندقي مقابل إتمام عملية السلم، وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، والسفن الفرنسية، ووقع القنصل الفرنسي بختم أسلحته إثباتا لذلك، وفي 13 نوفمبر 1742م تم تجديد اتفاقية متعلقة بالرأس الأسود، كما أورد أوجان بلونتي قائمة بتاريخ 15 نوفمبر 1742م تتضمن الهدايا الممنوحة بمناسبة عقد السلم إلى علي باشا وأبنائه، وخزنداره، وكاهيته، وكتابه، ووزرائه، وحتى أسراه[2].

ومجمل القول:

- أن الكتاب الفرنسيون يرجعون أسباب فشل المحاولتين في امتلاك جزيرة طبرقة إلى الثرثرة، وإفشاء السر المتهم به التاجر المرسيلي المكلف بالمفاوضات في عملية الشراء، والمتعاون التونسي في عملية الاستيلاء، ما تؤكده إحدى المذكرات "عندما يرغب البلاط في النجاح في حملة ما يعزم على تنفيذها في أي من المحطات التجارية يجب أن لا يكون للجالية علم بها ولا حتى القنصل[3].

- التقليل من شأن الإيالات وهو أسلوب الكتاب الغربيون عامة، النابع من النظرة الاستعلائية التي بدأت تظهر في هذا القرن، قرن التحولات العميقة في أوربا[4].

- العناد من أهم الميزات التي انطبعت بها شخصية علي باشا، وانعكست في سياسته الداخلية وعلاقاته الخارجية.

- أهمية الساحل المغاربي لفرنسا، موانئه وجزره باعتبارها مراكز حيوية، أغراضها ليست تجارية فحسب بل إمكانية أستغلالها لأغراض عسكرية مما يفسر التنافس الشديد بين فرنسا وإنجلترا في هذه الفترة الفاصلة[5].

---

1. M.Poiron : Op.Cit, P84.
2. Eugéne Plantet : Op.Cit, T2, pp 367-368.
3. Charles Roux : Op.Cit, P242.
4. Ibid, P 243.
5. M.Poiron : Op.Cit, P86.

رابعا: قصف الأسطول الفرنسي للسواحل التونسية:

عرفت العلاقات التونسيه الفرنسية فى الفترة ما بين1768م- 1770م تدهورا بصورة تصاعديه أدى إلى الحرب بين الطرفين عقب إلحاق جزيرة كورسيكا بالمملكة الفرنسية، فما هي الأسباب الحقيقيه للحرب وما هي انعكاساتها وأبعادها وما هي علاقة كورسيكا بالحرب التونسية الفرنسية ؟.

تقع جزيرة كورسيكا "Corse" قبالة سواحل فرنسا[1]، كانت كورسيكا موضوع مراهنة استراتيجية، حيث كانت تابعة لجمهورية جنوة، منذ العصور الوسطى، وقد عرفت حركات تمرد ذات النزعة الاستقلالية، وكانت جمهورية جنوة تضطر لطلب المساعدة من فرنسا لقمعها.

وبسبب التمرد الذي تزعمه باسكال باولي "Pascal Paoli" استنجدت جمهورية جنوة للمرة الثانية بفرنسا التي أقدمت في سنة 1763م على احتلال مدن وموانئ سواحل الجزيرة، بالمقابل طلب الكورسيكيون النجدة من بريطانيا، وخشية من أن تصبح انجلترا سيدة الجزيرة تفرض سيطرتها كما فعلت بالنسبة لجبل طارق وجزيرة مينورقة، تفاوض رئيس وزراء فرنسا الدوق شوازول الفرنسي"Choiseul" مع جمهورية جنوة حول جزيرة كورسيكا، وأبرم معها اتفاقا في هذا الخصوص، ثم أصدر لويس الخامس عشر مرسوما ملكيه ضمت بموجبه الجزيرة إلى فرنسا بتاريخ 15 أوت 1768م[2].

أتاح امتلاك فرنسا للجزيرة تحصين الموانئ الكورسيكية، واستخدامها كمركز استراتيجي متقدم للدفاع عن طولون وبدا جليا تعاظم البحرية الفرنسية وزيادة فعاليتها في البحر المتوسط، ورغم أن بريطانيا أستشعرت الخطر إلا أنها لم تكن على استعداد للذهاب إلى الحرب، ومن جانب آخر حاولت فرنسا تعزيز موقعها، والتعويض عن الخسائر التي عانت منها في مناطق أخرى، خاصة وأن الجزيرة تتمتع بموقع استراتيجي، وقد كان باسكال باولي على علاقات ممتازة مع باي تونس[3]، الذي لم يخف دهشته وكان انطباعه

1. J.H.Jacobi : **Histoire général de Corse**, 2T, Aimé andré librairie, T2, Paris 1835, P1.

2. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 170.

3. Abel Bouttin : Op.Cit, p542.

كأن الغزو تم على مملكته، حتى أنه رغب في تدخل بريطانيا لصالح سكان الجزيرة، ورغم نجاح الحملة على كورسيكا لم يقض ذلك على رغبة وتأمل الباي في أن يفشل هذا الإلحاق[1].

1-أسباب الحرب:

إذا اعتبرنا الأسباب في دخول الحرب ضد إيالة تونس ثلاثة، فالأول اقتصادي والثاني يتعلق بالقرصنة والثالث دبلوماسي لكن هناك سببا أخر يخص الدولة العثمانية.

أ. السبب الاقتصادي: يتعلق بامتياز صيد المرجان حيث كتب الصغير بن يوسف معلقا كل ذلك:" أن الفرنسيين طلبوا من الباي أن يطلق صيد المرجان في طبرقة وشرطوا له شيئا معلوما من الزوارق، وهو 12 زورقا، وفي كل زورق 15 رجلا لا يزيدون عن هذا العدد، تخرج من القالة برسم صيد المرجان مما يلي طبرقة وبنزرت، فإذا احتاج إلى دخول بنزرت دخلها وأخذ ما يحتاج إليه على أن يدفعو في مقابل ذلك عددا معينا من المال للخزينة العامة في كل سنة، ويكون ذلك في سنتين فإذا انقضى كان كل واحد من الفريقين مخيرا في إتمامه وإمضائه ونقضه وإبطاله، فأجيب إلى ذلك وكتب له فيه كتابا بخط رئيس الكتب أبي العباس أحمد الأصرم"[2]، ويضيف ابن أبي الضياف: "إقتضى ظاهر المكتوب أن الأمر منحل من جانبه لعدد انقضاء السنتين ومبرم من جهة الباي بحيث يفهم أن الخيار لهم، ولم يذكر في الكتاب اشتراط عدد الزوارق ولا عدد الرجال، ولما انقضت المدة ظهر للباي أنهم زادوا في المقدار الذي وقع عليه الاتفاق، ومنعهم من صيد المرجان محتجا باتقضاء الأجل وأنه اختار النقض، فاحتجوا عليه بكتابه"[3].

وقع الطرفان هذا الاتفاق سنة 1768م، وتم منح الامتياز للشركة الملكية الافريقية بعض المواقع في الساحل التونسي لمدة سنتين، ولم يكن الباي ينوي تجديد الاتفاق في حين أن الشركة أرادت تجديده، واعتبرت نفسها أن لها الحق في طلبها، مستندة إلى نصوص الاتفاقية التي ورد فيها بند يسمح بحق تجدد الامتياز، لكن الباي رفض ذلك[4]، وأجابهم أنهم يعلمون أن الاتفاق إنما وقع على الخيار من الجانبين، وما في المكتوب من سهو من كتابه،

1. Eugéne Plantet : T2, Op.cit ; pp 659-660.

2. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، رقم الورقة 112 وجه.

3. أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 202.

4. Azzedine Guellouz : Op.Cit, p 255.

الذي استعمل صياغة يفهم من عباراتها أنه للحكومة الفرنسية وحدها الحق في تمديد فترة أجل الامتياز، أو إبطالها لعدم انقضاء السنتين[1].

ب. السبب المتعلق بالجهاد البحري: ذكر الصفير بن يوسف في هذا الشأن أن:" أحد رؤساء البحر واسمه سليمان رايس الجربي، خرج في مركبه غازيا، ونفذ ما عنده من زاد، فاعترضه مركب فرنسي على حال اضطراره للقوت، فطلب من الرايس الفرنساوي ما يسد به رمق الحياة على العادة الجارية بين المراكب في البحر لكنه شط عليه في الطلب، ولما عارضه في ذلك شتمه شتما قبيحا وضربه ضربا مبرحا"[2]، وعاد الغازي التونسي إلى حلق الوادي مع السفينة الفرنسية، واحتج القنصل الفرنسي على هذا الأمر وطالب بمعاقبة الغازي، لكن الباي رفض بغطرسة، ووافق على سلوك الغازي الذي كافأه وألح القنصل دوسيزيو "De Saizieu"، فأجاب الباي بإهانات اتجاه الملك ووزرائه[3]،

ويضيف الصغير بن يوسف:" أثناء حصار فرنسا لجزيرة كورسيكا، احتاجت إلى الاستعانة بمراكب القوى التي تملكها، لجلب الأقوات والأسلحة والمدد من بلاده، وخاف من أخذ سفن المسلمين لها، فطلب من ملوك الإسلام المصالحين له كتب أمان لهذه المراكب الكورسيكية المترددة في مصالحه، ومن جملة ذلك طلب من علي باي 12 كتابا لاثني عشر مركبا، فكتبها إليه وخرجت الشقوف من تونس على العادة، فلاقت مراكب لأهل كورسيكا لا مكتوب عندهم، فأخذوها، وأسروا من فيها وغنموا ما معهم ولما استكمل الفرنسيون تملك جميع كورسيكا، وانتظمت في سلك مالكه أتى أحد أعيانهم في مركب حربي إلى حلق الوادي، واجتمع بالباي فطلب منه الأسرى، وما أخذه من مراكب كورسيكية، أيام محاربتهم لها فأجابه بأن هذه السفن المأخوذة ليس عندها مكتوب من الاثني عشر الواقع عليها الاتفاق، فقال إنهم دخلوا في حياظتنا وصار حكمهم حكمنا، فأجاب لأن اقتصارهم على طلب الأمن لعدد معين من المراكب مذكور فيها أسماء رجالها، دليل على ما زاد عليها قد برئت من ذمتكم، ثم سأل على أي كتاب من طاغيته فلم يعد لديه كتاب فقيل له لا كلام معك وإن أراد

---

1. ألفونص روسو: المرجع السابقة، ص 226.

2. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، رقم الورقة 112 وجه.

3. Abel Bouttin : Op.Cit, P541.

الطاغية الكلام في هذه القضية فليرسل إلينا كتابه ونحن نجيبه، فلما لم يحصل على طائل ارتحل مغاضبا إلى بلاده".[1]

ج. السبب الدبلوماسي: إجبار تونس على الاعتراف بإلحاق جزيرة كورسيكا بفرنسا ونتيجة لذلك يتم تحرير الأسرى الكورسيكيين الذين تم أسرهم من قبل البحرية التونسية من قبل، لكن تونس رفضت ذلك باعتبارهم رعايا جنوة التي كانت في حالة حرب معها[2] ، فلم تعترف بجنسيتهم الفرنسية[3].

د. السبب المتعلق بالدولة العثمانية: أورد الصغير بن يوسف:" فالباي رأى أن الفرنسيين لم يتجاسروا على قصده إلا لما وقع الوهن ببلاد الروم من ظهور الغلبة لموسكو على السلطان مصطفى خان"، في الواقعة المشهورة والفتنة العظمى[4]. ففي هذه الفترة انهزمت الدولة العثمانية أمام روسيا.

2.مجريات الحملة الفرنسية على تونس:

دون أن يبدي القنصل الفرنسي دو سيزيو غيظه المفرط، طلب من الباي أن يسمح له بقضاء فصل الصيف في القصر البايلكي بمرسى العبدلية حيث تعود الباي حتى وضعه تحت تصرفه[5]، وكان ذلك في 23 ماي 1770م[6]، ومن هناك تم أخذه من طرف مركب فرنسي، وكان الأمر مرتبا، خوفا من استخدام الباي للقنصل كرهينة[7]، وتم إعلان الحرب في الشهر نفسه وكان الأسطول بقيادة دي بروف، وكانت المعلومات المكتوبة التي تسلمها قائد الأسطول تطالب بـ:

- الاعتراف الكامل بسيادة فرنسا على جزيرة كورسيكا.
- الحرية الكاملة للأسرى الكورسيكيين.

---

1. الصغير بن يوسف: المصدر السابق رقم الورقة 111 ظهر.

2. Azzedine guellouz :Op.Cit,p254

3. رشاد الإمام: المرجع السابق، ص63.

4. الصغير بن يوسف: المصدر السابق رقم الورقة ص113 ظهر

5. Azzedine guellouz : Op.Cit, p 255.

6. Alphonse Rousseau : Op.Cit, p 226.

7. Azzedine guellouz : Op.Cit, p 255.

- العقوبة والتعويض عن الشتائم والغزو البحري المرتكب من قبل التونسيين على السواحل الفرنسية.
- استعادة إمتياز الشركة الملكية الإفريقية[1].

أ.تحصين الباي للثغور لمواجهة الأسطول الفرنسي:

قام علي باي بالتعزيزات والتحصينات اللازمة لمواجهة الأسطول الفرنسي، ذكر الصغير بن يوسف بقوله:" لما تحقق الباي على أن الأسطول الفرنسي قادم لحلق الوادي، شحنه بالرجال وما يلزم للمدافعة، وعمل المتاريس، وحصنها بالمدافع، وأمد ثغور المملكة بالرجال، وأرسل الكاهية حسين إلى بنزرت لحمايتها من حملة العسكرية، وأرسل حسين آغا إلى سوسة، ورتب لكل بلد ما يليق به، وتخوف على قلعة طبرقة تخوفا شديدا، وشحنها بالعسكر، وتهيأ الناس للجهاد"[2].

حاصر الأسطول الفرنسي حلق الوادي لمدة 25 يوما[3]، في غضون ذلك طلب التجار الفرنسيون القاطنون بتونس من الباي أن يسرحهم إلى بلادهم، فأذن لهم وركبوا من حلق الوادي في سفنهم[4]، وعارضه بعض وزرائه فقال لهم أنهم دخلوا بلادنا بأمان وعهد الصلح فلا يصوغ التعرض لهم بوجه من الوجوه كما هو مقتضى الشرع والعقل، وكيف لنا أن نخون عهد الإسلام، وحرص على مكاسبهم، وأثاث بيوتهم وبالغ في ذلك وقوفا على عهد الصلح[5].

كان سلوك الباي في هذه الظروف أكثر عدالة وأكثر إنسانية، لأنه لم يخطر بباله الإحتفاظ بالفرنسيين ولا سجنهم لأنهم جاؤوا إلى تونس في وقت الأمن والمعاهدات[6]، هذا التصرف الذي يؤكد مدى استقامة الباي في مسلكه اتجاه ملك فرنسا، الذي لم يفعل عملا كهذا، بل على العكس، فإننا نرى رعاياه هم الذين

---

1. Abel bouttin : Op.Cit, p 542.

2. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 114 وجه.

3. Henry dunant :Op.Cit ,p45.

4. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 114 وجه

5. أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص203.

6. Henry dunant :Op.Cit ,p45.

بـادروا إلــى خـرق الصـلح بمهـاجمتهم لسـفينة الغـازي التونسـي"إبراهيم رايـس"[1]، ذكـر الصـغير بـن يوسـف:" الـذي خـرج فـي مركـب صـغير مـن غـار الملـح يريـد حلـق الـوادي وظـن أنـه لصـغر مركبـه يفلـت منـه، فتعرضـوا لـه ورمـوه بمـدافع كثيـرة فـأقحم مركبه إلى الشط ونزل إلى البر ونجا ومن معه وانكسر مركبه[2].

ب.الشروط التي قدمها الأسطول الفرنسي:

رسـى الأسـطول الفرنسـي فـي حلـق الـوادي، يـوم الأحـد 27 جـوان 1770م، وكـان عـدد سـفنه 16 سـفينة حربيـة، وسـفينة مسـلحة مـن مالطـا[3]، بعـد يـومين أرسـل قائـد الأسطول رسالة إلى الباي يمهله ثلاثين ساعة لقبول الشروط السبعة[4].

اسـتدعى البـاي باشـا مفتـي العاصـمة الشـيخ الإمـام أبـو عبـد الله الحـاج حسـين البـارودي ليشـهد قـراءة الرسـالة ويبلـغ مضـمونها لأهـل العاصـمة[5]، وكانـت المطالـب السبعة كالآتي:

- إدخال جزيرة كورسيكا في عهد الصلح.
- رد ما أخذ منهم من الأسرى والغنائم.
- رد أسراها الذين أسروا قبل ذلك.
- إمضاء امتياز صيد المرجان على الوجه الذي تقرر سابقا.
- معاقبة القرصان سليمان رايس الجربي.
- استعادة مرسى تامكرت الذي كان بين أيديهم سابقا.
- التعـويض عـن جميـع مـا صـرفوه مـن الأمـوال التـي جهـزوا بهـا أسـطولهم الـذي قـدم إلى سواحل تونس وإلا فالمنابذة والحرب، وكانت الرسالة باللغة التركية[6].

---

1. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 227.
2. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 114 وجه
3. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 114 وجه
4. A.Knani : **une relation arabe de l'expédition de 1770 contre Tunis** in hikma, N 3, Tunis, Avril1949 ;p8.
5. أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 203.
6. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 115 ظهر

كان جواب الباي:" لأننا عقدنا عقدا بيننا وبينكم، واشترطنا فيه شروطا مسطرة، فهلم نقرؤها ومن وجدناه قد تجاوز الشروط عد ظالما وأخذ الحق منه وبعث إليهم بالجواب قبل ثلاثين ساعة، وتكررت المكاتبات بينهم، ثم تحرك الأسطول اتجاه غار الملح، وقام بقصفها."[1]

في الأول من أوت 1770م، وصل الأسطول الفرنسي إلى بنزرت، وبدأ هجومه في اليوم الموالي، غير أن قوات "علي رايس" ردت بقوة واستمر القتال بين الطرفين مدة 36 ساعة، اضطر الناس إلى اللجوء إلى الأرياف والقرى المجاورة، وتولى علي رايس حماية الجهة الغربية بينما حسين كاهية الجهة الشرقية، ولما وصلت الأخبار إلى تونس أمر الباي رجب خزندار أن يخرج على رأس قوات عسكرية للدفاع عن بنزرت، ووصلت هذه القوة في اليوم نفسه وكان قد هب إعصار قوي أجبرالأسطول الفرنسي على مغادرة بنزرت باتجاه قليبية والحمامات، وفي يوم الثلاثاء 13 أوت توجه الأسطول إلى سوسة، وبدأ القصف بمعدل 250 قذيفة في اليوم، ثم توجه إلى المستنير وبقي فيها مدة أسبوع دون قصفها، ثم استأنف طريقه نحو حلق الوادي[2].

2- دور الدولة العثمانية في الصلح بين تونس وفرنسا:

ذكر الصغير بن يوسف أنه:" كان بالعاصمة قبجي باشا الذي ورد من حضرة السلطنة الخاقانية، يطلب وصوت المراكب الجهادية من تونس إلى اسطنبول مددا لعساكر الإسلام"[3]، حيث كانت الدولة العثمانية تخوض حربا ضد روسيا بسبب اعتداءاتها على مناطق الحدود سنة 1768م[4]، غير أنه أدرك استحالة استجابة إيالة

1. أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 204

2. A.Knani : Op.Cit, p89.

3. الصغير بن يوسف: المصدر السابق, رقم الورقة 114 وجه.

4. تمكن الروس من احتلال إقليمي الأفلاق والبغدان وأخذوا يثيرون النصارى للقيام بثورات ضد الدولة العثمانية. انظر: إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق, ص122.

تـونس لرغبـة السـلطان بسـبب أنهـا تخـوض حربـا مـع فرنسـا، وهـو أمـر اقتضـى تخصيص جميع قواتها العسكرية لصد الاعتداء[1].

ولمـا طالـت إقامتـه طلـب التسـريح, فـأذن لـه البـاي للعلـم بـأن الفرنسـيين لـن يمنعـوه مـن الخـروج، ولمـا مـر بأسـطولهم فـي المرسـى استضـافه قائـد الأسـطول فأجابـه، ودار الكـلام بينهمـا عـن الحـرب وأن الأسـباب التـي ذكرهـا قائـد الأسـطول لا تقتضـي حربـا ولا نقـض صـلح ولا محالـة أن الدولـة العثمانيـة تعـين تـونس، وسـبب تـأخر الإعانـة هـو انشـغالها بحربهـا ضـد روسـيا[2]، واقتـرح عليـه أن يقـوم بـدور الوسـاطة فـي تقريـر الصـلح علـى وجـه يرضـي الجـانبين، فقبـل القائـد الفرنسـي ونـزل سـفير السـلطان راجعـا إلـى البـاي فـأمره أن يرجـع إلـيهم ويطلـب مـن القنصـل النـزول إليـه ليقـرر معـه مـا يقـع عليه الإتفاق[3].

وحضـر رسـول السـلطان العثمـاني هـذا اللقـاء وطلبـوا مطـالبهم السـبعة، وكانـت إجابـة البـاي كمـا ذكـر الصـغير بـن يوسـف:" إنمـا إدخـال جزيـرة كورسـيكا فـي الصـلح فهـذا مـن لـوازم عقـد الصـلح معكـم إذ لا يتـأتى أن يكـون أهـل مملكـة واحـدة بعضـهم معاهـد، وبعضـهم غيـر معاهـد إلا أن أخرنـاه ألـى طلـبكم إيـاه منـا وأمـا رد أسـراكم الـذين أسـرناهم بعـد دخـولهم فـي حياظتنـا فلـم نأخـذهم إلا لكـونهم لا عهـد لهـم منـا، ولا ذمـة ولكـن أن تسـألنا فيـه لكـم فـلا بـأس، وأمـا رد أسـراهم الـذين أسـرناهم قبـل ذلـك فهـذا لا سـبيل إليـه لأنـه لا وجـه لـه إلا مجـرد التعنـت، وأمـا عقـاب سـليمان رايـس فـإن ثبتـت دعـواكم عليـه، عاقبنـاه بمـا تقتضـيه شـريعتنا إن قـدرنا عليـه لأنـه قـد هـرب منـا، وأمـا صـيد المرجـان فإنـا قـد عقـدنا فيـه عقـدا علـى الخيـار مـن الجـانبين وقـد اخترنـا فسـخه فـأي حجـة لكـم فـي هـذا، وأمـا تـامكرت فـبلاد قـد انتزعهـا مـن أيـديكم مـن كـان قبلنـا، ووقـع الصـلح بعـد ذلـك علـى عـدم تمكيـنكم منهـا فـلا نرجعهـا إلـيكم أبـدا، وأمـا أن نعطـيكم جميـع مـا صـرفتموه فـي وجهـتكم إلينـا فهـذا يلزمنـا لـو أحوجنـاكم إلـى ذلـك فظلمنـا إيـاكم، وحيـث لـم يصـدر منـا ظلـم لكـم وبـدأتمونا بـالحرب ظلمـا وتعـديا فـنحن

---

1. ألفونص روسو: المرجع السابق, ص228.
2. أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق,ص 204
3. Alphonse Rousseau: Op. Cit, p 184.

نطلب منكم أن تعطونا جميع ما صرفناه في هذه الواقعة لأنكم احوجتمونا إلى ذلك"[1].

وتكررت المراجعة في ذلك، وانعقد الصلح على ما يلي[2]:

- الإعتراف بضم كورسيكا إلى فرنسا، وتحرير الأسرى بعد إلحاق هذه الجزيرة.
- منحهم إمتياز صيد المرجان لمدة 5 سنوات وتحديد سفن الصيد ب 12 زورقا.
- أن يمكنوا من شراء 3000 قفيز قمح ويخرجونها من غير أداء سراح عليها.

تقديم الهدايا لقوى تونس كما جرت العادة عند عقد الصلح.

ويواصل الصغير بن يوسف في سرد الأحداث:" تقررت الأمور على هذا، وأقلعوا راجعين إلى بلادهم، ثم أرسل الباي إبراهيم خوجا كاتب الديوان وجوها من أهل الديوان رسلا إلى طاغية الفرنسيين لتقرير أمر الصلح على الوجه المذكور"[3]، ولما وصلوا أحسن استقبالهم، ورجعوا مكرمين، ورجع التجار الفرنسيون إلى تونس، فوجدوا أرزاقهم محفوظة ومحروسة[4].

ما يلاحظ أن النصوص الأولى للاتفاقية تم توقيعها في قصر الباردو في 25 أوت، أما المعاهدة فحمتت تاريخ 2 سبتمبر1770 م، وتم توقيع مواد إضافية في 13 سبتمبر 1770م[5]، وتجدر الإشارة إلى أن الأسطول الفرنسي لم يغادر حلق الوادي قبل التأكد من مباشرة علي باي تطبيق ما التزم به اتجاه فرنسا، بل إن حرصها على تفوقها ورعاية مصالحها في تونس دعاها إلى الحضور شبه المستمر في مياه حلق الوادي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.

---

1. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، رقم الورقة 114 وجه.
2. محمد بيرم الخامس: صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، المجلد 2، تحقيق علي بن الطاهر الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ منصور، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس1789م، ص387.
3. الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص119.
4. أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ص207.

5. Abel boutin :Op.Cit. p542.

المبحث الثالث: مرحلة العلاقات المتقلبة (1770-1782 م)

يكاد يكون مؤكدا أن العلاقات في هذه الفترة قد بلغت أعلى درجات الصداقة والوفاق، ويمكن تجميع مميزات المرحلة في النقاط التالية:

أولا: مرحلة ما بعد 1770م:

أصر علي باي على عودة القنصل الفرنسي دو سيزيو إلى تونس، وهو ما تحقق في شهر أكتوبر 1771م، حيث استقبله الباي بحفاوة، هذا القنصل الذي حقق لفرنسا نوعا من العلاقات المميزة، فالمعاهدات قد أعطت لقنصل فرنسا الأسبقية على غيره من القناصل، إذ تمكن هذا القنصل أن يجعل الباي علي يصرح في سنة 1765م:" نحن نميزه عن جميع القناصل"، فقد عرف كيف يبني علاقات متينة خلال فترة حكم هذا الباي، ومع صهره، ووزيره الأول مصطفى خوجة أكبر حامي لمصالح الفرنسيين، فالقنصل الفرنسي دو سيزيو تمتع بالأولية والأفضلية لدى الباي، ما يدل على ذلك أنه وضع بيته الريفي في مرسى العبدلية تحت تصرفه متى أراد ذلك، كما أنه تأسف كثيرا عندما تمت إحالته على التقاعد[1].

في سنة 1779 م، عين دو روشي قنصلا في تونس ووقع في 21 جوان 1781م وثيقة مع الباي تخول فرنسا حق احتكار صيد المرجان في مياه الإيالة لصالح الشركة الملكية الإفريقية، ومنح هذا الإتفاق أكثر من أي وقت مضى للشركة حق التمتع بالمكاسب المتزايدة لهذا المورد، كما أنه رسم الحدود التي في إطارها يمكن للشركة أن تقوم بصيد المرجان، وهي المياه الإقليمية للإيالة التونسية بأكملها، فطبرقة تمثل الحد الغربي لهذا الامتياز الاحتكاري، والحدود الغربية مع إيالة طرابلس تمثل حده الشرقي، وذيل هذا الإتفاق بأختام علي باي وابنه حمودة باشا[2]، ما يسجل

1. Jean mallon: Op.Cit.p113.

2. Alphonse Rousseau: Op.Cit, p237.

فـــي هـــذه المعاهـــدة هـــو توســـيع الامتيـــاز إلـــى كامـــل الســـاحل الشـــمالي للإيالـــة، وإضـــافة الســـاحل الشـــرقي ووجـــود توقيـــع حمـــودة باشـــا علـــى الاتفاقيـــة يعنـــي قبولـــه اســـتمرارية هـــذا الامتيـــاز، والالتـــزام بتطبيقـــه عنـــدما يصـــبح بايـــا، وهـــذا ما حدث بالفعل.

ثانيا: دور مصطفى خوجة في تدعيم نفوذ فرنسا في عهد علي باي:

كـــان مصـــطفى خوجـــا أســـيرا جورجيـــا، امـــتهن تجليـــد الكتـــب، تـــم توظيفـــه فـــي اســـطنبول مـــن قبـــل وكـــلاء علـــي باشـــا الـــذي كـــان مولعـــا بالكتـــب المهمـــة لـــذلك جلـــب متخصصـــين مـــن تركيـــا، لاحتياجـــات مكتبـــه التـــي نهبـــت وشـــتتت بعـــد أحـــداث 1756م، كمـــا حرمـــت مصـــطفى خوجـــة مـــن وظيفتـــه البايلكيـــة فأصبح يعمل لحسابه الخاص.[1]

فـــي ظـــروف غيـــر معروفـــة تـــم اســـتدعاؤه مـــن قبـــل علـــي بـــاي ، حيـــث تبـــوأ أرقـــى المناصـــب فـــي الـــبلاد التونســـية وصـــار صـــهره، ووزيـــره الأول فـــي آن واحـــد[2]، جمعتـــه علاقـــات وديـــة مـــع القنصـــل الفرنســـي دي ســـيزيو، والتـــي أعطـــت مكانـــا لتبـــادل الرســـائل بينهمـــا تقريبـــا بشـــكل يـــومي، هـــذه الصـــداقة المتينة التي جمعت رجلين من أمة ودين مختلفين بل متناقضين[3].

أصـــبح التـــأثير الفرنســـي مهيمنـــا علـــى قصـــر البـــاردو بســـبب مصـــطفى خوجـــا، وبقـــي مســـتمرا خـــلال مـــا يقـــارب ربـــع القـــرن، فـــي حـــرب 1770م ومـــا بعـــدها[4]، حيـــث كانـــت ضـــمن مهـــام القنصـــل دو ســـيزيو عقـــد شـــبكة صـــداقات مـــع الشخصـــيات العليـــا فـــي الحكومـــة التونســـية، مـــع الـــوزير الأول مصـــطفى خوجـــا الـــذي كـــان أشـــد المتحمســـين للتحـــالف مـــع فرنســـا، ولأنـــه صـــاحب نفـــوذ فـــي الإيالـــة فقـــد عـــاد ذلـــك بفوائـــد جمـــة علـــى المصـــالح الفرنســـية فـــي الكثيـــر مـــن المناســـبات، وأهـــم مـــا نســـتدل بـــه لإظهـــار عمـــق البصـــمة الفرنســـية علـــى

---

1. Azzedine guellouz: Op.Cit, p261.
2. Alphonse Rousseau: Op.Cit, p 234.
3. L'Orient des provençaux : Op.Cit, pp 75-76.
4. Azzedine guellouz: Op.Cit, p257.

الحكومـــة التونســـية ومتانـــة العلاقـــة التـــي جمعـــت القنصـــل الفرنســـي بـــالوزير الأول التونســـي أن هـــذا الأخيـــر عنـــدما كـــان يـــذهب إلـــى زيـــارة ترســـانة غـــار الملـــح يصـــطحب معـــه دو ســـيزيو[1]، وكمـــا ذكرنـــا فـــي عنصـــر ســـابق أن القنصـــل كـــان عـــين حكومتـــه يزودهـــا بمختلـــف المعلومـــات التـــي يمكنـــه أن يراهـــا، أو يســـمعها، فكيـــف الحـــال إذا كـــان صـــديق لشخصـــية عليـــا فـــي الإيالـــة، وفـــي هـــذا الموقـــف لنـــا أن نتســـاءل عـــن أبعـــاد هـــذه العلاقـــة بـــين مصـــطفى خوجـــا والقنصل الفرنسي.

لقـــد عرفـــت التجـــارة الفرنســـية انتعاشـــا غيـــر مســـبوق وخاصـــة الشـــركة الملكيـــة الإفريقيـــة، ممـــا أدى إلـــى اســـتمرار التوســـع التجـــاري الفرنســـي متجاوزا الأخطار التي واجهته، وحتى في عهد الثورة الفرنسية[2].

إن الجهـــود الفرنســـية الراميـــة إلـــى تحقيـــق نتـــائج مهمـــة والحفـــاظ عليهـــا، لا تبرهنهـــا الإيـــرادات الإقتصـــادية، وإنمـــا أكثـــر أهميـــة الإيـــرادات السياســـية التـــي تحققـــت مـــع مصـــطفى خوجـــا ســـيد السياســـة التونســـية الـــذي خـــدم المصـــالح الفرنســـية عـــن طريـــق تجديـــد إتفاقيـــات كـــان صـــيد المرجـــان ذريعتهـــا، مـــا يـــدل علـــى قـــوة تـــأثير هـــذه الشخصـــية فـــي السياســـة الداخليـــة والخارجيـــة للإيالـــة هـــو إتخـــاذ القـــرارات السياســـية والعســـكرية بـــدلا مـــن أمرائـــه، أمـــا النتيجـــة الأكثـــر وضوحا هو توطيد الحضور الفرنسي في تونس.

دليـــل آخـــر علـــى أهميـــة الرجـــل فـــي السياســـة التونســـية كـــأ كثـــر رجـــال الإيالـــة نفـــوذا، بحيـــث أصـــبح محـــل ثقـــة البـــاي الكاملـــة، إذ نجـــد اســـمه يظهـــر فـــي آخـــر إتفاقيـــة أبرمـــت مـــع الشـــركة الملكيـــة الإفريقيـــة باعتبـــاره الـــوزير الأول والمفـــاوض الرســـمي لإبـــرام الإتفـــاق باســـم تـــونس، ويعـــود ذلـــك اســـتحداثا جوهريـــا فـــي التقاليـــد المراســـيمية التونســـية لـــم نعهـــده مـــن قبـــل، إذ أن توقيعـــات الوزراء التونسيين لم تكن ترد في ذيل المعاهدة قبل ذلك التاريخ[3].

---

1. Jean mallon: Op.Cit, p113.

2. L'Orient des provençaux : Op.Cit,p 74.

3. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 240.

خلاصة الفصل:

ومما سبق يمكننا القول:

– طغيان طابع السلم على المعاهدات التي تم إبرامها بين تونس وفرنسا خاصة معاهدة 1728 م، وحصول فرنسا على المزيد من التنازلات والامتيازات.

– استنساخ معاهدات القرن الثامن عشر عن معاهدات القرن السابع عشر، وفي بعض الأحيان إضافة فصول جديدة تكون في صالح الطرف الفرنسي.

– ارتكزت سياسة علي باشا على انتزاع مواقع كانت خاضعة للنفوذ الأجنبي في السواحل الشمالية للإيالة، رغم سعي فرنسا بجميع الكيفيات بوضع يدها على جزيرة طبرقة التي تكتسي استراتيجية بالنسبة للساحل المغربي.

– عدم الاهتمام بغموض الصياغات وما كانت تحمله من تأويلات، كثيرا ما تفضي إلى المزيد من الامتيازات، مما أدى إلى تراكم المكتسبات التي تحولت إلى حقوق طالبت فرنسا قوى الإيالة بالتزام تطبيقها.

– دور بعض الشخصيات غير التونسية في توطيد الحضور الفرنسي، وهذا ما انطوت عليه التعليمات الموجهة للقناصل الفرنسيين أي عقد شبكة متينة من الصداقات مع الشخصيات النافذة في السلطنة، مما سهل التوسع التجاري من ناحية، ومن ناحية أخرى مهد لوضعية جديدة في القرن التاسع عشر برزت فيها قوة التأثير الفرنسي.

– إن عقد المعاهدات السلمية المئوية وهي سمة الفترة 1705-1782 م، لم تخل جل فصولها عن ضرورة حماية مصالح التجارة الفرنسية، فالعلاقات السياسية الهادئة والمشجعة للتغلغل التجاري الأجنبي شكلت الأرضية للعلاقات التجارية أكثر تواترا بين الطرفين.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين واتجاهات التوسع التجاري الفرنسي في تونس (1705-1782م).

- المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

- المبحث الثاني: الأوساط التجارية الفرنسية في تونس، وموقع الوسط التجاري التونسي.

- المبحث الثالث: آفاق التوسع التجاري وأبعاده الاستعمارية.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

لعبت التجارة الخارجية لتونس دورا مهما في تشكيل علاقاتها مع فرنسا، حيث عرفت المبادلات التجارية نموا مطردا خلال الفترة 1705-1782 م، خاصة مع فرنسا، فما هي العوامل المتحكمة في العلاقات التجارية بين البلدين؟.

هناك جملة من العوامل التي ساهمت في تنشيط التبادل التجاري، ومؤثرات عرقلته إلى حد ما، وعموما، كانت الحركة التجارية بين تونس وفرنسا نشيطة، وكبيرة.

أولا: الظروف الاقتصادية في البحر المتوسط:

إن الترابط الاقتصادي الذي تم بينهما بسبب التجارة، التي أخذت دائما مكانا مهما في هذه العلاقات[1]، وتمت التدفقات التجارية الرئيسي في اتجاه جنوب – شمال، والتبادلات التجارية الأفقية على سبيل المثال بين بلاد المشرق، وبلاد المغرب[2].

ولقد طرأ تحول على الوضعية الاقتصادية في الفترة 1705-1782 م، والتي كانت تتسم بالركود، والتذبذب في الأسعار، وازدياد الطلب على الحاجيات، والبحث عن مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي، ووصل النظام المركنتلي إلى أعلى مراحل في تطوره، وانبثقت منه بنية انتاجية جديدة، كانت بمثابة البذرة التي خرجت عنها الثورة الصناعية[3]، وفي ضوء هذه الانطلاقة الاقتصادية الذي شهدتها أوروبا الغربية، تشكلت شركات تجارية كبرى، مهمتها القيام بالعمليات التجارية مع البلدان الواقعة فيما وراء البحار[4].

إن اختلاف أساليب استغلال البحر المتوسط بين الإيالات المغاربية، والدول الأوربية واختلاف وجهات النظر في استيعاب مفهوم البحر المتوسط خلال الفترة 1705-1782 م، فبينما كانت الرؤية الأوروبية تتشكل متشبعة بمبادئ المركنتلية، خاصة منها: الربح، والتوسع والقوة وهي المعايير التي حولت البحر المتوسط تدريجيا إلى فضاء حيوي

---

1. René Teboul : **L’intégration économique de bassin méditerranéen**, l’harmattan, paris, 1997, P 107.
2. Ibid, p109.
3. جمال قنان: المرجع السابق ص 2 .
4. نفسه، ص 19.

للاقتصاد والمجتمع الأوربيين، استمرت الإيالات المغاربية ترى فيه أساسا حلبة لنشاط الجهاد البحري، ومصدرا لبعض المواد الحيوية لأنظمتها السياسية[1].

وقد تميزت الأوضاع الاقتصادية في البحر المتوسط بالحاجة المزمنة لأوروبا في مادة القمح، وتبعيتها للإيالات المغاربية، وتتلخص الظروف في البحر الأبيض المتوسط في القرن الثامن عشر الميلادي فيما يلي:

- الحروب الأوروبية، وافتقار بعض الدول الأوربية إلى المواد الغذائية 1714-1715.
- ظروف اقتصادية متقلبة بالبحر المتوسط، وارتفاع أسعار الحبوب ما بين 1740-1750م وانخفاضها فيما بعد.
- ازدهار التجارة على الصعيد الدولي ما بين 1750-1774م، وبداية الثورة الصناعية في انجلترا، وافتقار أوربا لقمح الإيالات المغاربية.
- علاقات متينة بين الرأسمالية التجارية الأوروبية، والواجهة الساحلية من البلدان غير الأوروبية.
- الحروب الأوروبية 1792-1815م، واحتياج أوروبا إلى حبوب، وموانئ شمال إفريقيا، مما أدى إلى تنشيط القرصنة، والتجارة البحرية من قبل الإيالات المغاربية مستغلة هذا الظرف السياسي والاقتصادي[2].

والاقتصاد التونسي مثل باقي اقتصاديات الإيالات المغاربية، كان محكوما عليه بالاستجابة لضغوط مختلفة، منها: حاجيات السوق المتوسطية، وطلبها المتزايد على المواد الغذائية، وحاجيات السلطات الحاكمة للأموال، وبذلك صارت البلاد تجهد نفسها لتوفير فائض زراعي، وتجاري يسمح بتلبية كل هاته الحاجيات، والنتيجة الحتمية كانت إنهاك الاقتصاد الفلاحي تحت تظافر البنية الاقتصادية، والظروف التجارية الداخلية والخارجية[3].

1. مبروك الباهي: المقال السابق، ص 7.
2. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص ص 163-165.
3. بوبكر الصادوق: المرجع السابق، ص23.

ثانيا: الوضع الداخلي:

سبق وأن تطرقنا للأوضاع الداخلية في تونس خلال الفترة 1705-1782م، وسنحاول مقاربة تطورات تلك الأوضاع على التبادل التجاري بين فرنسا وتونس.

دخلت فرنسا الإيالات المغاربية دخولا تعاقديا من خلال المعاهدات التي أبرمتها معها، ووضعتها في خدمة توسعها التجاري، ولا على فرض قراراته على سلطاتها، ولعل ذلك من الأسباب التي سمحت لتلك القوى الأوربية بالتفاوض المباشر مع الإيالات المغاربية، وبحلول القرن الثامن عشر الميلادي، كان الأمر قد تحول إلى تقليد راسخ، لم تكن اسطنبول قادرة على فسخه، أو حتى تعديله بما كان يلائم ما ترتئيه آنذاك دبلوماسيتها، فلا غَرْوَ إذن أن يُبرم حسين بن علي مع فرنسا معاهدتي 1710-1728م، ومع إنجلترا معاهدة 1716م، ومع إسبانيا معاهدة 1720م، ومع النمسا معاهدة 1726م، و مع هولندا 1728م، وهو ما يؤكد أن هذا الباي اختط شبكة علاقاته الأوروبية دون تدخل الباب العالي[1].

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، عرفت تونس حربا أهلية[2]، ما يهمنا هو استنتاج انعكاساتها على التبادلات التجارية مع فرنسا، والتي أدت إلى فتور التجارة بالمركز الفرنسي في الرأس الأسود[3]، وقد انتهت تلك الفتنة الأهلية بسيطرة على باشا على الحكم، الذي كان له توجه جديد في السياسة التجارية لإيالته، وكان ضد النظام الامتيازي، ودخل في صراع مفتوح مع التجارة الفرنسية، وضد حاميها القنصل قوتي "Gauthier"[4]، ووصلت العلاقات إلى حد القطيعة، ثم الحرب سنة 1741-1742م، وانتهاؤها بمرضاة علي باشا[5].

وقد عرف هذا اباي بنزعته الاستقلالية، وكان متشددا في سياسته الاقتصادية، عبرت عن ذلك المؤرخة لوست فالنسي "Lucette Valensi": خفض من حصة الأجانب في التجارة ومنذ سنة 1740م، أراد رفع المعالم الجمركية، وحاول جمع كل المواد الغذائية

---

1. مبروك الباهي: المقال السابق، ص12.

2. للتفاصيل انظر: الصفحة 18.

3. Paul Masson : Hits des établiss…,Op. Cit, P 283.

4. Mongi Smida : Op. Cit, p 148

5. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 163.

الموجهة للتصدير بيده، لممارسة نوع من الاحتكار، وفي الأخير منع خروج بعض المواد إلى الخارج[1].

طبق البايات الحسينيون، انطلاقا من الباي حسين بن علي، وحتى علي باي سياسة زراعية تعسفية عرفت بـ "المشتري"[2]، نتج عنها تخلي الفلاحين عن الحقول هروبا من تلك السياسة[3]، التي أثرت سلبا على النشاط الزراعي، فضعف الانتاج قد أضر بميزان التبادل التجاري، خاصة وأن المواد الفلاحية هي أهم صادرات الإيالة.

كان الهدف من هذه السياسة الاحتكارية، هو بيع المحاصيل للفرنسيين بأشعار مرتفعة، مما أدى إلى استياء مدراء المركز التجاري بالرأس الأسود، وقناصل فرنسا.

باستثناء على باشا، كل البايات الحسينيون اعتمدوا سياسة انفتاحية اتجاه فرنسا، وشجعوا التجارة معها، وقد عرفت مصالحها التجارية انتعاش غير مسبوق في فترة علي باي، بفضل وزيره "مصطفى خوجا"، الذي نعتته المصادر الفرنسية بـ"صديق الفرنسيين" بسبب شدة ارتباطه بها.[4]

إن أهم التنازلات قد حصل عليها الأوروبيون في تونس في عهد أشهر البايات الحسينيون: حسين بن علي الذي قبل مبدأ ردع غزاة البحر، وعلي باشا الذي منح امتيازات للأقلية الإنجليزية.

ثالثا: العلاقات الخارجية:

تولي مختلف الدول البحرية أهمية كبيرة للتجارة مع إيالات شمال إفريقيا لاستخدامها موانئها، والحصول على جزء من الفوائد التي حصلت عليها فرنسا، وبريطانيا، القيام بالتجارة معها، كدول شمال أوروبا: هولندا، السويد، الدانمارك، وهذا الأمر لم يكن في مصلحة فرنسا، التي كانت مسؤولة عن العقبات التي وضعتها سنة 1700م لمنع إقامة سلام

---

1. Lucette Valensi : **les relation commerciales entre la régence de Tunis et malte au 18 éme siècle** in C.T.N43, Tunis 1963 p76.

2. سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الرابع.

3. Mustapha Karim : Op.Citk p65.

4. Paul Masson : Hist des établiss…, Op. Cit, p 407.

بين الإيالات المغاربية، وإسبانيا، كما أنها عارضت التطلعات التجارية لدول شمال أوروبا[1].

وقد انطوى المشروع الفرنسي على إنشاء مراكز تجارية معفاة من الرسوم الجمركية، في سلسلة من المواقع على الساحل المغربي، بحيث رأى النور على الساحل الجزائري، والتونسي، رغم أنها عرفت تقلبات كثيرة[2]، بالنسبة لتونس واجهت فرنسا منافسة إنجليزية، وجنوية من ناحية، ومن ناحية أخرى التردد، والارتياب الذي كانت تبديه قوى تونس اتجاه امتياز الرأس الأسود[3]، وهذا ما يفسر الولادة العسيرة لهذا الامتياز[4].

من الملاحظ أن فرنسا اهتمت بضرورة تطبيق ما كانت تتضمنه المعاهدات من امتيازات في الموانئ والإيالات المغربية، فاعتمد مبدأ الردع، والتغريم منذ الثلث الأول من الفترة 1705-1782 م، وفي معاهدة 1728م مع الباي حسين بن علي، وقد تواصل هذا المبدأ حتى نهاية الفترة (1705-1782م)، وكان يهدف إلى إحراج البايات الذين عُدوا من المهتمين بشأن القرصنة، وإن كان بشكل غير مباشر، وذلك بإلزامهم بمعاقبة غزاة البحر

---

1. Godfrey Fisher : Op. Cit, p 389.

2. Mong Smida : Op. Cit, p 122.

3. إن الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات الفرنسية في الإيالة، تبرز تطور وملائمة نصوصها للمصالح الفرنسية، رغم أنها فقدت هذا المركز سنة 1742م، إلا أن الشركات الفرنسية تمتعت بحقوق امتيازية واسعة، فيما يتعلق بالموقع: نلاحظ توسع رقعة المعترف به من معاهدة 1666م حتى معاهدة 1781م ليشمل كل المياه التونسية من طبرقة حتى حدود طرابلس، أما القيمة المالية فتعرف تناقصا كما تعفيها عن جميع الهبات والهدايا، إضافة إلى تمتع أفراد الشركة بالامتيازات القضائية والإدارية والسياسية، فمحيط الرأس الأسود خارج عن اختصاص السلطات المحلية، وأيضا مجموعة من الحريات، أما النشاط المسموح به هو صيد المرجان، لكن المركز مارس بتواطؤ مع السلطات المحلية تجارة المنتجات الفلاحية، انظر:

Abel Bouttin : Op. Cit. p 116 ;Mongi Smida : Op. Cit, p 123 ; Eugène Plantet : T1, Op. Cit, p 233.

4. Mongi Smida : Op. Cit, p 123.

المخالفين للمعاهدات بحضور قنصل الدولة الأوروبية المعنية[1]، والتأكد من مباشرة علي باي بتطبيق ما التزم به اتجاهها[2].

إذن تكشف هذه الملاحظات، أهداف المعاهدات في التأكيد على تواصل الامتيازات وذلك ما حولها إلى تقاليد عرفية تحكم علاقات الطرفين، كان من الصعب على إيالات المغرب التحرر منها، وإن واصلت اختراق نصوصها القانونية[3]، وسيكون المنع القطعي للقرصنة المغاربية في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

رابعا: الأســرى:

كان الجهاد البحري بالنسبة للإيالات المغاربية رد فعل اقتصادي وعسكري لتحول الطرق التجارية الكبرى عن البحر المتوسط، وتهميش بلاد المغرب في الدورة الاقتصادية، والتجارية المتوسطية، فهي ظاهرة اقتصادية، ودورها مرتبط عضويا بالتجارة[4]، من ناحية كانت أداة لعرقلة التجارة السليمة، ومن ناحية أخرى خلقت نوع آخر من التجارة، إذ وفرت القرصنة للقطاع التجاري غنائم يتم تسويقها، وبضائع حية يستفاد منها ماليا بعد عملية افتدائها، ونشاطا يسمح لتدفق عملات مختلفة.

عرف نشاط الجهاد البحري تراجعا خلال الفترة 1705-1782م، باعتبارها فترة التجارة السليمة والمعاهدات المئوية، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، وفرت مداخيل معتبرة للإيالة من خلال افتداء الأسرى الذي كان يتم عن طريق جمعيات الافتداء أو توسط القناصل[5].

كان القنصل الفرنسي دوفواز "Devoize" يَذَكِّر السلطات التونسية، بأن فرنسا، وبموجب أفضلية مكانتها في تونس، تعتبر نفسها حامية مصالح الأقليات، ومهتمة بمصير

---

1. مبروك الباهي: المرجع السابق، ص14.
2. نفسه، ص15.
3. نفسه، ص15.
4. بوبكر الصادوق: المرجع السابق، ص 5.
5. Louis Frank : **description de la régence de Tunis**. Edition Bouslama, Tunis SDP, p 128.

الأسرى الأوروبيين في الإيالة، وإن كانوا منتمين إلى قوى عدوة للإيالة كالممالیك الإيطالية[1] والجدول التالي[2] يوضح عدد الأسرى المحررين حسب البلد:

الجدول رقم 01: يوضح عدد الأسرى ونسبتهم في الإيالة التونسية

البلد	عدد الأسرى	نسبة الأسرى
فرنسا	687	14.5
كورسيكا	93	1.9
مالطا	64	1.4
إسبانيا	370	7.8
البندقية	70	0.6
البيدمونت	35	0.7
جنوة	35	0.7
طبرقة	127	2.7
سردينيا	937	19.8
نابولي	405	8.5
صقلية	1739	36.7
الإمارات البابوية	137	2.7
دول أخرى	86	1.8

يتضح من خلال الجدول، أن أكبر نسبة من الأسرى هي الممالك الإيطالية (سردينيا، صقلية)، والتي تصنف ضمن أعداء الإيالة[3]، وأسرى طبرقة يقصد بهم الجنويين الذين سكنوها قبل افتكاكها من طرف علي باشا، وساقهم كأسرى إلى تونس، أما وجود أسرى فرنسيين فإن فترة 1705-1782 م، عرفت فترات توتر، بين الإيالة وفرنسا، إضافة إلى أسرى آخرين من جنسيات مختلفة خاصة تلك التي لك تكن تربطها بتونس معاهدة سلام.

أما الدول التي التزمت بتقليد تقديم الهدايا، وكان يدفعها، أو يتأخر في تقديمها، لم يكن في مأمن من هجومات الغزاة البحر[4].

1. مبروك الباهي: المقال السابق، ص16.

2. Paul Sebag : la course tunisienne…, Op. Cit, p 62.

3. Ibid, p 63.

4. مبروك الباهي: المقال السابق، ص 18.

ولاستجلاء أهمية عمليات الافتداء على مداخيل الإيالة، علينا معرفة سعر الأسير في الفترة 1705-1782 م، والذي عرف ارتفاعا مقارنة بالقرن السابع عشر الميلادي، حيث كان سعره 300 ليرة سنة 1666م[1]، وأصبح يتراوح ما بين 2000-2500 ليرة للأسير العادي، حسب فونتير دو بارادي "Venture de Paradis" وسعر القبطان ضعف سعر البحار[2]، وكلف أحدهم ويدعى كوست Coste عائلته 15000 ليرة، وقاسان "Gassin" قبطان تارتان وياسينث "Hyacinthe"، كلف كل واحد 4000 ليرة[3]، والتزم الأمير النابولي باترنو "Paterno" بدفع 2.600.000 ليرة[4]، وأورد الدكتور فرانك سعر الأسير العادي بـ 300 سوكان بندقي والمرأة بـ 600 سوكان بندقي، ما يعادل على التوالي 3600 فرنك، و7200 فرنك[5].

إن الافتداءات الأكثر تواضعا، مثلت مبالغ معتبرة، يكفي أن نعرف أن الليرة الإسبانية كانت تعادل 100 فرنك فرنسي جديد، إذن مبلغ 2500 ليرة يساوي مليونين ونصف فرنك، ونستدل بالأرقام التالية: راتب العامل العادي في شركة الرأس الأسود، كان 12 ليرة/شهريا، أي 144 ليرة /سنويا، وعامل بناء 25 ليرة/شهريا، أي 300 ليرة سنويا، و2500 ليرة وهو سعر الأسير يحققه العامل الثاني في ثمان سنوات، والعامل الأول في سبعة عشر سنة[6]، فمبالغ الافتداء هي مكاسب حقيقية، ولنا أن نتصور حجم المداخيل من تلك العمليات.

خامسا: الأوبئة:

كان الوباء أو الطاعون على حد تعبير البعض أبرز الشخصيات في تاريخ الأمس، وبالرغم من تنوع الأوبئة لا نجد عند المعاصرين لها أي وصف مرقم، يمكن اعتماده للقيام بعملية

---

1. Hugues cocard : **L’ordre de merci en France : 1574-1792 ordre voué à la libération des captif**, l’harmattan, Paris 2007, p 234.
2. Venture de Paradis : Op.Cit, p 64.
3. Eugène Plantet : T2, Op.cit, p 388.
4. Paul sebag : la course tunisienne… Op.cit, p 64.
5. Louis Frank : Op.Cit, P 128.
6. Paul Sebag : La cours tunisienne…, Op. Cit, P 64.

إحصائية، وهو ما يحكم على مختلف الدراسات التي تناولته بالاقتصار على الوصف الظاهري[1]، ولأنه توجد علاقة متينة بين عدد السكان، والتطور الاقتصادي، فإننا نتساءل عن مدى تأثير هذه الأوبئة على التبادلات التجارية لتونس مع فرنسا؟.

كانت بداية الفترة 1705-1782 م، سيئة بالنسبة لتونس، لأنها كانت مهددة بتوغل هذا الوباء منذ سنة 1701م، وأكد الدكتور فرانك أن اجتياحه ليس له علاقة بالمناخ، وإنما وصلها عن طريق التجارة مع بلاد المشرق الإسلامي[2]، الذي كان مرتعا للأوبئة المزمنة[3]، أو عن طريق البر من طرابلس، ويذكر لابي راينال "L'abbé Raynal" أن الوباء جاء إلى تونس من مدينة الإسكندرية عن طريق الحجاج[4]، نلاحظ أن الطاعون غزا جميع مناطق البلاد، انطلاقا من الساحل الشرقي، ومن أهم انعكاساته:

1.ديمغرافيا: ذكر كارتون Carton أو الوباء خفض سكان تونس إلى الثلث[5].

2.اقتصاديا:

تجاريا: رغم هذا الوضع الصحي غير المرضي بنيويا، لم تتوقف الحركة التجارية عن النمو خاصة مع مرسيليا، استمرت عمليات التصدير اتجاه مرسيليا، بل إنها ارتفعت خلال سنوات الوباء، لدينا مؤشرات حول المبادلات التجارية لتونس مع مرسيليا في الفترة ما بين 1780م – 1782م.[6]

---

1. بوبكر الصادوق: المرجع السابق، ص5.

2. الطاعون الذي ضرب مرسيليا سنة 1702م، وهو آخر وباء عرفته فرنسا، انتقل إليها عن طريق البحارة الذين كانوا يترددون على الوكالات التجارية في بلاد المشرق، مما يؤكد أنه مصدر هذه الأوبئة، انظر:

Birben : **la peste en 1720 à Marseille**, In R.H.N502 , France 1972, p 407.

3. بوبكر الصادوق: المرجع السابق، ص6.

4. Abbé Raynal **: Un mémoire inédit de L'abbé Raynal sur la Tunisie 18éme siècle** in R.T, N3-4, Tunis, 1948, p169.

5. Carton : **Un voyage en barbarie au 18éme siècle**, société annyme de l'imprimerie rapide, Tunis, 1910, p 8.

6. Boubaker Sadok : la pest…, Op. Cit, p 335-336.

أ- **باقي القطاعات الاقتصادية:** كان للطاعون آثار سلبية على باقي القطاعات الاقتصادية بهلاك العديد من الحرفيين، والعاملين في قطاع النسيج، وصناع الشاشية[1].

الجدول رقم 02: يوضح المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا ما بين 1780-1782م

السنة	الموانئ	القيمة بالليرة
1780	تونس – مرسيليا مرسيليا - تونس	1.017.333 611.789
1781	تونس – مرسيليا مرسيليا - تونس	1.932.006 1.552.585
1782	تونس – مرسيليا مرسيليا - تونس	1.932.006 1.552.585

خلال الفترة من 1780م – 1782م وهي تضم سنتين، بلغت القيمة الإجمالية للمبادلات بين الميناءين: 8.598.304 ليرة أي بمعدل سنوي 1.149.554 ليرة، وخلال سنوات الوباء بلغت القيمة الإجمالية بين الميناءين 8.403.675 ليرة، بمعدل سنوي 2.467.891 ليرة و نسبة الزيادة 06 %.

يمكننا حصر سنوات المجاعة التي عرفتها تونس ما بين 1776 – 1778م، وهي من أهم الصعوبات الاقتصادية بسبب ضعف إنتاج الحبوب، وتعد من الكوارث الطبيعية التي أحدثت في تونس من الموت والخراب ما أفنى العديد من سكانها، وأضر باقتصادها[2].

1. Lucette Valensi : Fellahs Tunisiens …, Op. Cit, p 271.

2. رشاد الإمام: المقال السابق، ص 83.

المبحث الثاني: الأوساط التجارية الفرنسية في تونس

شكلت تونس بموقعها الاستراتيجي، هدفا حيويا للتجارة الفرنسية في الفترة الحديثة، وتمكنت فرنسا من التغلغل عن طريق الامتيازات، والاتفاقيات، والتنازلات التجارية، والتي كانت الكثير من الأحيان حصرية، واحتكارية، فما هي المظاهر التغلغل التجاري في تونس؟، وما هي أبعاده؟ وما هو موقع الوسط التجاري المحلي؟. يمكننا الإجابة عن هذه الأسئلة ضمن النقاط التالية:

أولا: مظاهر التغلغل التجاري الفرنسي في تونس:

1. المركز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود:

كان مسعى فرنسا حثيثا في إنشاء مراكز وشركات تجارية في الساحل الشمالي لإفريقيا، بشتى الحجج والذرائع، وقد نجحت في إقامة مؤسسات لها في إيالتي الجزائر، وتونس أمنت لها تجارة بحرية نشيطة، ووفرت لها مداخيل مهمة وأنقذتها من أزماتها الغذائية المتكررة، بفضلها، وفي فترة أقدم من ذلك، أقامت المركز التجاري[1] ، بالرأس الأسود بتونس، وهو من أولى مؤسساتها في المنطقة.

2. الوصف الجغرافي لموقع الرأس الأسود:

الجدير بالذكر أنه لا يوجد لدينا أية خريطة للرأس الأسود، تزودنا بكشف طوبوغرافي للمكان، مثل حصن فرنسا في إيالة الجزائر، بالمقابل هناك وصف مختصر للرحالة جون أندري بيسونال "Jeau André Peyssonnel" في مذكراته، والذي زاره سنة 1724م، كما حدث اتصال بالمكان من قبل القنصل الفرنسي بوير سانت جارفي " Boyer Saint Gervais" سنة 1736م[2]، في حين تظهر لنا الخرائط البحرية[1]، المتعلقة بالفترة أن الموانئ

---

1. باللغة الفرنسية Comptoir، وهي يعني وكالة أو مركز، أو مؤسسة تجارية خاصة، أو عامة في الخارج، ظهرت ابتداء من القرن 17م في المستعمرات، وأغلب المراكز التجارية الفرنسية تأسست قبل القرن 19م انظر:

Claude Liauzu : **Dictionnaire de la colonisation française**, rodesa, Espagne 2007 ; P 207.

2. Français Arnoulet : **Les installations du comptoir corailleur du cap negro au 18éme siècle** in RHM , N25-26, Tunis 1982, p 7.

الشمالية للإيالة التونسية عبارة عن سلسلة من الخلجان الضحلة، ويجب على رؤساء السفن المترددة على الرأس الأسود التزويد بخرائط مخطوطة عن الموقع[2].

يقع الرأس الأسود على السواحل الشمالية لأكثر من ستة أميال، بحيث لا يمكن التعرف عليه من مسافة بعيدة[3]، وهو ميناء صغير شرق طبرقة القرية من حدود إيالة الجزائر[4]، وهو عبارة عن لسان أرضي متقدم في البحر، متجها إلى الغرب – شمال غرب، ينطلق من أرض منبسطة، ثم يأخذ في الارتفاع، وهو محاط بالبحر من ثلاث جهات[5]، مما يجعله يشكل جزيرة[6]، طولها 800م، وعرضها 100م، أما ارتفاعها على الأكثر 50م، بها منحدرات شديدة على رأسها، وعلى جانبها الغربي، وفي قاعدتها توجد هضبة مائلة في جهتها الغربية، والشرقية، والتي تربطها بالساحل، هذه الهضبة تعلو غربا مشكلةً خليج رملي صغير شبه مغلق، به واد يورد بئرين[7]، وترسو السفن في هذا الخليج بالاتكاء على حائط كبير تتخلله فتحات تسمح بتمرير القمح من المخازن، مما جعل هذا المرفأ دوما شديد الخطورة، وكثيرا ما تغرق فيه السفن[8]، لذلك تبقى أقل وقت ممكن فقط يومان، أو ثلاثة

---

1. هذه الخرائط البحرية لا توفر معلومات دقيقة، وتقتصر على وصف السواحل.

2. Patrick Boulanger : **Navires Provençaux sur les cote de la tunis au 18éme siècle** in Itinéraire de France en Tunisie, Marseille 1995, p 39.

3. Auguste Bérard : **Description nautique des cotes de l'algerie**, 3 édition, imprimerie administrative de paul dupot, paris 1850, p 143.

4. Chevaliiers d'arivieux **: Mémoires du chevalier d'Arvieux voyage à Tunis**, édition kimé, Paris, SDP ,p 77

5. Jean André Peyssonnel et v.l des fontaine : Op. Cit, p 225.

6. Nagi Djelloul : **Les fortification cotiére ottomans de la régence de Tunis 16-19éme siècle**, 2T, Publication de FTERSI, T1, Zaghouan 1995, p 200

7. زار فرانسوا أرنولي المكان سنتي 1980-1981م، وتعرف على الآثار الباقية فيه والتي سمحت له بكشف الموقع للاستزادة انظر:

- François Arnoulet : les installation du comptoir …, Op. Cit, p 7.

8. Jean André peyssonel et des fontaines : Op. Cit, p 255

أيام، أي أن الوقت دقيق وضروري، ويتطلب شرعة فائقة لتحميل البضائع[1]، عموما من بنزرت حتى طبرقة، لا يوفر الساحل أي مكان للإرساء حتى فصل الصيف[2].

أما تاريخيا، فقد ذكر الرأس الأسود لأول مرة من قبل جغرافي العصر الوسيط الذين يسمونه رأس تامكرت نسبة إلى قرية صغيرة بنيت في قمة الرأس، أما الرأس الأسود فيفترض أنه أخذ اسمه من اللون الداكن لصخوره[3].

3. الأهمية الوظيفية لميناء الرأس الأسود:

إن طبيعة الرأس الأسود لا تقدم أي إغراء بل على العكس هو منطقة بحرية صعبة الإرساء، ولا توفر أي نوع من الحماية للسفن، رغم ذلك تهافتت وتنافست القوى الأوروبية لا سيما فرنسا على ملكيته، ونفسر ذلك بالأهمية الوظيفية التي يكتسيها الميناء، والمتمثلة في:

- الموقع الجبلي للرأس، يوفر إمكانية تحصينه، لتجنب المضايقات من قبل السكان المجاورين.
- موقعه الوسطي بالنسبة إلى المناطق المنتجة للحبوب، والأسواق الرئيسية، ومدن شمال الإيالة.[4]
- غنى المنطقة بالمرجان، فضلا عن جودته[5]، والرأس الأسود قريب من موقع مشهور بهذه المادة وهو مرسى الكرز[6].

---

1. Abel Boutin : Op. Cit, p 363.
2. Abbé Raynal : Op. Cit, p 31.
3. Elie de la primandaie : **le Commerce et la navigation de l'Algerie avant la conquête Française**, imprimerie de la hure, paris, 1861, p 46.
4. Boubaker Sadok : **L'économie de traite dans la régence de Tunis, au début du 18éme siècle : le comptoire du cap négre avant 1741**, in RHM, N53-54, Tunis, 1989, P 30.
5. Elie de la primandeaie : Op. Cit, p 10
6. Mongi Smida : Op.Cit, p 122.

- قربه من جزيرة طبرقة، ومن المؤسسات الفرنسية في إيالة الجزائر مسافة 11 ساعة ملاحة للوصول إلى القالة، ونصف ذلك الوقت للوصول إلى طبرقة، ومسافة يوم إلى باجة، والمسافة نفسها للوصول إلى الكاف، بالمقابل مسافة يومين تفصل الرأس الأسود بنزرت وتونس1.

- يقع في مكان ليس ببعيد عن باجة، فالكثير من المنتجات الزراعية تم تصديرها عبر هذا الميناء خاصة الحبوب2.

- وفقا لخصائص موقعه، حتى يكون المركز التجاري الفرنسي بمعزل عن الأوبئة التي عرفتها تونس وباقي إيلات شمال إفريقيا خلال القرن السابع عشر الميلادي ، خوفا من عدوى انتقالها3.

- الأرباح التي تحققها التجارة هناك، بحيث تباع البضائع، والمواد الغذائية بأسعار منخفضة مقارنة ببقية المراكز التجارية الفرنسية[4].

يبدوا الآن واضحا أن اختياره من قبل فرنسا مرتبط بالغرضين الرئيسيين للمركز التجاري، تجارة الحبوب بشكل خاص، وضرورة الدفاع عنه، هذه الانشغالات تقرأ من خلال جغرافية المكان، حيث ينقسم فضاؤه إلى ثلاث مناطق متميزة حسب الأولويات: العمل التجاري، الدفاع، الأمن الغذائي والصحي[5].

4. صيد المرجان هو المبرر في إنشاء المركز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود:

---

1. Boubaker Sadok : L’économie de traite…, Op. Cit, p 30

2. François Arnoulet : Les installation Comptoir… Op.Cit , P9.

3. Boubaker Sadokm : La pest…, Op.Cit, P313.

4. AbEl Bouttin : Op. Cit, P 363.

Elie de la primandaie : Op. Cit, P46.

5. Boubaker Sadok : L’économie de traite…, Op. Cit p 30.

تحدد التجارة البحرية في البحر المتوسط بعلاقات تبادل، وكانت إيالة تونس مثل أي إيالة عثمانية مرتبطة بشدة بالشبكة التجارية الأوروبية[1]، وفرنسا كأقدم صديق للباب العالي أسست شركات تجارية في الإيالات المغاربية كما في جميع الإيالات الأخرى في الدولة العثمانية[2]، في إطار توسعها التجاري، محاولة تأكيد هيمنتها على المناطق الساحلية لإفريقيا الشمالية، وصيد المرجان الذي هو أدى إلى ميلاد هذه الامتيازات[3]، في شكل مراكز تجارية في نقاط محددة من الساحل، نجد في إيالة الجزائر: بونة، القالة، كولو، وفي تونس: بنزرت، النهر المالح[4]، غير أن أهمها حصن فرنسا في القالة والرأس الأسود في تونس[5].

ما من شك أن الفترة 1705-1782م، هي الفترة الجيدة لفرنسا حيث المركز المالي القوي لمرسيليا من خلال غرفتها التجارية وشركاتها البحرية والتجارية الكبيرة، التي حاولت إقامة وجود تجاري دائم في الرأس الأسود، بل وكان طريدتها المحروسة[6].

هذا الهجوم لم يكن عملية من العمليات الأكثر سهولة، فالحضور الأوروبي كان دوريا، يرجع السبب إلى المجتمعات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إلى السلطات السياسية لإيالة تونس، وهذا النوع من الاختراق الاقتصادي تكيف مع مطالب القوى السياسية، وقد

---

1. Med Hadi Cérif : **Le beylik, les populations et le commerce maritime dans la Tunis du 18 éme siècle** in Histoire économique et sociale de l'emprie ottman, peeters 1995, p 105.

2. Venture de paradis : Op. Cit, p 38.

3. Alexandre de laborde **: Au Roi et aux chambres, sur les véritables causes de la rupture avec Alger**, truchy librairie, Paris, 1830, p XIX.

4. يسمى بالفرنسية "Fiumaire salade"، حدده Jean Pignon على بعد 1500 كلم شرق كاب سيرات، ضعف كمية المياه إضافة إلى وجود حاجز صخري سمح يتجميد مياه البر في شبه جزيرة صخرية أدى إلى ملوحة مياهه، أسست فيه فرنسا وكالة تجارية تابعة للرأس الأسود واستعملتها كمخزن للمرجان في القرن 17م، وبسبب المصاعب المتزايدة تم غلق الوكالة، ولا توجد أي وثائق تتناول نشاطها منذ سنة 1641، للاستزادة انظر: فرانسوا أرنولي: فيومار صلاد وكالة تجارية بالبلاد التونسية خلال القرنين 16م و 17م، في م.ت.م، ع 7-8، تونس 1977، ص ص 113-114..

5. Ernest lavisse : Louis14, 2V, Tallandeir, V2, Pris 1978, P 491.

6. Mongi Smida : Op. Cit, P 122.

مارس هذا المكان بشكل كامل دوره كمركز إتجار في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، والنصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي[1]، فالمرجان هو الأساس في إيجاده، وذلك لم يمنع وجود حركة تصدير مهمة خاصة الحبوب.

إن الامتيازات الافريقية التي تأسست من لأجل المرجان، لكن يمكننا القول أن المرجان لم يكن إلا ذريعة منذ البداية، تجارة القمح كان لها الأهمية الأساسية وكانت الشغل الشاغل للشركات[2]، حقيقة أن السبب الرئيسي لإيجاد المركز التجاري في الرأس الأسود هو أن يكون فيه الاتجار بالقمح، لأنه يتزود من المناطق الرئيسية لزراعة الحبوب في تونس[3].

5. الشركات التجارية التي تداولت على حيازة الرأس الأسود:

يشكل توفر منتجات زراعية وحيوانية في المنطقة دافعا مهما لفرنسا، وجعلها تؤسس الشركات الواحدة تلوى الأخرى، مع نجاحات وانتكاسات، المهم هو استغلال تلك الثروات، فتداولت على ملكية الرأس الأسود كأهم وأقدم موطئ قدم للفرنسيين في المنطقة عدة شركات تجارية، إذن نحن بصدد دراسة هجرة فرنسية إلى تونس من نوع تجاري لها أبعادها، وتأثيراتها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي في تونس.

أ. الخلفية التاريخية لإقامة مركز تجاري فرنسي في الرأس الأسود:

إذا تتبعنا جهود المرسيليين في إقامة مؤسسة تجارية في الرأس الأسود، فإنه يمكننا تلخيصها في المحاولات التالية:

أشار المؤرخ أوجان بلونتي إلى افتراض إقامة مؤسسة تجارية في الرأس الأسود سنة 1478م، من قبل بحارة برفنسيين لصيد المرجان، وتصديره إلى مرسيليا وقد ضل استعماله دوريا وفي سنة 1520م، شغله تاجران أحدهما باريسي، والآخر نورماندي اللذان أسسا شركة هناك[4]، إذ اعتمدنا هذا الوجود الافتراضي لهؤلاء التجار الفرنسيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي في الرأس الأسود، فإن هذا الأخير كان أول مؤسسة من هذا النوع على ساحل شمال إفريقيا.

---

1. Boubaker Sadok : L’économie et traite…, Op. Cit, p 29.

2. Paul Masson : Hits des établiss…., Op. Cit, p 526.

3. Mongi Smida : Op. Cit, P 125.

4. François Arnoulet : les installation du comptoir…, Op. Cit, p 9.

ظهرت البدايات الأولى لاستغلال المكان باحتشام، ففي سنة 1581م، تماشيا مع اقتراح سفير فرنسا في اسطنبول، الذي كتب للملك يخبره بأمر السفارة العثمانية المتوجهة إلى باريس[1]، وهي مؤلفة من حسن آغا، وعلي باي، ومن خلال إجابات الملك للمبعوثين أنه سيكون راضيا إذا انتقلت القنصلية إلى بلاد المغرب، ومكّنت رعاياه من امتلاك منطقتي الرأس الأسود، والنهر المالح اللتين اغتصبهما منهم الجنويون[2]، وأن يكون ذلك بمساعدة السلطات المحلية فيتأسيس شركة فرنسية لصيد المرجان في تلك المناطق وطرد الجنويين منها[3]، هذه المحاولة الأولى للاستغلال باءت بالفشل، لأن هؤلاء الجنويين حاولوا دون تأسيس الفرنسيين لشركة في الرأس الأسود المقابل لهم[4].

وفي محاولة أخرى سنة 1592م، تأسست في مرسيليا شركة لصيد المرجان في تونس، وكان مديرها يدعى بياررفيو "Pierre Viou"، لكنها لم تكن موجودة سنة 1606م، تاريخ المفاوضات التي قام بها دوبراف "De Brève"، وهكذا فإن جهود المرسيليين الرامية لخلق مؤسسات لصيد المرجان فشلت، وفي فترة ما بين (1610م-1628م) كانت الظروف غير مواتية لأن فرنسا كانت في حالة حرب مفتوحة مع الجزائر، وحتى السّلم مع تونس لم يكن أفضل من ذلك[5].

عندما تمت تسمية سونسون نابوليون "Sansan Napollon" كحاكم لحصن فرنسا، أرد جمع الرأس الأسود مع الامتيازات الفرنسية في إيالة الجزائر، وتشاور في هذا الموضوع مع الدوق دوقويز "Le Duc de Guise" في سنة 1631م، و ظل ريشيليو "Rechilieu" يفكر بقلق في تأسيس مؤسسة فرنسية في الرأس الأسود، إلا أن تاجرا مرسيليا يدعى جون

---

1. Chares Roux : Op. Cit, P 69.

2. Ernet Charriére : **négociation de la France dans le levant au 16éme siècle,** imprimerie impiriale, T4, Paris SDP, P 117.

3. Ibid , P59.

4. Paul Masson : Hist des établiss…, Op. Cit, p 19.

5. Ibid , P 21.

إستال "Jean Estelle" أحبط مشاريعهما عندما استخدم سلطة صهره رجب باي[1]، بحيث أسس هذا التاجر مركزا تجاريا، و حصل من الديوان والداي يوسف على ترخيص لبناء قلعة في الرأس الأسود، وممارسة النشاط التجاري، لكن بعد بضع سنوات، أجبر قراصنة تونسيون التجار الفرنسيين على إخلاء المركز التجاري، وفي سنة 1639م، أُرسل جون بابتيست "Jean Baptiste" إلى الجزائر لتوقيع معاهدة متعلقة بمؤسسة الحصن، فتلقى تعليمات بمحاولة إعادة تأسيس نفس التجارة التي قام بها الفرنسيون في الرأس الأسود، لكنها فشلت واستمرت الجهود من سنة 1641م، لاسترداد ذلك المركز وجاء إلى تونس مبعوث خاص يدعى مونت ميلان "Mont Meillan" للحصول على السلم، والتنازل عن هذا المركز لفرنسا، وكانت التعليمات كالآتي: تبادل الأسرى، إيفاد ممثل للإيالة في بروفنس، إعادة الرأس الأسود إلى فرنسا، وإمكانية رفع الجدران حوله حتى لا يُلحق المغاربة الضرر بالفرنسيين المقيمين فيه، وبسبب التردد في القبول من قبل قوى تونس، أبحر المبعوث دون إبرام أي اتفاق في هذا الخصوص[2].

وفي سنة 1665م، تفاوض بوفور "Beaufort" مع باي تونس حول إقامة السلم، وكانت الاتفاقية الأولى التي جعلت الرأس الأسود في حوزة الفرنسيين، تمت الاتفاقية بين الباي مراد الثاني، والفارس داغفيو"Chevaliers d’arview" مبعوث الملك في أوت 1666م، مدتها عشرون سنة[3].

رغم هذه الاتفاقية لا يمكن الحديث عن استقرار بروفنسي نهائي في الرأس الأسود، حيث انقطعت العلاقات بين تونس وفرنسا سنة 1681م، بسبب اندلاع حرب بين الجزائر وفرنسا في إطار الأعمال العدائية التي شنها لويس الرابع عشر ضد المغاربة، وتفكيره في حرب

---

1. هو علج بروفنسي غني جدا، ذو نفوذ كبير في تونس، كان قائد الجيش التونسي لمدة 12 سنة للاستزادة انظر:

- Encyclopédie départemental, Archives départementales des bouches- du-Rhone- 1931 , p 187.

2. Abel Boutin : Op. Cit, pp 363-369.

3. Paul Masson : Marseille et colonisation française, barlatier imprimeur édition, Marseille 1906, pp 140-141.

شاملة ضدهم، وتدميرهم وتم طرد الفرنسيين من المكان، وحل محلهم الانجليز، حتى معاهدة 1685م التي منحت إيجار هذا المكان لشركة قوتي "Gauthier"[1]، بعدما أجبر باي تونس على طرد الانجليز في سنة 1685م، وأن يدفع للتجار الفرنسيين تعويضا كبيرا، في هذا الوقت، أراد القنصل الفرنسي قوتي تأسيس شركة للتجارة في الرأس الأسود، وعرض على الباي أن يوفر له الأموال اللازمة لدفع التعويضات التي تطالب بها فرنسا، مقابل ذلك يحصل على امتياز ممارسة التجارة في الرأس الأسود، وفي 8 فيفري 1686م، أكد مرسوم للمجلس البحري معاهدة 28 أوت 1685م، والتي من خلالها منحت قوى تونس ولمدة 6 سنوات مركز الرأس الأسود للقنصل قوتي[2]، وفي 08 جوان 1686م، تأسست الشركة الجديدة، وبدأت العمل، وكان مقرها مرسيليا[3].

وفي 8 جوان 1686م تأسست الشركة الجديدة، وبدأت العمل، وكان مقرها مرسيليا سجلت بدايتها صراع مع شركة الحصن حول جزيرة قاليت "Galite"، وبسبب ظروف الحرب ضد الجزائر، منعت شركة قوتي من استغلال امتيازها بهدوء، وأجبرت على التخلي عنه سنة 1688م، وأقنع ديزولت "Dusault" الوزير بونتشارتان بضرورة دمج جميع الامتيازات الإفريقية تحت إدارة واحدة لوضع حد للمنافسة بينها ومضاعفة الأرباح، وقد حدث هذا الاندماج سنة 1693م.[4]

ولقطع الطريق أمام المؤامرات والمنافسات الإنجليزية والجنوية أعطى الوزير أوامره للقنصل الفرنسي في تونس سورهاند "sorhainde"، وفي سنة 1697م للتفاوض حول

---

1. Mongi Smida : Op. Cit, pp 122-123.

2. بسبب شدة المنافسة بين الإنجليز والفرنسيين تأسست هذه الشركة القوية، وتمكن قوتها في نوعية المساهمين فيها، من أهمهم: جوزيف فابر "Joseph Fabre" وهو مصرفي وأغنى تاجر في مرسيليا آنذاك، وأيضا ديستري، للاستزادة أنظر:

- Paul Masson : Marseille…, Op. Cit, p 141.

3. Louis Jean piérre marie bonnassieux : **les grandes compagnies de commerce**, burt Franklin, Paris 1892, p 220.

4. Louis jean pièrre marie bonnassieux : **les grandes compagnies de commerce**, brut franklin, paris ; Paul masson : Marseille…Op .Cit , p142.

امتياز دائم في الرأس الأسود، واستمرت المفاوضات ثلاثة سنوات، وتفسر طول المدة بهواجس الارتياب والخوف من قبل قوى تونس، ورفض رجال الدين مستندين في ذلك إلى القرآن الذي يمنع على المسلمين تحويل ملكية الأراضي أو التصرف فيها من قبل مسيحيين، إضافة إلى الدسائس والمؤامرات من قبل الإنجليز، وحتى المنافسة من قبل تجار فرنسيين بروتستنت هما الأخوين بورقي "bourguet"، ورغم ذلك تم في الأخير عقد معاهدة 31 أكتوبر 1700م التي أمنت للفرنسيين حيازة وتمتع دائم في الرأس الأسود.

ب. الشركات الفرنسية في الرأس الأسود خلال القرن الثامن عشر الميلادي:

- الشركات الإفريقية:

بداية الفترة 1705-1782م، كانت صعبة على فرنسا، إلى جانب حرب الوراثة الإسبانية (1701-1714م) كانت الظروف غير مواتية على مستوى البحر المتوسط، وواجهت مخاوف هددت تجارتها مع بلاد المشرق والإيالات المغاربية بسبب التفوق الإنجليزي ففي سنة 1702م أصبح البحر المتوسط مليئا بقراصنة هولنديين والبريطانيين وكانت الملاحة معلقة بشكل كامل في مرسيليا، في انتظار تنظيم حراسة مرافقة السفن، وفي سنة 1703م عبرت 52 سفينة تابعة للعصبـــة البريطانية– الهولندية مضيـق جبل طارق، وبقيت السفن الفرنسية في مرسيليا حتى شهر ديسمبر 1703م[1]، ولم تتمكن البحرية الملكية الفرنسية من تأمين الملاحة في السنوات اللاحقة، فكانت بعيدة عن ضمان أمن تجارتها مع البلاد المغاربية[2].

فيما يخص لتونس، فإن الظروف الداخلية التي عرفتها الإيالة في بداية القرن الثامن عشر الميلادي، والمتمثلة في: موت الباي، وظهور تنافس شديد بين الداي والباي، وانقيادها إلى حرب أهلية، وأخيرا هجوم الجزائريين على الإيالة[3]، أثرت هذه الأوضاع على النشاط التجاري في الرأس الأسود، ويتضح ذلك بتراجع مردود التجارة فيه، وفقد المساهمون أكثر

---

1. Louis jean pièrre marie bonnassieux : **les grandes compagnies de commerce**, brut franklin, paris

2. Paul Masson : hist des établis… Op. Cit. p 261

3. جميلة بينوسو آخرون: تونس، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس 1985، ص 32.

من 400000 ليرة وطلبوا من الملك أن يتحدوا مع شركة الحصن، التي كانت تحت اشراف إدارة قوية للسيد بيار هيلي "Pierre Hély"، فتم جمع الشركتين بموجب قرار للمجلس البحري بتاريخ 9 أكتوبر1706م، اتخذ هذا الاتحاد اسم "الشركة الإفريقية" " La compagnie d’afrique" وتم إعادة تأسيس شركة هيلي على أسس جديدة لمدة 6 سنوات ابتداء من 1 جانفي 1707 م[1]، كما تم تسديد ديون هذه الشركة الجديدة بشكل كامل من ديون سابقاتها التي أرهقت مؤسسات القالة، والرأس الأسود، بشرط أن تدفع مبلغ 150000 ليرة سنويا، فأصبح منذ ذلك الحين مجال الاستغلال والتمتع بالامتياز بالنسبة للتجارة الفرنسية واسعا يشمل: القالة، الرأس الأسود، بونة، ستورا، بجاية، كولو[2].

كما منحها الملك امتياز استثنائي وهو الإعفاء الكامل من الرسوم على البضائع الآتية من الإيالات المغاربية[3]، هذا الاتحاد جعل الشركتين تخضعان لإدارة واحدة والتي كان مقرها القالة، مع احتفاظ كل منهما بشخصيتها المستقلة، وبمصالحها الخاصة[4].

كانت العلاقات بين الشركة الجديدة وإيالة الجزائر جيدة نسبيا لكن مع إيالة تونس كانت بعيدة عن ذلك، فبمجرد تأسيسها واجهت صعوبات مع الباي الذي استمر في مضايقتها في كل مناسبة[5]، حيث منح سنة1707م امتياز صيد المرجان في جزيرة قاليت لصيادين من نابولي وصقلية بحجة أن الشركة لا تملك فيها مراكز تجارية، ولوقف هذه المنافسة اقترح الوزير بونتشارتان إرسال بعض صيد سفن المرجان إلى المياه القريبة من الجزيرة[6]، إضافة إلى عدم قبول الباي دفع ديون سابقيه[7].

لكن أكثر الصعوبات التي عرفتها الشركة، والتي أخذت طابع صراع شديد تتعلق بتجارة القمح الذي شكل المادة الحيوية لتجارة الشركات الفرنسية، بسبب احتكار الباي قمح

---

1. Abel bouttin : Op .Cit , p 392
2. Ibid, pp 393-394.
3. Paul Masson : Hist des établiss… Op. Cit. p 263.
4. Louis jean-marie bonnassieux : Op. Cit. p 221.
5. Abel bouttin : Op. Cit , p 394.
6. Paul Masson : Hist des établiss… Op. Cit. p 261.
7. Eugène plantet :T2, Op. Cit, p 37.

الإيالة، وإجبار الشركة على شرائه بأسعار يحددها هو، وورد في رسالة مؤرخة في 15 أكتوبر 1710 م، إلى القنصل سورهاند، أن الباي أجبر مدير المؤسسة بدفع 400.000 ريال لـ 3000 قفيز من القمح، والذي سيجلبه المغاربة بأقل من 16.000 ريال أي بمعدل 13 ريال للقفيز الواحد مقابل 5 ريالات فقط، وأن الباي مستمر في نفس سياسة التنكيد والمضايقة حيث منع المغاربة من تزويد المراكز الفرنسية بالحبوب، حتى أنه وضع فرقا من الصبايحية لحراسة الطرق، وملأ صوامع الشركة بالقمح لإجبارها على أخذه بالأسعار التي يحددها هو[1].

رغم هذه الصعوبات فإن الملك الفرنسي لويس الرابع عشر لم يستعمل العنف ضده خاصة وأن سنة 1709م كانت سنة مجاعة، إذ تم نقل شحنات من القمح من الرأس الأسود، وأن بروفانس كانت ستعاني من المجاعة لولا المساعدة التي منحها الملك للشركة والمتمثلة في 10 فرقاطات لنقل قمحها، وفي سنة 1710م دعا بونتشارتان غرفة التجارة بمنحه ما يمكن من السفن لشحن القمح من مخازن الشركة، بل إن القمح الإيالة التونسية تنازع عليه في سنة 1709م الفرنسيون والبريطانيين لشراء المحصول حتى قبل نضجه، والباي الذي كان قادرا على إظهار مطالبه فهو على علم باحتياجات الدول المسيحية للقمح خاصة في أوقات المجاعات والحروب[2]، كما كان الملك على إدراك بالفائدة التي يجلبها رعاياه من هذه الشركة بفل وفرة القمح والمواد الغذائية الأخرى[3]، خلال أزمات الغذاء والمجاعات من سنة 1703م حتى سنة 1709م، أرسلت مناطق الامتيازات إلى فرنسا 160.000 هكل من القمح سنويا[4].

رغم عقد معاهدة السلم المئوية بين تونس وفرنسا في 16 ديسمبر 1710م، إلا أن بونتشارتان رأى أن الهدف الوحيد للمفاوضات بقي بكل بساطة في الظل، لذلك كلف القنصل سورهاند بتنظيم وضعية التجارة الفرنسية في إيالة تونس هذا الأخير بالاتفاق مع

---

1. Abel bouttin : Op. Cit , p 395.

2. Paul Masson : hist des établiss… Op. Cit. pp 266-267.

3. Jules juliany : essai sur le commerce de marseille, paris, 1842, T2. P 333.

4. Jean jacques bande **: Alger du système d’établissement** in R.Des Deux Mondes, V2, imprimerie de H.fournier, 1 avril 1835, p 148.

مدير شركة الأسود لابروز "La perouze"، حصلا من الباي على توقيع اتفاقية في 3 جوان 1711م التي نصت على تجديد المعاهدات السابقة إضافة إلى التزامات متبادلة بين الطرفين، ومن جهته التزم الباي تعزيز الشركة لحيازة الرأس الأسود في الوقت الذي ترغب فيه كما تتمتع بكامل الحرية والهدوء لتجارتها مع جميع المغاربة الخاضعين لسيطرته، وأنه بإمكانهم تزويد المكان بالمواد الغذائية، من جهته وعد مدير الشركة بأخذ 1000 قفيز من القمح سنويا بـ 10 ريالات للقفيز الواحد، إضافة إلى دفع اللزمات المعتادة لبيت الباشا، وأن 500 قفيز الموجودة في مخازن الشركة، والمودعة فيها بالقوة تدفع الشركة 06 ريالات فقط بدلا من 10 ريالات بسبب نوعيتها الرديئة، وفي 31 ديسمبر 1712م، انتهت صلاحية الامتياز الممنوح لشركة هالي، التي لم تكن راضية تماما عن سير أعمالها فقرر المساهمون بالإجماع الانسحاب وعدم الحصول على امتياز جديد[1].

- إدارة دومارل للشركة الإفريقية:

زودت الامتيازات الإفريقية فرنسا بالحبوب، لذلك تم أعلن أنها معفاة من كل أنواع الرسوم الجمركية المفروضة في الموانئ الفرنسية[2]، ومنحها للمجلس البحري في 16 جوان 1712م، الامتياز حصريا للتجارة مع الإيالات المغاربية لمدة 6 سنوات، التي أصبحت تحت إدارة مدير شركة القالة **"De marle"**، التزمت هذه الشركة بدفع مبلغ 150000 ليرة لشركة هالي على ملكية الرأس الأسود، وحصن فرنسا ولواحقهما، كان رأسمالها 720000 ليرة وبدأت عملياتها التجارية في 1 جانفي 1713 م بمجرد استقرارها في مؤسسات القالة والرأس الأسود فكرت في تجديد المعاهدات السابقة للحصول على الامتيازات التي توفرها، ومن أهم الاتفاقيات التي عقدتها اتفاقية 15 جويلية 1714 م[3]، عن طريق وساطة مديرها مع حسن باي قسنطينة ممثلا عن إيالة الجزائر، وقد سمحت هذه الاتفاقية ولأول مرة منذ اتفاقيتي 1679 م، 1694 م، بتجارة القمح وحددت الشروط التي

---

1. Abel bouttin : Op .Cit , p 397.

2. Jules juliany : T2, Op, Cit, p 334.

3. Abel bouttin : Op .Cit , p 400.

تتم فيها، بل ومنحتها الاحتكار، فأعادت بذلك الدور الأول لمؤسسات الجزائر الذي فقدته لمدة عشرين سنة لصاح مؤسسة الرأس الأسود[1].

رغم المعاهدات والاتفاقيات اشتكت الشركة من بعض الانتهاكات من طرف داي الجزائر، وباي تونس، فيما يتعلق بصيد المرجان، ومن أهم الصعوبات التي اعترضتها أن داي الجزائر سمح للصقليين بصيد المرجان في سواحل إيالته رغم معاهدة 1694م، التي منحت الشركة الإفريقية الصيد الحصري[2]، ونفس السياسة انتهجها باي تونس الذي سبق وأن منح جزيرة قاليت 1707م للصقليين لصيد المرجان، وفي سنة 1713م، جدد معهم هذه الاتفاقية، وسمح لسفنهم بالصيد من بنزرت حتى الرأس الأبيض **"Cap blanc"**، بشرط أن يوضع كل المرجان في مخزن بنزرت، وفي سنة 1714م، بموجب اتفاقية جديدة أقام الصقليون في كاب رو "Cap Roux"، القريب جدا من الرأس الأسود وطبرقة[3].

أما أشد العراقيل والصعوبات التي واجهتها كانت في تجارة الحبوب من قبل باي تونس، في نفس الوقت أثار باي تونس كل أنواع الصعوبات لعرقلة عملية تصديرها، فكان هو أول من يشتري القمح من جميع الأسواق، وينهب الحبوب الجيدة من رعيته بأسعار منخفضة دون السماح للشركة بمنافسته[4]، وفي سنة 1713 م، منع وبشكل كامل الشركة من التزود بالحبوب من أجل بيعها للكاتالونيين وبقيــة الأجانب[5]، فهو حسب القنصل الفرنسي ميشال الذي كتب إلى بونتشارتان في 16 جويلية 1714 م، أنه التاجر الوحيد، يشتري كل شيء من رعيته، ولا أحد غيره يمكنه أن يبيع للمسيحيين[6].

وتفسر تلك الصعوبات بأن قوانين الدولة العثمانية لا تسمح بخروج قمحهم للدول الأوربية، ومع ذلك فأن الشركة تمكنت من تصدير القمح تحت ذريعة تزويد صيادي المرجان، كما

---

1. Paul Masson :Hist des établiss… Op. Cit. pp 372-273.
2. Abel bouttin : Op .Cit , p 191.
3. Eugène planet : T2, Op .Cit , pp 78-90.
4. Paul Masson : Marseille…Op .Cit , p 142.
5. Eugène planet : T2, Op .Cit , p 78.
6. Eugène plantet: T2 , Op. Cit. .p 83.

قامت بتخزين كميات كبيرة كاحتياطي في مخازنها في كل مركز تجاري[1]، أضافة إلى سياسة المشترى التي بدأها الباي حسين بن علي.

في وسط هذه المحن، مرت تجارة الشركة بسلسلة من التقلبات واشتكت بمرارة عن الوضع غير مرضي لشؤونها، وطلبت السماح لها بالتخلي عن المؤسسة التجارية بتونس[2]، غير أنه في نهاية السنة نفسها أعلنت أن مخازنها ممتلئة، وأن أمورها تسير كما ترغب[3]، وكتب القنصل ميشال إلى وزيره، عندما طلبت الشركة ألغاء معاهدتها مع الرأس الأسود، أكيد أنها ستندم على ذلك، لأن هذه المستعمرة ستمنح لها لوحدها في هذه السنة فوائد معتبره[4]، والوضعية في المركز التجاري في تونس أصبحت أحسن منذ مجيء مونييديكزن، قائد سفينة الملك إلى تونس مع ممتل الشركة، قال أن الباي يخشى القطيعة مع فرنسا، لذلك لا بد من ترويعه حتى يظهر في مواقف جيدة، وزيارة سفن الملك في ديسمبر 1715م، جعلت مزاجه جيدا طوال سنة 1716م[5].

لكن خلال سنة 1717م، زادت شكاوى الشركة ضد باي تونس، وداي الجزائر، وسجلت خسائر كبيرة، كما يوضح ذلك بيان 31 ديسمبر 1717م، حيت فقدت 500.429 ليرة، وخسائر أخرى تمثلت في الديون، وتمن ملكية المراكز التجارية في القالة والرأس الأسود ب 150.000 ليرة، بما يعادل خسائر أجمالية قدرت ب764.500 ليرة، بمعنى لم يبقى لها شيء من رأسها المقدر ب 720.000 ليرة، لمواصلة تجارتها وما يلاحظ أن تلك الخسائر سجلتها الشركة قبل انتهاء امتيازها بسنة واحدة، مما يدل أنها ستعاني خسائر أكبر في 31 ديسمبر 1718م، تاريخ انتهاء امتيازها[6]، فاقترحت على المجلس البحري متلما فعلت سنة

---

1. Abel Boutin : Op. Cit. p 191.
2. Paule mason : Hist des établiss …,Op, Cit, p 278.
3. Egéne plantet : T2, Op, Cit, p 86.
4. Egéne plantet : T2, Op, Cit, p 88.
5. Paul Masson : Hist des établiss…,Op, Cit, p 274.
6. Louis Jean piere marie bonnassieux : Op. cit, pp 191-192.

1714م، بالتخلي عن مؤسسة الرأس الأسود الذي لم يعد إلا مصدرا للنفقات لتكريس امتيازات الجزائر، غير أنها قررت أن لا تطلب تجديد الامتياز ككل[1].

- شركة الهند الشرقية الفرنسية بين أمل النجاح وخيبة الفشل:

لا يمكن لأية شركة خلافة الشركة الإفريقية الثانية، التي فشلت رغم أنها تألفت من أغنى تجار مدينة مرسيليا، بل أنها لم ترغب في الاستمرار في الامتياز، وتخوف رؤسائها من إجبارهم على ذلك، رغم أن المجلس البحري عرض عليها مزايا مختلفة مقابل تخليها عن المراكز التجارية الأفريقية مستخدما غرفة التجارة كالوسيط لجعلها تقرر أعادة تشكيل شركتها، ألا أنها رفضت[2].

وقررت شركة الهند الشرقية ضم جميع الشركات الكبرى للمملكة ، فعرضت تولي شؤون الشركة الأفريقية التي أعلن ملاكها عن امتنانهم للمجلس البحري الذي أزال عنهم عبئا تقيلا[3]، عندما أصدر مرسوم 4 جوان 1719م، الذي منح الامتيازات الإفريقية لشركة الهنود لمدة 24 سنة[4]، ونصت المادة الأولى منه أن هذه الشركة تتمتع بجميع الحقوق، والملكيات، والتراخيص، والإعفاءات والامتيازات التي تمتعت بها الشركة الافريقية السابقة[5]، وقدرت الشركة الانتاج السنوي للامتيازات في المتوسط ب 351000 ليرة، ونفقاتها بـ200000 ليرة، وفوائدها بـ151000 ليرة سنويا[6].

واجهت شركة الهند الشرقية نفس المشاكل التي واجهها أسلافها بخصوص تصدير القمح من قبل باي تونس، كتب القنصل بيار جونبينيون سنة 1725م، إلى موررباس أن سفينتين تابعتين للملك بقيادة الفارس دوفاتو، أرسلتا الى تونس لدعم احتياجات الشركة، والمطالبة

---

1. Paule Masson : Marseille.... , Op. Cit. p 143.

2. Ibid, p 145.

3. Henri jean FrançoisEdmond :mémoire historique et géographique sur l'Algérie imprimerie royal. Paris, SDP .p 290.

4. Nicolas Baudeau : encyclopédie méthodique de commerce .librairie panckoucke, paris, SDP t1, p 645.

5. Paul Masson : Hist. des établiss…, p 280.

6. Eugèneplantet : t2, Op, Cit, pp 155-156.

بحرية تجارة القمح، فرد الباي أنه لا توجد أي اتفاقية تلزمه تزويد القمح للرأس الأسود إلا 8000 ريال من الضرائب التي تدفعها الشركة مقابل انشاء مؤسستها، والتجارة في مواد أخرى، وإن لم ترغب في استمرار في دفع الضريبة، فليس أمامها إلا التخلي عن مؤسستها[1]، وقد استمرت المضايقات من قبل الباي الذي يميل بشكل متزايد للاحتفاظ بفوائد التجارة، وفي رسالة أخرى للقنصل الفرنسي أليموربا، أن الباي منشغل في جمع أكبر قدر من المال، فهو يشتري كل الحبوب بأسعار منخفضة لإعادة بيعها بأسعار مرتفعة جدا للشركة[2].

لم يكن مصير الشركة الهنود أحسن من سابقتها، توقعاتها في تحقيق نجاحات في الامتيازات الإفريقية انتهت بالفشل، والسؤال الذي يطرح نفسه، ماهي أسباب عدم تحقيق الشركة بالشكل المطلوب؟.

حققت الشركة خلال السنوات الأولى فوائد حقيقية في تجارتها في الإيالات المغاربية، وإلا كيف نفسر إصدار المجلس البحري لمرسوم جوان 1725م، بناء على طلبها، والذي منحها الاستمرارية في الامتياز والاحتكار[3]، ويفسر فشل الشركة بـ:

- الوضع الداخلي الذي عرفته تونس، والممثل في الحرب الأهلية، والتي أدت الى فتور التجارة الرأس الأسود[4].

- استمرار الباي تونس في ممارسة الاحتكار ومنعه التدفق الحر لحبوب، ومراقبة الطرق بواسطة جنده لمنع تزود شركة الرأس الأسود بالقمع.

- نقص المرجان في مياه القالة، ومحيطها، فلم يعد صيده مربحا كما كان في السابق، وانخفضت عائداته إلى النصف، وبلغت خسائر الشركة 50000 ليرة سنويا[5].

لكن تبقى تلك الأسباب ظاهرية، وغير كافية لتبرير الفشل، رغم أن باي تونس عرقل تصدير الحبوب، وفي بعض الأحيان يصدر قراراته بحظر تصديرها، وأحيانا أخرى يتبع

---

1. Eugène plantet : t2, Op, Cit, pp 155-156.

2. Eugène plantet : t2, Op, Cit, p 255.

3. Abel Boutin : Op, Cit, p 407.

4. Paul Masson : hist. des établiss…,Op, Cit, p 284.

5. Abel Boutin : Op, Cit, p 408.

سياسة المشتري، لكن تجارة الشركة لا تقتصر على القمع، بل أن الامتيازات التجارية الإفريقية كانت فضاء استوعب تصدير مختلف المواد: الجلد، الأصواف، الشمع، الماشية، من جهة، ومن جهة أخرى موانئ الشركة في إيالة الجزائر كانت تسمح بخروج القمح، وعليه هناك أسباب عميقة تنطوي على تجريم إدارة الشركة لتفسير مثل هذه النتيجة، وهي:

- النفقات الكبيرة للإدارة في مرسيليا، وبعد الإدارة المركزية التي كانت في باريس.

- إهمال بعض الموظفين كالمدير الرأس الأسود لابروز وهو أحد الوكلاء الرئيسيين الذي انخراط في العديد من الاختلاسات، وبعض الوكلاء قللوا من الفوائد الحقيقية[1].

- العديد من التجار التونسيين، ومسلحي السفن رفعوا من الأرباح، وأقاموا علاقات منتظمة مع تجار الأهالي رغم الاحتكار الذي تملكه الشركة[2].

- أسندت الشركة شؤون الإدارة إلى السيد دالماس وهو رجل عاطفي للغاية، في حين كان يلزمها تاجر، حيث جاء بهدايا معتبرة لقوى تونس والجزائر لكي يستميل مشاعرهم، لكن هذا السلوك في بلاد المغرب يصبح قانونا، ولا بد من أن يتبع الهدية الأولى هدايا أخرى، وحتى أنه وافق على دفع تمن المرجان للصيادين، بمعدل 65 صول، بدلا من السعر القديم 58 صول، وبرر ذلك التصرف بأنه يدفع صيادي المرجان للعمل بشكل أفضل، لذلك أضاف هذا المدير سلسلة من السلوكات الجديدة، التي كانت مكلفة جدا للشركة[3].

- لم تول الشركة اهتماما كبيرا للامتيازات الإفريقية، التي لم تكن إلا شيئا صغيرا، الى جانب مراكزها التجارية في آسيا التي حققت مكاسب كبيرة، فخلال 12 سنة من الاستغلال أهملت الشركة، ولدرجة كبيرة مؤسسات القالة، والرأس الأسود فبدلا من أن تزهر، شهدت خرابا سريعا[4].

---

1. Abel Boutin : Op, Cit, p 406.

2. Ernest figent **: Histoire de l’association commerciale depuis l’antiquité, jusqu'entempsactuel**, Guillaumin et éditeurs, paris 1868, p 301.

3. Abel boutin : Op, Cit, pp 406-407.

4. Ibid : p 408.

- الشركة الإفريقية:

تأسست شركة جديدة، تتألف من تجار مرسيليين، بطريقة مختلفة عن سابقاتها، بدلا من أن تدفع للشركة السابقة ثمن ملكية المراكز التجارية في القالة والرأس الأسود، طلبت مزايا لم تطلبها من قبل أي شركة، بالاتفاق مع شركة الهند الشرقية التي وافقت على أقراضها 26000 ليرة[1]، وفي 24 أكتوبر 1730م، عرض المالك الرئيسي جاك أوريول على الملك إدارة شؤون الامتيازات الافريقية، مقابل قرض من الحكومة بـ300000 ليرة، فاستحسن الملك ذلك الاقتراح، في حين ساهم جاك أوريول وشركاءه بـ300000 ليرة[2].

بناء على ذلك تم إصدار مرسومين في هذا الإطار الأول في 19 نوفمبر، والتاني في 21 نوفمبر 1730م، اللذان احتويا على عشرين مادة، تنص المادة الأولى على أن كل الحقوق والامتيازات، والإعفاءات والتراخيص تتمتع بها الشركة كسابقاتها، وملكيتها لمناطق الرأس الأسود، والقالة، والمراكز التابعة لهما، واحتكار النشاط التجاري لمدة 10 سنوات، ابتداء من الأول من جانفي 1731م[3]، وأعاد جاك أوريول اسم الشركة الأفريقية، وأطلقه على شركته، فأصبحت بذلك ثالث شركة أفريقية في مناطق الامتيازات.[4]

جدد مدير المركز التجاري الفرنسي في القالة فينكس مع داي الجزائر في 6 جويلية 1731م، الامتيازات القديمة التي تضمن للشركة احتكار تجارة الإيالة، في حين اشتكى القنصل الفرنسي في جويلية 1731م، من عدم حرية التجارة في تونس وكتب مدير الرأس الأسود "سوري" في أوت 1731م، أن الباي بعد مجيئه الى باجة أمر فرق الصبايحية، بإغلاق الطرق المؤدية للمركز، ومنع قوافل الحبوب من تزويده، وأنه كان يظهر في مواقف ممتازة، ويعد باحترام المعاهدات، وحماية التجارة الفرنسية، والشركة الإفريقية وكذلك سفن الملك في حلق الوادي، وتبقى وعوده ميتة.[5]

---

1. Paul Masson : Hist.desétabliss…Op. Cit. p 289.
2. Louis jean pierre marie bonnaissieux : Op, Cit, p 194.
3. Nicolas Baudeau : Op, Cit, p 645.
4. Henry weber, Emil Levasseur : : Op, Cit, p 779.
5. Louis jean pierre bonnassieux : Op. Cit, p 194.

ويفسر سلوكه برغبته في ممارسة التجارة بنفسه، واحتكاره القمح لإعادة بيعه بفوائد كبيرة للفرنسيين، ففي سنة1731م عرض على "سوري" أن يأخذ منه ما بين 1000-1500 قفيز بسعر 10 ريالات للقفيز الواحد، في حين أن سعر البيع في تونس كان 6 ريالات فقط، من جهة أخرى هناك سبب سياسي، وهو كسب رضا رجال الدين الذين يكن لهم درجة كبيرة من الاحترام فيظهر علنا بأنه لا يوفر مواد غذائية للمسيحيين، وعلق سوري على ذلك بأن ما يقوم به الفرنسيون أشبه بالتهريب أكثر من أن يكون تجارة، رغم أنه مرخص لها من خلال معاهدات موثوقة معززة بضرائب معتبرة[1]، كما شجعت مضايقاته شيوخ القبائل المجاورة لتقليد سلوكه، فكان لها نفس تصوره واعتبروا المركز كممول للريالات[2]، ووجد سوري قبائل مقعد في حالة حرب مفتوحة مع المدير السابق لا بروز، منذ 1729م، أريقت الدماء من الطرفين، وهو من وقع معها معاهدة سلم في 04 جانفي 1730م[3].

اشتكت الشركة الإفريقية من الحالة السيئة لشؤون الامتيازات، مما أجبرهم على إصلاح أوضاعها، وإعادة البناء، كما أن داي الجزائر في 23 جانفي 1732م، منع الشركة من شراء القمح، في حين سمح بذلك للإنجليز والهولنديين، حتى يستغل المنافسة المستمرة للحصول على ما يمكن من الضرائب[4].

تتحسن وضعية الشركة بعد سنة 1732م، ويدل على ذلك الفائض الذي حققته وفقا لبياناتها السنوية.[5]

الجدول رقم 03: يوضح الفائض المالي الذي حققته شركة أوريول مابين 1733-1738

التقرير السنوي	الفائض المحقق
1733م	238.167 ليرة
1734م	266.723 ليرة
1735م	260.667 ليرة
1736م	214.956 ليرة
1738م	282.037 ليرة

1. Paul Masson : Hist. des établiss…,Op, Cit,pp 294-295.
2. Boubaker sadoka :l'économie de traite…,Op, Cit, p 40.
3. Ibid, pp 41-42.
4. Louis jean pierre marie bonnassieux : Op. Cit, p 196.
5. Ibid. p 198-199.

نلاحظ استقرار الربح من سنة 1733م حتى سنة 1738م.

الجزء الأكبر من الأرباح، حققته الشركة من مركزها التجاري في الرأس الأسود، كتب القنصل "سانت جارفي" إلى "موبا" بتاريخ 11 أكتوبر 1731م أن تجارة الرأس الأسود جيدة، ومربحة جدا مقارنة ببقية المواقع، ويفسر ذلك بكفاءة مديري مركزيها التجارية سواء أدارة سوري ونجاحاته في تسير شؤون الشركة خاصة مع شيوخ القبائل المجاورة[1]، أو فينكس مدير القالة الذي أكد بكفاءة على الامتيازات الحصرية للصيد والتصدير في إيالة الجزائر[2]، بالتالي أعادة تنظيم الشركة تحت رعاية غرفة التجارة بمرسيليا أعاد لفرنسا التوازن التجاري الذي فقدته[3].

رغم التحسن التدريجي، فإن أوضاع الشركة لم تكن جيدة، بسبب الميراث السيء الذي خلفته الشركة السابقة من جهة، ومن جهة أخرى الضرائب السنوية المقدرة بـ 74460 ليرة سنويا لسلطات تونس والجزائر[4]، ووصلت الشركة في نهاية سنة 1730م إلى نهاية آجال امتيازها، فلم يكن لديها الرغبة في تجديده مما يدل على أن النشاط التجاري لم يكن مربحا بما يكفيها[5].

- ازدهار نشاط الشركة الملكية الإفريقية:

خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، عرفت التجارة الفرنسية في البلاد المغاربية تأسيس أربع شركات، تمتعت بالامتيازات الإفريقية، لكن انتهت أعمالها التجارية بإخفاقات متتالية، في حين على مدى أربعة وخمسين سنة، تمكنت شركة واحدة من النجاح، وأدركت ما لم تدركه سابقاتها، فكانت أهم شركة تجارية فرنسية في إيالتي تونس والجزائر، بل تندرج ضمن أكثر الشركات نجاحا في النظام القديم، إذن التجربة كلفتها

1. Eugène plantet : T2, Op, Cit, p 266.
2. Ibid, p 256.
3. Ernest frignet : Op, Cit, p 301.
4. Ibid, p 256.
5. Philipe de bas, auguste français Lemaitre **: France, dictionnaire, encyclopédique**, Firnindidot frères éditeurs, paris, 1841, p 443.

الكثير، لكن أكسبتها الخبرة، وجنبتها الأخطاء، تاركة بذلك صفحة مهمة في تاريخ العلاقات التجارية بين فرنسا والإيالات المغاربية[1].

تأسست الشركة على تصميمات مفتش التجارة لبلاد المشرق أوغسطين فرانسوا أكار تحت اسم "الشركة الملكية الافريقية"، من خلال مرسوم ملكي صدر في 22 فيفري 1741م[2]، مسجل في برلمان بروفنس في 22 مارس 1741م، كان رأسمالها 1.200.000 ليرة موزع على 1200سهم، قيمة السهم الواحد 1000 ليرة، وقد ساهمت الغرفة التجارية بمرسيليا بربع رأسمال أي 300 سهم من مجموع أسهم الشركة، والتزمت بدفع فوائد ما تبقى من الأسهم أي 900 سهم للمساهمين بنسبة 6%، كان مقرها في مرسيليا، ومراكزها التجارية: القالة، بونة، كولو، الرأس الأسود، بنزرت، طبرقة[3]، وخلافا للشركات السابقة لم تحدد مدة امتيازها.

واجهت الشركة صعوبات في نشاطها، ولمواجهة هذه الصعوبات قررت الحكومة الفرنسية تقديم دعم مادي لها لمدة خمس سنوات، وحينما استمرت الشركة تواجه ذات الصعوبات مددت المنحة لخمس سنوات أخرى، ونتيجة لهذا الدعم تحسن وضع الشركة واستقر أدائها واستعادت توازنها المالي، ثم أخذت تحقق الأرباح الذي قدر بـ 27000 ليرة[4]، هذا الدعم الحكومي كان لابد منه، وذلك من أجل المحافظة على المصالح الفرنسية في منطقة شمال إفريقيا، والحد من المنافسة الإنكليزية التي أخذت تقلق السلطات الفرنسية، لاسيما وأن التقارير كانت تشير إلى تنامي الجهود الإنكليزية للحصول على امتيازات لها في المنطقة مما سيلحق ضررا بالمصالح الفرنسية.[5]

احتفظت الحكومة التونسية بحق مراقبة شؤون الشركة، من خلال تقديم تقرير سنوي لوزير البحرية ونسخة منه لأعضائها، هذا القيد كان له جانبه الإيجابي، ففي حالة الحرب إذا دعت

---

1. Ibid, p 444.

2. Louis jean bonnassieux : Op, Cit, p 201.

3. h.rolland : notes numismatiques sur la compagnie royale d'Afrique et nos premiers établissements dans l’A.N.S .S.H.A.M.D ,Marseille, 1932, p 9.

4. Louis jean bonnassieux : Op, Cit, p 201.

5. louuis jean pierre marie bonnassieux : Op, Cit, p 203

الحاجة لتحويل الأموال في مناطق الامتيازات، ونقل صناديق المرجان إلى مرسيليا، يمكن ضمانها عن طرق سفن الحرب[1]، ولم يكن ذلك إجراء تنظيميا روتينيا، بقدر ما كان تنفيذا لأهداف الشركة، وهو يدل على قوة التسيير، ويقع في صميم وظائفها مما يسمح للحكومة وللمساهمين بتقييم عملها.

كان المقر الرئيسي للشركة في القالة، حيث يتواجد المدير العام، ويوجد وكيل في كل مركز من مراكزها التجارية، وقد كانت بدايتها صعبة[2]، بسبب أنها وجدت المراكز في حالة سيئة، مما أجبرها على إصلاحها كما فقدت الوكالة التجارية بالرأس الأسود، إضافة إلى الطاعون الذي عرفته الجزائر سنة 1741-1743م، والحرب مع الانجليز سنة 1740م، فتوقفت عملياتها التجارية[3]، رغم الدعم الذي تمتعت به من قبل الملك الفرنسي لويس الخامس عشر، الذي أصدر أمرا في 25 أوت 1741م، نص على منع جميع التجار الفرنسيين، والأجانب القباطنة، وأصحاب السفن، من تحميل البضائع، والمواد الغذائية من موانئ الامتيازات الإفريقية لتأمين الامتياز الحصري لتجارة الشركة[4]، يعني حق احتكار الشركة للنشاطات التجارية في مناطق الامتيازات ووضع حد للمنافسة سواء من طرف التجار الفرنسيين أو الأجانب.

كانت علاقاتها مع باي تونس سيئة بسبب رغبتها في الحصول على طبرقة، فمنذ النهاية المأساوية لصونصون نابولون، لم يتجرأ حكام وتجار حصن فرنسا، والرأس الأسود على تجديد محاولة محفوفة بالمخاطر، وتركوا عائلة اللوميلني تتمتع بسلام بالجزيرة إلى

---

1. f.rebuffat : **les piastres de la compagnie royale d'Afrique in commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditerranéens 16-19éme siècle**, université de Nice, 1976, p 23.

2. تمثلت في سنوات وجودها الأولى، ونورد هذه الإحصائيات اعتمادا على بياناتها السنوية:

1742 ⟷ 952.159 ليرة. 1743 ⟷ 956.871 ليرة انظر:

- JJ Bande : Op, Cit, p 149.

3. Louis jean pierre marie bonnassieux : Op, Cit, p 202.

4. Eugène plantet : T2, Op, Cit, p 330.

غاية 1741م[1]، قررت الشركة شرائها، وكلفت مدير القالة فوقاس"fougasse" بذلك، لكن باي تونس اكتشف الأمر، وطبقا للقانون، استرد الجزيرة، بل ودمر المركز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود[2]، في 16 أوت 1742م، هذه القضية أثارت إلى درجة كبيرة الباي ضد الفرنسيين، وخاصة ضد مدير القالة، وندمت الشركة على رغبتها، لأن الثمن كان باهظا وهو فقدان الرأس الأسود في أعقاب أول محاولة[3].

رغم معاهدة سنة 1742م، التي أعادت للشركة حيازة الرأس الأسود، لم تتم استعادته نظرا للوضعية الحرجة للشركة في السنوات التي تلت ذلك، والمحن التي كان عليها تحملها مثل: النهب التي تعرضت له وكالة القالة 1744م، كان كافيا لتفسير تقاعسها، ورغم أنها في سنة 1750م، أوجدت مؤسسة تجارية هناك، لكن لم تبق إلا بضع سنوات[4]، وتخلت عنها بسبب القبائل المجاورة، وحتى علي باي رفض ترميم الرأس الأسود بحجة أن النفقات اللازمة لحمايتها، لا هو نفسه، ولا الشركة قادرين على توفيرها[5].

حاولت الشركة إيجاد فروع أخرى في تونس، فباشرت خطوات لدى الباي للحصول على احتكار صيد المرجان في المياه التونسية، واستئناف نشاطات الشركة الإفريقية القديمة في الرأس الأسود وطبرقة، وكانت أول موافقة سنة 1768م، تمنح لها احتكار صيد المرجان، باستثناء مياه طبرقة، سنتين بعد ذلك حصلت على ترخيص الصيد في مياهها دون الاستقرار في الجزيرة، وأخيرا سنة 1781م عقدت اتفاقية طموحة جدا منحت للشركة الامتياز الحصري لصيد المرجان في جميع ساحل الإيالة وإمكانية إنشاء مراكز مرجانية في طبرقة، بنزرت، ومركزين وراء الوطن القبلي.

---

1. Abel Boutin : Op, Cit, p 419.

2. Paul Masson :Marseille…, Op, Cit,p 144.

3. Paul Masson :hist. des établis…, Op, Cit, pp 396-397.

4. Ibid. : p 399.

5. Christian windler : Op ,Cit, p 283.

وفي السنة الموالية قامت الشركة باستطلاعات في غار الملح، والمنستير، أربعون سنة كانت ضرورية لأخذ مكان الجنوبيين[1]، وأقامت فيها الشركة وكيلا الادارة استغلال المرجان ولكن في سنة 1784م، تم إخلاءها بسبب الطاعون[2].

كانت لتجارة القمح أهمية أساسية في الامتيازات الإفريقية، بل عقد أية معاهدة أو اتفاقية تسمح بحريتها، كانت الشغل الشاغل للمؤسسات الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي[3]، وفي هذا الخصوص نورد ما كان يصل من القمح إلى مرسيليا من المراكز التجارية للشركة الملكية الإفريقية في الفترة ما بين 1768-1782م[4].

الجدول رقم 04: يوضح كميات القمح المصدرة إلى مارسيليا من المحطات التجارية ش م إ ما بين 1768-1786م.

السنة	الكمية
1768	17.085
1769	31.620
1770	49.313
1771	73.667
1772	116.325
1774	64.822
1775	42.446
1776	96.616
1777	13.800
1780	1.000
1782	14.100

1. Philippe gourdin :le corail maghrébin à l'époque moderne in corallo, Di ieri, corallo di oggi, N5, edipugléa S .D.P, pp 60-61.

2. Denis Brahim: voyageurs dans la régence de Tunis 16-19, p72.

3. Paule Masson : Hist. des établis…Op, Cit, p 526.

4. R .romaano : Librairie Armand colin, Paris, 1956, pp 131-132.

كانت الشركة الملكية الافريقية آخر شركة في سلسلة الشركات الفرنسية في إيالتي تونس والجزائر، وحدها الثورة الفرنسية وضعت نهاية لوحدها وعوضت فورا بالوكالة الإفريقية التي وجدت لبضع سنوات[1].

2. التجار الفرنسيون:

تحكمت الوضعية السياسية، والظروف التجارية في إيالة تونس في التواجد العددي للتجار الأجانب في تونس، التي استقطعت التجار من مختلف الجنسيات والملل، فنميز التجار المسلمين، اليهود والمسيحيين من مختلف الدول الأوربية، ولم يكن عدد المستقرين من الأجانب كبيرا بالنسبة لمختلف الجنسيات، ولكن هذه القلة في العدد كانوا يعيشون على شكل مجموعات صغيرة[2].

وكان عدد التجار الفرنسيين المستقرين أقل من الفترات السابقة، وأعلن عن إصلاح 1743م, وطبق في تونس سنة 1749م، بعد استعادة السلم، والذين خفض عدد البيوت التجارية إلى ستة[3].

ومثلث هذه الفئة حلقة اقتصادية في توغل الرأسمالية المركنتيلية، وتمتعت بحماية قوى سياسية، كما تحصلت على امتيازات تجارية كتحديد الرسم الجمركي ب3% فقط[4]، وكان يمثلها القنصل الذي يسهر على حماية مصالحها[5]، أصلا بعض القناصل كانوا تجار كالقنصل فور[6]، وسكنت في أحد الفندقين الفرنسيين، والمعروف بفندق التجار، حيث ساهمت إلى جانب القنصل بدفع مبلغ إيجار 6000 ريال سنويا للديوان[7].

---

1. H, rolland : Op, Cit, p 21.

2. بوبكر صادوق، المرجع السابق، ص17.

3. Paul Masson : Hist. des établis…,Op, Cit, p 593.

4. محمد الهادي الشريف: الكراسات التونسية، ع137-138، تونس، 1986م، ص 81.

5. Paul Sebag : Tunis, histoire…, Op, Cit, p 220.

6. Ibid, p 596.

7. Lucette valencia : fellahs tunisiens…, p 161.

لإنشاء بيت تجاري، لابد من الحصول على شهادة من الغرفة التجارية لمرسيليا وقد كانت مدة الإقامة محددة ب10سنوات[1]، بذلك تظهر السيطرة شبه مطلقة لمرسيليا على الأوساط التجارية في تونس أفراد أو شركات، والوثيقة التالية توضح تطور عدد البيوتات التجارية الفرنسية.

الجدول رقم 04: يوضح تطور البيوتات التجارية الفرنسية في تونس ما بين 1748-1834م.

السنة	عدد البيوتات التجارية الفرنسية
1748	7
1754	6
1774	8
1778	9

يلاحظ ارتفاع عدد البيوتات التجارية، وكان عدد هؤلاء التجار قليلا، ولكن حجم عملياتهم التجارية كان مرتفعا للغاية، مقارنة بالتجارة المسلمين، واليهود، والتي تتراوح ما بين 70-80 ألف ريال واحد من كبارهم[2]، والإحصائيات التالية[3]، التي نشرها محمد الهادي الشريف اعتمادا على وثائق أرشيفية محلية توضح مساهمة الفرنسيين في تجارة التوريد التونسية.

الجدول رقم 06: يوضح مساهمة التجار الفرنسيين في تجارة التوريد التونسية.

السنة	تقدير قيمة الواردات	نسبة الرسم الجمركي	م. ر.ج الجمركية المدفوعة	ن.م من جملة الواردات
1764-1763	248000	3	7440	18.4
1781	476000 (6 تجار كبار) 14000(5 تجار صغار)	3	14280 420	24.2

1. Boubaker sadoka : la régence de Tunis…, p 116.

2. محمد الهادي الشريف: المقال السابق، ص81.

3. نفسه، ص ص 83-84.

كتب القنصل الفرنسي دوسيزيو سنة 1770م، أن تونس هي أغنى محطة تجارية في بلاد المشرق، وأكثرها حيوية[1]، ومن دلائل هذا النشاط التجاري:

- كانت قيمة التجارة الفرنسية في تونس 9869252 ليرة سنة 1717م، وأصبحت 862349 ليرة في سنة 1782م، مقابل قيمة تجارة بقيمة الأجانب 4195415 ليرة سنة 1777م وأصبحت 4984003 ليرة في سنة 1782م[2]، ما يلاحظ تفوق التجار الفرنسيين على بقية التجار الأجانب مجتمعين.

3.محاولة إنشاء مصنع فرنسي في سوسة:

يمتد الفضاء الاقتصادي التونسي في ثلاث مناطق الإنتاج رئيسية: الشمال، وتنتشر فيه زراعة الحبوب، الساحل إنتاج الزيتون، أما الجنوب فنجد التمور، وشكلت تلك المواد الزراعية أساس اقتصاد تونس في الفترة الحديثة[3]، وكانت شجرة الزيتون الأكثر شيوعا في الساحل الشرقي بسبب الظروف الطبيعية الملائمة، إضافة إلى أن الفلاح التونسي له خبرة في مجال الزراعة، تقليديا كما تعتبر تونس المنتج رئيس لزيت الزيتون، الذي تتعدد استعمالاته، ومن أهمها مادة أساسية لصناعة الصابون، كما شكل مادة للتصدير، وتنشيط التجارة مع العديد من الدول الأوربية لاسيما فرنسا[4]، وقد تضاعف الطلب على الزيوت التونسية بسبب ارتفاع استهلاكه في مصانع الصابون المرسيلية[5].

رغم طغيان الطابع التجاري على العلاقات التونسية الفرنسية، إلا أنه في بداية القرن الثامن عشر الميلادي، حاولت فرنسا إقامة مشروع مصنع، حيث عقد الفرنسي فاسنت دوفو، اتفاقية مع الباي حسين بن علي في 9 ماي 1712، لبناء مصنع للصابون والزيت بسوسة، وممدت الاحتكار بـ 15 سنة[6]، ومن أهم بنودها: إقامة منزل يسكن فيه، وطاحونة للزيت، ومصنع لصنع الصابون، وفي حالة إذا ما أراد نقله خارج الإيالة يدفع نصف ريال /ق

---

1. Paul Masson : Hist. des établis , Op, Cit, p 595.
2. Ibid, p 596.
3. Kalifa chater , in.RHM, N39-40 , Tunis, p 164.
4. Mongi smida :Op, Cit, p 73.
5. Boubaker sadoka : la régence de Tunis…, p 116.
6. Eugène plantet : T2, Op, Cit, p 72.

(المادة الثانية)، دفع السيد دوفو الأموال الإقامة مصنع للصابون، وطاحونة للزيت، ولا أحد له الحق في إنشاء مصنع مشابه إلا بعد 15 سنة (المادة الخامسة)، وجعله يتمتع بجميع الحقوق الواردة في الامتيازات[1].

يرجع سبب اختيار سوسة إلى كونها منطقة إنتاج رئيسية للزيتون، حيث قدر عدد أشجارها في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، 45.000 شجرة[2]، وتجدر الإشارة أن مصانع الصابون المحلية عديدة بفضل وفرة المادة الأولية (زيت الزيتون، الصودا)، ووجود الأسواق، وتعمل تلك المصانع على تزويد أسواق بلاد المشرق خاصة مصر، وتركيا، وحتى أوربا، إضافة إلى الطلب المحلي.[3]

ثانيا: موقع الوسط التجاري التونسي:

إن الاهتمام الأول للتجار التونسيين كان يتجه نحو التجارة الداخلية، كما أقبلوا على التجارة القوافل، والتجارة المتفتحة على العالم الإسلامي مغاربيا كان أو مشرقيا[4]، ولكن، ما هو موقع التجار التونسيين في التجارة مع فرنسا؟، وماهي حظوظهم في الحركة التجارية بين تونس وفرنسا؟.

كان حضور التجار التونسيين في هذه الحركة محتشما، وشبه معدوم إذا ما قارناه بدور التجار الفرنسيين في البلاد المغربية عموما، من حيث استمارتهم، واحتكاراتهم وشركاتهم، وسيطرتهم على التجارة الخارجية لهذه البلدان، رغم ذلك نجد بعض الفئات، لها دور في ذلك العلاقات التجارية بين تونس، وفرنسا، ونصنفها إلى مجموعتين:

1.كبار التجار:

هي الفئة الأولى تشمل الباي، وأعوانه، وكبار موظفيه، كما يذكر ذلك بايسونال أن الباي والقياد كانوا التجار الرئيسيين في الإيالة، ويبيعونها بطريقة غير مباشرة[5]، البلاد المشرق،

---

1. Paul Masson : Hist. des établis …, Op, Cit, p 323.

2. Lucette valencia : fellahs tunisiens…,p 161.

3. Boubaker sadoka : la régence de Tunis…,Op, Cit, p 130.

4. Ibid, p 166.

5. وهو ما اصطلح على تسميته بسياسة المشترى، سنتعرض لها بالتفصيل في الفصل الرابع.

باستخدام بعض التجار كوسطاء[1]، هذه الفئة التي تشكل الطبقة العليا سياسيا واجتماعيا، أرادت الجمع بين السلطة السياسية، والعسكرية والثروة التجارية، وكثيرا ما كانت مشاركتهم تتعلق بتسويق بضائع الغزو البحري، أو محاصيل الاحتكارات، وخاصية هذا الصنف من تجار هي عدم التنقل[2]، واستخدام الوسطاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عهد حسين بن علي، كان الباي مع بعض موظفيه، وكبار تجاره، يمارسون هذه السياسة التجارية[3]، وتجلت وساطة البايلك في ترخيص أو من البيع للتجار الأجانب، كما خضع الشخص لتراخيص الخروج[4]، على سبيل المثال التزام الباي حسين بتزويد المراكز التجارية بالرأس الأسود سنويا بـ 1000 قفيز من القمح، مقابل 10 ريال للقفيز[5]، وجه آخر لدور البايليك في النشاط التجاري، ذكره ابن أبي الضياف أن علي باشا منح الأموال للتجار على وجه للتجار على وجه القراض[6]، يتاجرون بها برا وبحرا ولا يسترجع منهم إلا رأس المال، ولهم الربع بتمامه إعانة لدوران المتجر، وانتعشت التجارة شرقا أكثر منها غربا بسبب العلاقات الإنسانية، والدينية، والاتفاقية التي كانت تربط بين إيالات الدولة العثمانية[7].

2. البرجوازية التونسية:

تشمل تجار المحليون، الذين شكلوا الفئة الثانية، التي حاولت الاهتمام بالتجارة مع الدول الأوربية ونجد بعض الأسماء في بداية القرن السابع عشر الميلادي كمحمد سيالة، ومحمد كرات، وإبراهيم العصفوري، ولكن أغلبهم لم يكن قادرا على التوجه إلا إلى مالطا، وصقلية[8].

---

1. J ,A Personnel et R,L Desfontaines : Op, Cit, p 82.
2. Boubaker sadoka : la régence de Tunis…, Op, Cit, p 166.
3. رشاد إمام: سياسة حمودة باشا الحسيني في المجال التجاري في م ت م، ع2، تونس197، ص 88.
4. Med Hadi Cherif: le beylik…Op, Cit. p 113.
5. Eugène plantet: T2. Op. Cit, p 64.
6. أحمد بن أبي الضياف:ج2، المصدر السابق، ص150.
7. علي الزواري: دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا، تونس، 1985، ص 20.
8. Eugène plantet: T2. Op. Cit, p 66.

وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، تعاملت بعض القبائل المنتجة للحبوب تجاريا مع المراكز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود، ومنها قبائل عمدون، وشتاته، مكنة، جندوبة، صولة، رياح، بوسالم، وقبائل أخرى، استغلت موقعها القريب من المراكز للتحول إلى همزة وصل والقيام بدور الوساطة التجارية، ولا تذكر المصادر المتوفرة لدينا وجود تجار تونسيين في مرسيليا خلال هده الفترة.

إن العلاقة غير المتكافئة، والمتمثلة في الوجود المطلق للمرسيليين في إيالة تونس، مقابل الوجود الهامشي بل النادر للتجار التونسيين في فرنسا، رقميا الوضعية لا تتحسن كثيرا إلى نهاية القرن[1]، ذكر المؤرخ مارسال إميريت أشار الى حضور تجاري تونسي في مرسيليا، مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، ففي سنة 1757م، وصل تاجر تونسي يدعى عمور بن عبد الله الى مرسيليا، وجلب معه حمولة من الصوف، وفي سنة 1767م، دخلت سفن تونسية ميناء مرسيليا محملة بمختلف المنتجات التونسية كالقمح، الزيت، الصوف، الصودا[2].

كما ذكر المؤرخ التونسي علي الزواري وصول تاجر تونسي من مدينة صفاقس[3]، إلى مرسيليا سنة 1776م، مع تاجرين تونسيين من رفاقه هما مصطفى المحمودي، والحاج محمود اللدان رجعا الى تونس سنة 1774م، بدا هذا التاجر عمليته التجارية بإرسال سفينة محملة بالصابون إلى مرسيليا سنة 1773م، انطلاقا من سوسة، وتونس، والتحق بهذه المدينة على سفينة شحنها بالشعير، ومنتوجات فلاحية أخرى، ووصلته مع شريكه الحاج بنور سفينة أخرى لم يبين بضاعتها، وفي ماي 1774م، أرسل 4 سفن محملة بمختلف البضائع إلى تونس، وصفاقس، كما أرسل مع سفينة فرنسية سافر على متنها رفاقه[4]، ومع القائد الفرنسي "برزان"، بضاعة أخرى أهمها القهوة، القماش، لكن لم تكن تجارته رابحة

---

1. Rachid tlili sallaouti: Op. Cit. p 147.

2. Marcel émérite, n11, Tunis, 1955, pp 366-367.

3. انظر: علي الزواري: المقال السابق، ص17.

4. انظر: الموسوعة الحرة

بسبب كثرة المصاريف، وتنوعها (النقل، الجمركة)، إضافة إلى كراء ثلاثة مخازن لتخزين بضاعته، ومصاريف قضائية بسبب نزاع حدث بينه وبين تاجرين فرنسيين[1].

بمجرد دخول التجار التونسيين إلى مرسيليا، حاول تجارها في سنة 1757م، منع التجار التونسيين، رغم المعاهدات التجارية القائمة بين تونس وفرنسا، وسعى الوزير بكل وسائله الخاصة للحد من مزاحمتهم دون أن يظهر انتهاكه لتلك المعاهدات، ووصول السفن التونسية هو الذي جعل أصوات التجار المرسليين تتعالى وتشتد، كما طلبت غرفة التجارة بمرسيليا من الوزير منع هذه الحركة التجارية، التي دعاها لتجنب هذه الحوادث حتى لا يكون التجار المرسيليون عرضة لمعاملة مماثلة في البلاد التونسية[2]، وفي سنة 1773م، وقعت نفس المحاولة من قبل تجار مرسيليا إثر وصول تاجر صفاقسي إلى مرسيليا[3].

كما أن الاحتكاك الذي حدث بين التونسيين، والفرنسيين هو الذي فتح أعينهم على أهمية الاتجار مع الخارج، والأرباح الطائلة التي تنجز عنها، كما اكتسبوا الخبرة، وتعلموا طرق وأساليب المهنة وأصبحوا يقومون بجميع الإجراءات لذلك النشاط بأنفسهم بعد أن كانوا يجهلونها[4]، بذلك ظهرت طبقة شبه برجوازية تألفت من الأعيان، وكبار التجار، وسلالات توارثت الوظيفة أبا عن جد كعائلة ابن عياد، آل الجلولي، المرابط، النويرة، واكتسبت المناعة بوضع نفسها تحث وصاية البايلك[5]، إلا أنه بقي حضور التجار التونسيين في مرسيليا ضعيفا.

إن العائق الرئيسي هو غياب بحرية تجارية تونسية، والحاجة إلى الناقلين الأوروبيين[6]، ويمكننا أن نفسر ذلك الفشل، وغياب بحرية تجارية تونسية بالأسباب التالية:

– روح التعصب الديني والصراع التاريخي بين الإسلام والمسيحية.

---

1. علي الزواري: المقال السابق, ص ص 22-25.

2. Marcel emerit: Op. Cit. pp 366-367.

3. علي الزواري: المقال السابق، ص 28.

4. Daniel panzac : marseille, 1995. p 58.

5. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق, ص93.

6. Lucette valencia: fellahs tunisiens…, Op. Cit. p 329.

– طموح الفرنسيين في تحقيق التوسع التجاري الذي كان يخفي أبعادا استعمارية سنتعرض لها في عنصر لاحق.

– الأحداث الماضية، كحادثة مقتل التجار الجزائريين بمرسيليا أوت1620م[1]، إضافة إلى الحملات العسكرية ضد سواحل شمال افريقيا، والتي أدت إلى انشغال المغاربة بها، مما أدى إلى تأخر إدراكهم لأهمية ممارسة تجارتهم الخارجية بأنفسهم.

لقد عمل فرسان مالطا على عرقلة أي نشاط بحري تجاري للمسلمين، بالتواطؤ مع فرنسا، وعبر عن ذلك حاكم مالطا بقوله: "إن البحرية الفرنسية، والقرصنة المالطية تسيران نحو غاية واحدة، وهي إجبار الأتراك على الإبحار تحت الراية الفرنسية"[2]، وفي نفس السياق، كتب المكلف بالشؤون الفرنسية بمالطا سيترس كومونت" Sytres Coumant" في رسالة مؤرخة في 26 جانفي 1720م، وجهها إلى وزير البحرية جاء فيها:" تجارة مرسيليا تولي اهتمام خاص لنظام مالطا، لأنه يحقق هدفنا، والمتمثل في منع الأتراك من شحن بضائعهم على سفنهم الخاصة، وجعلهم دائما في تبعيتنا"[3]، ومن أجل ذلك قدم المرسيليون تضحيات مالية كبيرة، وكلفوا القرصنة المالطية بمحاربة قيام بحرية تجارية إسلامية، لكي يبقى احتكار التجارة بيد المسيحيين.[4]

كما لا يجب إغفال عدم تقدم الإيالات المغربية، وجمود ما كانت تستخدمه من تقنيات[5]، مقابل الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا الغربية، إذ شمل التطور مختلف المجالات بما في ذلك وسائل النقل، مما أعطاها تفوقا بحريا عسكريا وتجاريا:

– مخلفات تأثير تقاليد التجارة مع الموانئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

– غياب المعرفة النظرية الكفيلة باستيعاب تطور آليات التبادل (النقود، الأسعار، أوضاع السوق)[1].

---

1. Paul Masson: Marseille…, Op. Cit. p 117.

4. Moulay bel hamissi : histoire de la marine algérienne (1516-1830) , l’entreprise nationale du livre , Alger 1983 , p 34.

5. Lucette Valensi : le maghreb …, Op.Cit, p 63.

4. Moulay Bei Hamissi : Op. Cit p 33.

5. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 11.

– إضافة إلى أن سوق مرسيليا كانت صعبة جدا على التجار التونسيين، وتتضاعف هذه المصاعب نتيجة العداوة التي يكنها التجار الفرنسيون للتجار المغاربة سواء كانوا مسلمين أو يهود، وتتجسد هذه العداوة عندما كانت الغرفة التجارية بمرسيليا تضغط على وزارة الحربية لمنع التجار المغاربة من العمل بهذه المدينة كلما حلوا بها[2] .

– لذلك لا غرابة في أن يجابه التجار المغاربة الصعوبات الكثيرة، التي كثيرا ما كانت تنتهي إلى الخسارة والإخفاق عند توجههم إلى موانئ البحر المتوسط الأوربية[3].

– هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تغييب إيالة تونس عن النشاط البحري التجاري، رغم انفتاحها على البحر المتوسط بواجهتين شمالية وشرقية.

---

1. مبروك الباهي: المقال السابق، ص ص 11
2. علي الزواري: المقال السابق، ص28.
3. مبروك الباهي: المقال السابق، ص11

المبحث الثالث: آفاق التوسع التجاري الفرنسي

أولا: آفاق التوسع التجاري

ركزت الأوساط التجارية الفرنسية أفرادا، وشركات على التواجد في منطقة الساحل الشمالي للإيالة التونسية، لاسيما في العاصمة تونس، حيث توجد القنصلية الفرنسية، وفندق الفرنسيين، وأيضا في ميناء الرأس الأسود، لكن كشفت رحلة بايسونال عن أهمية جزيرة طبرقة، وقد بدأت محاولات امتلاكها منذ أن كان سونسون نابولون حاكما لحصن فرنسا، وتجددت المحاولة من قبل الشركة الملكية الإفريقية، والتي انتهت بفقدان فرنسا لمركزها التجاري بالرأس الأسود، إلا أن الرغبة الشديدة في الحصول على سلسلة من المؤسسات في نقاط محددة من الساحل التونسي، ليس لها إلا تفسير واحدا، وهو تغلغل الرأسمالية التجارية الفرنسية في تونس.[1]

من الطبيعي ونحن نتكلم عن آفاق التوسع التجاري الفرنسي في إيالة تونس، أن نتناول مظاهر هذا التوسع، والتي يمكن حصره فيما يلي:

– حاولت فرنسا أكثر من مرة في إطار توسعها التجاري، تأكيد هيمنتها على المناطق الساحلية لإفريقيا الشمالية، ولا سيما إيالة تونس من خلال إنشاء مركز تجاري في الرأس الأسود منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي[2], وبعد تدميره من طرف علي باشا سنة 1742م، حاولت الشركة الملكية الإفريقية إنشاء مؤسسات تجارية في تونس ، فقد منحتها معاهدة 1768م حق تأسيس مركز تجاري في بنزرت لصيد المرجان، وأن يكون فيه وكيل يمثل مصالح الشركة، وفي 12 فيفري 1770م، تم السماح للشركة بإنشاء مركز تجاري في غار الملح، مع إمكانية تأسيس مراكز تجارية داخل وخارج الوطن القبلي[3].

– الامتيازات الاحتكارية التي حصلت عليها الشركات الفرنسية، خاصة الشركة الملكية الإفريقية، كحق صيد المرجان في جميع المياه الإقليمية للإيالة، من طبرقة حتى حدود

---

1. Abel Boutin : Op. Cit. p 432.

2. Boubaker Sadok : L’économie de Traite…, Op. Cit, p 29.

3. Abel Boutin : Op. Cit. p 435, p439, p444.

طرابلس الغرب، يظهر ذلك في مواد المعاهدات: المادة الأولى من معاهدتي 1781م، 1782م[1]،

– تردد التجار الفرنسيون على الساحل الشمالي، ثم الانتقال إلى الساحل الشرقي، لاسيما موانئ سوسة، وصفاقس لشراء زيت الزيتون، والصودا.[2]

– استئجار السفن الفرنسية في عملية التبادل التجاري الخارجي لإيالة تونس، وهو ما يعكس الطابع العسكري للإيالة في ظل غياب أسطول تجاري، وهو أحد أبرز نقاط الضعف في الدولة العثمانية التي شكلت في القرن الثامن عشر الميلادي ما يسميه بروديل "عالم – اقتصادي "، بمعنى قطعة من العالم مستقلة بذاتها اقتصاديا، قادرة أساسا أن تكون كافية بنفسها لارتباطاتها، ومبادلاتها التجارية الداخلية، مما يمنحها وحدة عضوية[3]، لكن ضعف الأسطول التجاري العثماني، والتفوق البحري للأوربيين، شجع التجار العثمانيين على استئجار وبكثافة السفن الأوروبية لتأمين هذه المبادلات التجارية الداخلية، ما يسميه المعاصرون "القافلة البحرية" ومارسها أولا الفرنسيون[4].

فإذا كانت القافلة المرتبطة بتلك التجارة تحتاج إلى مائتي سفينة، كانت فرنسا توفر 100 سفينة[5]، ومن جملة 104 عقد إيجار، نصيب فرنسا 53 عقد[6]، أي احتكار فرنسا لأكثر من 50% من مجموع السفن.

وكان هذا العمل التجاري مربح جدا للقبطان، والمسلحين البروفنسيين، حيث دفعت تونس مقابل استئجار السفن مبلغ 400.00 ليرةّ سنويا للفرنسيين، مما يفسر تدفقهم على الإيالة، ففي شهر أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر سنة 1721م، خرجت 21 سفينة من تونس، فقط واحدة انجليزية وما تبقى سفن فرنسية، وفي نفس الوقت خرجت من تونس 24 سفينة، كلها

---

[1]. رقم الحافظة 238، رقم الملف 550، الأرشيف الوطني التونسي.

[2]. Paul Masson : Marseille…, Op. Cit, p 149.

[3]. Daniel Panzac : Op. Cit . p 232.

[4]. Ibid ., p234.

[5]. Venture de paradis : Op. Cit, p 103.

[6]. Daniel Panzac : La Tunisie et la Mer…Op. Cit, p 51.

فرنسية، وفي 1733م جاءت 103 سفن إلى ميناء حلق الوادي، وفي سنة 1738م، 98 سفينة فرنسية للقيام بالنقل التجاري بين تونس والموانئ التركية، وبلاد المشرق.[1]

وحدث أن البنادقة تفاوضوا على السلم مع تونس، فكتب المجلس البحري للقنصل بايل "Bayle" أن نتائج هذا السلم ستكون قاتلة لتجارة جاليتنا في البحر المتوسط، وطلب منه أن يعمل سرا لإجهاضه[2]، وهذا يدل على احتكار الفرنسيين للتجارة الخارجية لتونس، وسعيها بشتى الطرق للمحافظة عليه، ومنع أي منافسة أوربية، بل إن الناقل الفرنسي سيطر عمليا على العلاقات التجارية البحرية لإيالة تونس، بنسبة 80% [3]، وكان ذلك طوعا، أو كرها، ونتذكر الدور المثبط الذي تقوم به القرصنة المالطية ضد أي محاولة لتشكيل بحرية تجارية إسلامية في القرن الثامن عشر الميلادي، فالنقل كان مفروضا على الإيالة بجميع الكيفيات، وبذلك قام الناقلون بدور وكلاء للتغلغل في أرض مغاربية سيضمن لهم فائدة في القرن التالي[4].

ثانيا: البعد الاستعماري:

تجسيدا للاستراتيجية التي وضعها ريشيليو، والتي تقوم على أساس ضرورة أن يكون لفرنسا دور فيما وراء البحار، واستندت هذه الإستراتيجية الاستعمارية على مبدأ تأسيس الشركات التجارية[5]، وجعلها أداة لتحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي، وبناءا عليه، جاءت هذه السياسة مطابقة لسياسة كولبير الذي كانت له بصمة قوية في هذا المشروع الاستعماري[6]، وكانت نتائج هذه السياسة واضحة في تأسيس مراكز تجارية في شمال إفريقيا والمشرق وصولا إلى أمريكا الشمالية[7]، ولكن من خلال دراسة المشروع

---

1. M.H chérif : le beylik…,Op. Cit ,p105.
2. Paul Masson : Hist des établiss…,Op. Cit, p 317.
3. Daniel Panzac : Les réseaux d’échanges…,Op .Cit ,p 243.
4. M.H chérif : le beylik…,Op. Cit ,pp 110-111.
5. Victor Piquet : histoire des colonies françaises ,payet, paris 1931, p 16.
6. Henri blet : histoire de la colonization française, Arthand, paris 1950, p 09.
7. Henri blet : Op. Cit, p 15.

الاستعماري الفرنسي اتضح لنا أن فرنسا ركزت على البحر المتوسط واعتبرته مجالها الحيوي لمشروعها الاستعماري.

لقد حرصت فرنسا على احتكار الامتيازات التجارية في إيالات شمال إفريقيا، ورغم ان مؤسساتها شهدت سلسلة من التقلبات، لكنها لم تتركها مهجورة، ولم تكن أهمية صيد المرجان أو التجارة هي اهتمام فرنسا، لكن تحت ذريعة الصيد والتجارة كانت قادرة على اتخاذ موطئ قدم في هذا الساحل، حيث لم يتمكن الإسبان من المحافظة عليه[1]. والشركات الفرنسية لم تكن تجارية فقط، مثل الشركات الهولندية، بل أنشئت لأغراض أخرى وهي احتكار واستغلال ثروات المناطق، وتأسيس المؤسسات، وتحصينها، وحتى توسيعها، إذ كانت المناطق الامتيازات مستعمرات تجارية[2]، وبالتالي ستؤدي إلى عمل استعماري حقيقي، وقد طلبت منهم الدولة الحصول على الاحتكارات والامتيازات[3]، يصفها بول ماصو بقوله:" إن المؤسسات المرسيلية في الجزائر، وتونس أجنة لمستعمرات حقيقية"[4].

ومن أهم المراكز الفرنسية في إيالة تونس، وكالة الرأس الأسود [5] ، سكن فيها عدة مئات من الناس، وحسب بيان الرواتب التي دفعتها الشركة الإفريقية لموظفيها بتاريخ 25 أفريل 1740م، بلغ عدد الموظفين 138 موظف[6]، إلى جانب إضافة عمال السفن، والعمال العرضيون، وأعدادا من صيادي المرجان[7].

---

1. Paul Masson : hist des établiss…, Op. Cit, p 52.
2. Fisher Godfrey : Op. Cit, p 378.
3. Victor piquet :OP.Cit, p 17.
4. Paul Masson :Marseille…, Op. Cit, p 115.

5. كل المصادر الفرنسية تطلق مصطلح " Colonie" على مؤسستي الرأس الأسود وحصن فرنسا، انطلاقا من مراسلات مدراء الشركات التجارية، القناصل، وصولا إلى الكتب والمراجع على سبيل المثال: مذكرة لمدير الشركة الهندية تاكسيل "taxil" في جانفي 1730م، حول نشاطات الشركة، يبدأ العبارات التالية "LACOLONIEDU CAP NEGRE".

6. Eugène Plantet : T2, Op. Cit, p 248.
7. Ibid : p 313.

كانت الهيئات الفرنسية على معرفة جيدة بالوضعية السياسية، والاقتصادية للإيالة حيث أرادت تونس موازنة التهديدات المحتملة من طرف الجزائر بمساندات فرنسية وحدث ذلك عندما أرسلت فرنسا السيد تريكانو "tricano" لمفاوضة الباي بخصوص مسألة امتلاك طبرقة في سنة 1757م، أي بعد الهجوم الجزائري على تونس، فاستحسن الباي اقتراحه وقال له أنه سيبيع طبرقة لفرنسا بملكية كاملة، مقابل عقد معاهدة تحالف، تتعهد فيها فرنسا بتوفير 6000 جندي في أي وقت يطلب ذلك، وأنه يتكفل بنفقات نقلهم، ودفع رواتبهم[1].

وكانت الفرصة مناسبة جدا لفرنسا، ليس فقط للحصول على طبرقة، ولكن لممارسة نوع من الحماية عليها، لأنها عاجزة عن الدفاع عن نفسها ضد الجزائريين، ولكن فرنسا كانت في عز حرب السبع سنوات، وفي موقف ضعيف للشروع في مغامرة خطرة[2].

أما اقتصاديا، فالتجار الفرنسيون ملكوا تقنيات أفضل تجهيز لسفنهم، لذلك سيطروا على التجارة الخارجية لتونس منذ النصف الثاني من القرن 17م، مثل هذا الوضع جعل ميزان القوى لصالح فرنسا وتكون العلاقة كالآتي: التبعية، والتطور غير المتكافئة[3].

لم تنتبه الدولة العثمانية، أو هكذا تظاهرت إلى خطورة هذا الاندساس الأوربي المنظم، والمتراكم، الذي سيحول ممثليها، ومن ورائهم إيالاتها المغاربية إلى توابع حقيقية للعالم الأوربي أكثر من تبعيتها للباب العالي، وقد تبين منذ حملة نابليون على مصر حالة التشتت واللامبالات، التي واجهتها أوامر السلطة العثمانية الموجهة لممثليها في الإيالات المغربية[4].

---

1. Victor piquet : OP. Cit , p 22.
2. Paul Masson : Hist des établis…, Op. Cit, p 399.
3. Azzedine Guelloz : Op .Cit, p 95.
4. مبروك الباهي: المقال السابق، ص 18.

خلاصة الفصل

ومما تقدم يمكننا القول:

– تعدد العوامل المؤثرة في النشاط التجاري من طبيعية، سياسية، واقتصادية، ورغم التأثير السلبي لبعض هذه العوامل، إلا أنها لم تشمل الحركة التجارية التي ظلت مستمرة بين تونس وفرنسا.

– تحول الإيالة من الجهاد البحري إلى العمل التجاري السلمي في القرن الثامن عشر الميلادي للمساهمة في الحركة التجارية المتوسطية التي عرفت انفتاحا بفعل المتغيرات التي شهدتها أوربا، إلا أننا نسجل دخول تونس كغيرها من إيالات المغرب من موقع ضعف.

– حرص فرنسا على عدم التخلي عن مناطق الامتيازات الإفريقية، إنما يدل على أهميتها في تزويد فرنسا بالمواد الغذائية، خاصة القمح التي كانت في حاجة له، ومن ناحية أخرى تأمين احتكار الشركات التجارية الفرنسية والأرباح الطائلة التي كانت تجنيها من صيد المرجان، الذي كان ذريعة فرنسا في التغلغل التجاري في الإيالة.

– السيطرة شبه المطلقة للتجار المرسيليين على التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا وحتى بلاد المشرق، في ظل غياب بحرية تجارية تونسية، جعلها في حالة تبعية في مجال النقل البحري لفرنسا التي سيطرت على 80% من التبادل التجاري الخارجي لتونس.

– دور الوكالة التجارية الفرنسية بالرأس الأسود في تكثيف اقتصاد الإتجار في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، أدى إلى استنزاف ثروات الإيالة، وهو الذي دفع علي باشا لتدميره واضعا بذلك حدا للوجود الأجنبي في المنطقة.

– زيادة الطلب الفرنسي على قمح الإيالة، خاصة في أوقات الحروب و المجاعات مما كشف عن الغرض الحقيقي للمؤسسات التجارية الفرنسية التي تعاقبت على استغلال الرأس الأسود.

الفصل الرابع

بنية التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا، الأدوات والوسائل

(1117-1197هـ، 1705-1782 م)

– المبحث الأول: بنية التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا

– المبحث الثاني: وسائل التبادل التجاري

– المبحث الثالث: أدوات التبادل التجاري

المبحث الأول: بنية التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا.

1. الصادرات التونسية:

إن مواد التصدير في إيالات شمال إفريقيا بقيت نفسها، وبصورة مطلقة مابين القرن السادس عشر والثامن عشر الميلادي[1]، ويمكننا القول أن بنية التجارة في هذه الفترة تشبه النظام الاقتصادي الحالي، بلدان الضفة الجنوبية المصدرة للمواد الأولية، والضفة الشمالية المصدرة للمواد المصنعة، ونستثني من قائمة الصادرات مادة القمح.

ويمكننا حصر مواد التصدير التونسية، التي كانت مطلوبة بكثرة في السوق الفرنسية في الفترة موضوع البحث، في مواد غذائية، ومواد أولية، ومواد الصناعة الحرفية.

أولا: المواد الغذائية:

وتتمثل في:

- **الحبوب:** شكلت المنتوج المتميز في التجارة ما بين 1705-1782 م، مما يؤكد أسطورة إفريقيا أرض خصبة، التي كانت سابقا أهم مخازن الحبوب لروما[2]، فالساحل الشمالي لإفريقيا خاصة السهول الواقعة بين البحر والأطلس الكبير ذات خصوبة عالية منتجة للحبوب[3]، وعلى حد تعبير لوسات فالنسي "Lucette Valensi" الذي كتب يقول:"صومعة من القمح، وتزيين مملكة تونس بعنوان حقا تستحقه حديقة بلاد البربر، فيها مخزن هائل من جميع أنواع الحبوب"[4]، خاصة القمح الذي كان من أهم صادرات الإيالة نحو فرنسا.

1. القمح:

عرفت إيالة تونس بقدرتها في تصدير كميات كبيرة من القمح نحو أوربا، ويمكننا أن ننعت الفترة (1705-1782م) على أنها فترة القمح، حيث كان بمثابة المحرك لتجارة الإيالة[5]، وكان المادة الأكثر أهمية في لحركة التجارية بين تونس وفرنسا، التي تذرعت

---

1. Paul Masson : Hist des établiss… Op. Cit, p 525. :
2. Henri lorin : I'Afrique du nord Tunisie Algerie, librairie armand colin ; paris 1908, p 261.
3. Guillaume thomas Raynal : Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans L'Afrique septentrionale, 2v pierre maumus librairie, v1, paris 1826, p 183.
4. Lucette Vlensi : Fellhs Tunisiens…, Op. Cit, p 330.
5. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…,Op. Cit, p109.

بصيد المرجان بتأسيس شركاتها التجارية، في حين كانت تجارة القمح هي شغلها الأساس[1]، لتلبية الاحتياجات الملحة للسوق الداخلية الفرنسية، كما كان أساسا لحركة مهمة تتمثل في إعادة تصديره لبلدان أخرى. وقد قام المركز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود بدوره في جمع أية كمية من الحبوب، وقد نجح في بداية القرن 18م أن يتحول إلى قطب جذب للإتجار بالقمح، فخلال فترة 1693 -1716م شكل القمح وحده 90% من صادرات الحبوب[2]، للمركز، الذي يكمن دوره في تزويد وسط فرنسا.

تشير مذكرة وجهت من قبل الشركة الملكية الإفريقية إلى الحكومة الفرنسية، أنه تم إنقاذ مدينة باريس بفضل قمح الرأس الأسود، وأن بروفنس كانت ستقع في المجاعة لولا معونة هذه المستعمرة[3].

ومن المفيد أن أذكر أن الظروف الاقتصادية في فرنسا ما بين 1705-1782 م، قد تميزت بتكرار المجاعات ونقص الغذاء، وأزمات إنتاج القمح لذلك سعت الهيئات السياسية لمعالجة ذلك بالحصول على الواردات الغذائية بأسعار منخفضة[4]، والجدول التالي[5] يبين عدد السفن الفرنسية التي قامت بنقل الحبوب التونسية نحو مرسيليا واتجاهات أخرى.

الجدول رقم 07: يوضح عدد السفن التي نقلت الحبوب من تونس نحو مارسيليا ما بين 1716-1785م.

الفترة	مجموع السفن الفرنسية	المحملة بالحبوب	نسبتها %	اتجاهاتها		
				فرنسا	ايطاليا	اتجاهات أخرى
1716-1720	267	172	64.4	86	70	16
1721-1725	213	93	43.77	36	38	19
1726-1730	170	86	50	54	20	12
1731-1735	163	126	77.4	79	41	6
1736-1740	107	59	55.1	41	16	2
1741-1745	64	46	72	29	15	2

1. Paul Masson : Hist des établiss…, Op. Cit, p 526.
2. Boubaker Sadok : l'économie de traite…, Op. Cit, pp 50-51 .
3. Mongi smida : Op. Cit, p 100.
4. Rachad Lakhal : l'approvisionnement allimentair de Tunis à époque modern l'apport de ssources archtivistiques in Manger au Maghreb, N55, France 2006, p 163.
5. Lucette Valensi : Fellahs Tunisiens…, Op. Cit, p 331.

1750-1746	80	36	45	16	16	4
1755-1751	218	130	59.6	43	66	21
1760-1756	70	18	25.7	11	00	7
1765-1761	113	20	17.7	16	1	3
1770-1766	270	115	42.6	90	16	9
1775-1771	586	461	78.6	265	117	79
1778-1776	108	57	52.8	45	4	8
1785-1781	178	95	53.3	80	13	2

يمكننا أن نستنتج ما يلي:

– استئثار فرنسا بنصيب الأسد 59%، من الحمولات موجهة إليها دون احتساب سفن الشركة الإفريقية، التي غرضها الحصري هو شراء الحبوب، إذ بلغ عددها 542 سفينة من الرأس الأسود في فترة ما بين 1706م – 1742م.

– سيطرت فرنسا على النقل البحري للتجارة الخارجية لتونس، فمجموع السفن التي قامت بالمبادلات التجارية في الفترة ما بين 1716م – 1793م، هو 2965 سفينة، منها 57% تقوم بنقل الحبوب.

– يلاحظ انخفاض عدد السفن في الفترة ما بين 1741م – 1750م وذلك لقلة الإنتاج في المنطقة المتوسطية، مما أدى ارتفاع أسعار الحبوب1.

فيما يخص كبار ملاك المزارع في إيالة تونس، نجد أن الباي يتصدر هؤلاء، ويأتي من بعده كبار ضباط الجيش، وتشغل الممتلكات البايلكية مساحات واسعة من السهول الشمالية مثل: باجة، ماطور، تونس، الوطن القبلي، إلى جانب السهول الغربية (الكاف)، والسهول الوسطى في القيروان، وهي مناطق مشهورة بزراعة الحبوب بمختلف أنواعها، وكانت السلطات في تونس هي التي تتحكم بالمنتوج الزراعي فيها، حسب الظروف التي تمر بها تونس نتيجة العوامل الطبيعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد[2].

وتوفره يخضع لعدة عوامل، إذ يكون الارتباط عضويا بين سنوات العجز في إنتاجه، والكوارث الطبيعية من جفاف وجليد، وجراد وانجراف الأراضي[3].

---

1. Eugène planet :T3 , Op.Cit,p 545.
2. Paul masson : hist des établiss…,Op. Cit, p 292.
3. Ibid, p 293.

أما تصدير تونس لهذه المادة اتجاها فرنسا، فقد تحكمت فيه مجموعة من الظروف السياسية كالكوارث والاضطرابات الداخلية والأحداث، والحروب التي عرفتها فرنسا، والاقتصادية كطبيعة العلاقة بين الباي والمؤسسات الفرنسية، ورغبته المتزايدة في الحصول على المزيد من الضرائب، باحتكاره للمحصول عن طريق ممارسة سياسة المشتري، وقد وصل به الأمر إلى درجة أنه أمر فرق من الصباحية بإغلاق الطرق المؤدية للرأس الأسود لمنع تزويده بالقمح، وعلق مدير المركز التجاري بالرأس الأسود سوري "Soret" على ذلك بقوله :" يجب منحهم حافز لإبعادهم"[1].

إن العجز المزمن في مادة القمح، والذي وصل في بعض الفترات إلى مجاعات مهلكة هو الذي شجع فرنسا في الحصول على كميات معتبرة من قمح إيالات شمال إفريقيا، ونضيف إلى المنفعة الغذائية المنفعة التجارية فسعره كان منخفضا في الإيالات المغربية، لأنه مادة غذائية أساسية[2]، وكان يباع في مرسيليا بمضاعفة سعره أربع مرات[3]، نظرا للرغبة القوية للوزير من إعادة تنظيم استغلال الامتيازات في وقت أصبحت فيه إمدادات القمح بالتدرج صعبة، وتزداد صعوبتها مع قوة المنافسين، ففي سنة 1706م أغرق الإنجليز الهدايا مع حكام الجزائر وتونس من أجل إقامة تحالفات معها مستغلين توقف الشركات الفرنسية[4].

لقد ظل القمح سببا في تصاعد وتيرة المنافسة الإنكليزية الفرنسية، وكان هدفها إضافة إلى مزاحمة فرنسا في السوق التونسية، قطع الإمدادات الغذائية عنها، كما دخلت إسبانيا مجال المنافسة حيث، تشير المصادر إلى أنه في شهر واحد بلغ عدد السفن الإسبانية التي رست في الموانئ التونسية وحملت بالحبوب 31 سفينة إسبانية، وهو ما لم يسبق أن حدث من قبل[5].

تدخل الباي لتنظيم تصدير المنتجات استراتيجية كالحبوب، حيث يرخص أو يمنع بيعها للتجار الأجانب حسب ما تتوفر عليه الإيالة، وفي ذلك يمنح الترخيص المسمى

---

1. Mongi smida : Op. Cit, p 125 .
2. محمد الهادي الشريف: المرجع السابق ص 163.
3. Eugène planet :T3 , Op.Cit,p 546.
4. François Arnoulet :les …, Op. Cit, p 170.
5. Paul masson :hist des établiss…,Op. Cit, p 294.

بـ"التذكرة" التي تحدد كمية التصدير الرسوم الجمركية الواجب دفعها، ورغم عملية التهريب التي كانت نشيطة خاصة في الموانئ البعيدة عن تونس مثل جربة، صفاقس، طبرقة، إلا أن مراقبة الباي على الصادرات كانت فعالة، وكانت العائدات المالية معتبرة، خاصة في سنوات اشتداد الطلب على القمح، وفي فترات ارتفاع أسعاره في منطقة البحر المتوسط[1].

وكان الباي يبيع القمح للتجار الأجانب جزءا منه من حقوله الخاصة والجزء الآخر حصل عليه عن طريق تطبيق سياسة المشتري، ويبدو من المفيد أن نعرف هذا الاحتكار، الذي ميز السياسة الزراعية للبايات الحسينيين ما بين 1705-1782م[2].

- سياسة المشتري:

كما يدل عليه اسمه، هو عملية شراء منتجات زراعية خاصة الحبوب، وهو سياسة طبقها البايلك في القرن الثامن عشر الميلادي، وفي معظم الأحيان يستخدم القائد كوسيط في هذه العملية، وكان قد طبقها الباي حسين بن علي، وفي عهد علي باشا أخذت منحى آخر وتحولت إلى سلفة من المال تمنح للمزارعين أشهر عديدة قبل الحصاد، وتسدد في وقت الحصاد بنسبة مربحة جدا للبايلك، وانخفضت ممارستها في عهد علي باي، وكونه ممارسة تعسفية تجبر الفلاح على بيع جزء من محصوله من القمح إلى الباي بسعر يحدد من قبله، وهو أقل بكثير من أسعار السوق ليعيد بيعه إلى الفرنسيين بالرأس الأسود، أدى إلى انعكاسات سلبية من أهمها: تعرض قسم كبير من الأراضي الزراعية للإهمال بسبب تخلي العديد من الفلاحين عن النشاط الزراعي[3].

ومن المفارقات أن نعلم أن مالطا التي شكلت تهديدا مستمرا للمسلمين، والتي أجهضت كل محاولة للإيالات المغاربية في إقامة بحرية تجارية في البحر المتوسط ، أنها دخلت في مفاوضات مع الشركة بالملكية الإفريقية لتزويدها بالمواد الغذائية، باستعمال سفن أجنبية، وقد قام الفرنسيون بدور مهم في هذه الوساطة التي مونت الأعداء بقمح بلاد المغرب، وهو

---

1. Guillaume thomas raynal : Op. Cit, p 183.
2. Mongi smida : Op. Cit, p 127.
3. رشاد إمام: المقال السابق ص 73.

أخطر انعكاس للامتيازات، إذ هو يبين بوضوح الاستغلال الوحشي لثروات الإيالات المغاربية.

2. الزيوت:

تكتسي الزيوت أهمية بالغة كمادة غذائية، وكعنصر أساسي في صناعة الصابون، وكوسيلة إنارة، إضافة إلى استعمالاتها الصحية في التطبيب، ومن بين جميع أنواع الزيوت، زيت الزيتون وهو الأقدم، والأكثر أهمية، والأكثر شيوعا، أصلا شجرة الزيتون هي عميدة جميع الأشجار[1].

تعتبر تونس من أهم الدول المنتجة لهذه المادة ذات الاستعمالات المتعددة بفضل وفرة أشجار الزيتون في الساحل، وكانت أيضا المنتج الأكثر تصديرا إلى فرنسا، وقد انخفضت قيمة تصديره في بعض الفترات إلى 100.000 ليرة، لكنها ارتفعت في فترات أخرى إلى3.000.000 ليرة[2]، ويأتي الزيت في المقام الثاني بعد القمح، فهو الرئة الثانية للنشاط التجاري للإيالة مع فرنسا، وزيادة الطلب عليه ارتبط بنمو المصانع التي تستخدمه كمادة أولية في صناعتها، كمصانع الصابون المرسيلية، وحده الرأس الأسود اشترى بعد سنة 1707م 4000-5000 ميليرول سنويا من الزيت، ما يعادل 22400-28000 كغ، تشير مذكرة في سنة 1700م، أن الإيالة صدرت إلى فرنسا 1200ق وزن مرسيليا ما يعادل 480.000 كغ من زيت الزيتون، والجدول التالي يبين نسبة السفن التي تحمل الزيت من تونس نحو مرسيليا:

الجدول رقم 08: يوضح النسب المئوية للسفن التي نقلت الزيت من تونس نحو مرسيليا ما بين 1710-1779م.

الفترة	النسبة %
1710-1719	10.8
1720-1729	20
1730-1739	12.7
1740-1749	9

1. نفسه، ص 74.

2. محمد حسن: المقال السابق، ص 104.

14.6	1759-1750
15.6	1769-1760
4.8	1779-1770

نلاحظ أن حجم الزيت المصدر شهد زيادة مطردة، ففي بداية القرن 18م كان تصديره قليلا، نستثني سنة 1729م ما يقرب من 10000 هكل، ونجده سنة 1734م 4600 هكل، وسنة 1736م 7500 هكل، لكن بعد 1780م يجتاز عتبة 10.000 هكل/سنويا، وفي 1781م يصل إلى 50.000هكل.

أدى هذا الطلب المتزايد على توسيع زراعة أشجار الزيتون في المناطق الساحلية، كما نسجل ارتفاع أسعاره.

3. الشمع:

ارتبطت تجارة الشمع بالليفورنين، الذين اشتروا لزمته منذ سنة 1666م، فحصلوا على ثلثي مجموع الشمع، والثلث للفرنسيين، وكانت هذه المادة ضمن المواد التي كثر الطلب عليها من قبل البروفنسيين[1]، والملاحظ أن الكميات التي حصلت عليها الشركة الليفورنية لم تكن كبيرة، ويشيد توماس ماكجيل " Thomas Macgill " إلى وجود منافس محلي لها، ودليله على ذلك أن الشموع التي كانت تستخدم للإنارة في دار الباي وبقية بيوت كبار موظفي الإدارة التونسية من صنع محلي[2]، وهذا يعني أن الإنتاج المحلي كان ذا جودة عالية، وقادر على منافسة الشمع الأوربي.

إن الكمية التي شحنها الفرنسيون قبل سنة 1666م، لم تتجاوز 250 ق، وفي سنة 1700م، ارتفعت إلى 400ق[3]، وكان سعره 8,5 ريال/ق[4]. وبلغت قيمة الكمية المصدرة إلى مرسيليا في الفترة 1786-1789م بـ 205.000 ليرة[5]، وبسبب عدم توفرنا على جداول إحصائية تبين الكميات المصدرة من المواد السابقة الذكر نحو فرنسا، فإنه من الصعب علينا وضع دراسة كمية تحليلية.

1. Boubaker Sadok : la régence de tunis…, Op , Cit, p 126.
2. Thomas Macgill : Op. Cit, p 179
3. Ibid ,p 6159
4. Boubaker Sadok : la régence de tunis…, Op , Cit, p 127
5. Paul Masson : hast des etabliss…,Op. Cit, p 596.

4. مواد أخرى:

تظهر الإحصائيات المتوفرة لدينا، وجود مواد أخرى تضاف إلى قائمة المواد الأساسية التي سبق ذكرها وإن كانت بكميات قليلة، فإنها ساهمت في تنوع وزيادة قيمة الصادرات وتتمثل في:

- **البقول الجافة:** تنتج تونس الفول، والحمص.

- **الإسكايول:** تراوحت الكمية المصدرة نحو مرسيليا ما بين 10.000-12.000 ق[1].

- **التمور:** تسود زراعتها في بلاد الجريد، المعروفة ببلاد التمور[2].

- **الصودا:** يتم استخلاص الصودا"la barille" بعد حرق أحد أنواع النباتات، وتدخل هذه المادة في صناعة الصابون ،الذي اشتهرت به مدينة سوسة. وقد تم منح احتكار تجارة الصودا لشركة فرنسية كانت مفتوحة لجميع التجار الفرنسيين الراغبين في المساهمة فيها بتشكيل تروست الصودا[3].

- **الإسفنج:** من منتجات الصيد، من أهم مناطق إنتاجه جربة، وصفاقس، ومارس اليونانيون تجارته وكان الإسفنج الأسود ذو نوعية جيدة.

الجدول رقم 09: يوضح قيمة الكميات المصدرة من تلك المواد نحو مرسيليا سنة 1787م[4]:

المادة	الشعير	الحمص	الفول	الإسكايول	التمور	الصودا	الإسفنج
القيمة	65.548	34.500	237.420	16.515	19.589	62.052	16.750

– **الوحدة:** ليرة "تورنوا"

ثالثا: المواد المصنعة:

انتشرت العديد من الحرف، والصناعات في مدن الإيالة، وخاصة مدينة تونس. واتخذت شكل تصنيفات حرفية التي تركزت في أسواق خاصة بها كسوق العطارين، وسوق الصباغين، وفي أزقة خاصة بها كزنقة الصياغين، وزنقة النحاسين[5]. وكان إنتاجها موجها

1. Paul Masson : hast des etabliss…,Op. Cit, p 164.
2. Guillaume Thomas Raynal : T2, Op. Cit, p21.
3. Y van Debbasch : Op. Cit, p 335.
4. Mongi Smida : Op. Cit, p 105.
5. Paul Sebag : les monnaies , Tunisiennes… , Op. Cit, p 243

للاستهلاك المحلي، ماعدا الشاشية التي نجدها في قائمة الصادرات التونسية، وكانت هذه التصنيفات الحرفية تحت سلطة أمين، الذي كان يراقب عملها، ويقوم بحل النزاعات بين الحرفيين[1].

من أهم الصناعات التي عرفتها الإيالة: الصناعة الجلدية، وصناعة الصابون التي تنتشر في مدينة سوسة، وصفاقس، ويتم تسويق الإنتاج في جميع أنحاء الإيالة. ومن أهم فروعها نسج الصوف، القطن، الحرير، صبغ الخيوط والأقمشة[2]، ومن منتجاتها صنع الشالات، الكاشمير، البرنوس، البطانيات غير أن أهمها الشاشية[3].

- صناعة الشاشية:

الشاشية[4]، ، عمرة تونسية عريقة أصيلة تمتاز بشكلها المستدير، وبلونها الأحمر القرمزي الجميل، وهي تزرد بالإبر، وتعالج بمهارة صناعية رائعة. جمع شاشية شواشي، وصانعها الشواشي[5]. وهي الصناعات النسيجية المهمة، ويشتغل بها أعداد كبيرة من الحرفيين، وبلغ عددهم في القرن الثامن عشر حوالي 18000 حرفي حسبما أشار إليه بايسونال[6]، وتمتعت الشاشية التونسية بشهرة واسعة، وامتد استعمالها لدى جميع فئات المجتمع التونسي[7]. وقد مارسها المورسيكيون المطرودين من إسبانيا في القرن السابع عشر الميلادي، وتمر صناعتها بعدة مراحل، إذ تبدأ من المنزل حيث يقوم النساء بعملية الحياكة.

فيما يخص المواد الأولية، نجد أنه على الرغم من أن تونس منتجة للصوف، إلا أنه لم يكن من النوعية التي تستخدم في الإنتاج الحرفي، وعليه اعتمدت هذه الصناعات عل المواد الأولية المستوردة، إذ كان يستورد الصوف من إسبانيا والقرمز من البرتغال[8]، لكنه

---

1. Paul Sebag : les monnaies , Tunisiennes… , Op. Cit, p 243.
2. Paul Sebag : Tunis au 17éme siècle ....,p 243.
3. Guillaume Thomas Raynal : T2, Op. Cit, p 18.

4. كلمة غير موجودة في المعاجم العربية، غير أنها تحتوي على اسم غطاء الرأس وهو الشاش وهو معروف بالمغرب العربي، وما زال يعرف باسمه، ويستعمل في بعض الجهات. انظر:
- أبو بكر الكافي: الشاشية تاريخها، تقاليدها وتطورها في مجلة الفكر ع 6، 1982م، ص33.

5. Peyssonnel et Desfontaines :Op. Cit, p 76.
6. Guillaume Thomas Raynal : T2,Op. Cit, p 24
7. Paul Sebag : Histoire d’une ville ....Op. Cit, p 243

8. كانت الشاشية تزدرد بالصوف التونسي مما جعلها خشنة جدعاء، غير قابلة للتلبيد، و هو السبب الذي أدى إلى استيراد الصوف من الاسبان، انظر: أبو بكر الكافي، المقال السابق، ص42.

لم يكن ناعما بما يكفي لصناعتها، التي اعتمدت على مواد أولية مستوردة، والبروفانس، وكان التجار البروفانسيون مختصين في توفير هذه المواد للورشات الفرنسية، وانتشرت هذه الورشات في مدينة تونس وضواحيها، كما عانت هذه الصناعات من قلة الاستثمارات، وعدم قدرة أصحاب الورشات على مواكبة تطور هذه الصناعات نظرا لقلة الأموال المستثمرة ، وهذا كان يدفعهم في الكثير من الأحيان، إلى الاقتراض من التجار الفرنسيين، وقدرت قيمة القرض حوالي 1000ريال لكل ورشة، والتي كان عددها 300 ورشة[1].

لم تكن الورش التونسية قادرة على تغطية الطلب على الشاشيات ف منطقة المشرق العربي، وهذا شجع بعض التجار الفرنسيين للعمل على إنتاجها، والاستفادة من المردود المادي المربح ببيعها[2]، وفي القرن الثامن عشر نجحت الورشات الفرنسية في مرسيليا في صناعتها وتصديرها إلى بلاد المشرق العربي حيث كان الطلب عليها متزايدا[3]، وهذا النجاح الذي حققه الفرنسيون حفز الصناع في ليفورنو على إنتاجها وتصديرها، وعلى الرغم من ذلك بقيت الشاشية التونسية من حيث الجودة هي الأفضل، ولكن بالمقابل كانت الشاشيات التي تصنع في مرسيليا هي الأكثر رواجا لأنها كانت أقل ثمنا، نظرا للإنتاج الكبير وقلة تكاليفها، على عكس الشاشية التونسية فضلا عن حماية الفرنسيين لمنتوجهم[4]، وهذا حسبما أرى ساهم في تراجع الطلب على المنتج التونسي، على الرغم من جودته[5].

ثانيا: الواردات التونسية:

زودت مرسيليا السوق التونسية، بمواد متنوعة، كان منشأها فرنسي، أو أجنبي، وتتوزع تلك المواد في ثلاث أنواع:

أولا: المواد الترفيهية:

تنوعت المواد التي كانت تتدفق على إيالة تونس، ومنها المنتجات النسيجية، والأقمشة بأنواعها، ويرجع سبب استيرادها إلى رداءة المنتوج المحلي قياسا بما استورد من

---

1. Paul Masson : hast des établis…,Op. Cit, p 164.
2. Ibid, p 599.
3. Jules Juliany : T2, Op. Cit, p 343.
4. انتقلت إلى الجزائر والمغرب لكنها كانت دون جودة الشاشية التونسية. انظر:
- أبو بكر الكافي، المقال السابق، ص44.
5. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…, Op , Cit, p 130.

الخارج[1]. خاصة استيراد الأقمشة الفرنسية، لكن لا تقبلها تونس إلا إذا كان عليها ختم التفتيش[2]، قد راج استعمالها لدى كبار الشخصيات: الباشاوات، البايات، وكانت الاحتفالات الرسمية، وحفلات الزواج، والختان، فرصة للتجار الفرنسيين لبيع منتوجاتهم[3]، وكان هناك شبه احتكار من قبل التجار المرسيليين لأن الأقمشة المستوردة إلى تونس أصلها فرنسية، آتية من الصناعة الملكية[4].

وبلغت الكمية المصدرة من مرسيليا إلى تونس في الفترة ما بين 1751م-1777م حسب إحصائيات الغرفة التجارية بمرسليا والتي أوردها بول ماصو[5]، والتي بلغت 744 بالوت وكل بالوت، يتكون من 12 قطعة، وطول كل قطعة 28 ذراع[6].

وأكثر أنواع الأقمشة المستخدمة في تونس نوعين:

النوع الأول: والمسمى بـ لوندرين"le londrins" يمثل ثلثي الاستهلاك.

النوع الثاني: والمسمى بماحوت "les mahouts"يمثل ثلث الاستهلاك.

وبدوره لوندرين ينقسم إلى نوعين : النوع الأول سعره ← 7 ريال /ذراع.

النوع الثاني سعره ← 6 ريال/ذراع.

أما ما حوت فسعره 12ريال /ذراع[7]:

ثانيا: المواد الأولية الموجهة للصناعة المحلية:

تتمثل أساسا في صوف إسباني[8]، الذي يتميز بنعومة الملائمة لصناعة الشواشي التونسية، وكان يتم توفيره عن طريق مرسيليا، وتتلقى تونس في المتوسط 1000 ق/شهريا، ورغم أن تونس كانت تستورد الأصواف الفرنسية المسماة بالليونية "lyonnaise" إلا أنها أقل ملائمة لاحتياجات صناعة الشواشي[9].

---

1. محمد الهادي الشريف: المقال السابق، ص79.

2. Boubaker Sadok : la régence de tunis…, Op , Cit, p132.

3. Ibid ,p 133.

4. Mongi Smida : Op.Cit, p101.

5. Paul Masson : hist des etabliss…,Op . Cit, p 599.

6. وحدة قياس استخدمت في الإيالات المغاربية وبلاد المشرق، سندرسها في عنصر لاحق.

7. Thomas Macgill : Op. Cit, p 596.

8. محمد الهادي الشريف: المقال السابق، ص 79.

9. Mongi Smida : OP. Cit , p 101.

وفي المجموع وحسب ماكجيل "Macgill" بلغت وارداتها 14000 قنطار/سنويا، أو ما يعادل 700 بالة، كل واحدة ذات قنطارين[1]، إضافة إلى المواد الصبغية، التي تستعمل في تلوين الشاشية، وهي القرمزي"Cochenille"، وبلغت الكمية المستوردة 70 قنطار، وسعر النوعية الأولى تراوح ما بين 30-35 ريال/رطل، ومادة زنجفر"Vermillon" والمستخدمة لنفس الغرض، وبلغ الاستهلاك حوالي 250 قنطار/سنويا، وسعره 9 ريال/رطل[2].

ثالثا: مواد المستعمرات:

استوردت تونس من فرنسا مواد غذائية، اختلفت طبيعتها عن ما صدرته، فتعرف هذه الأخيرة بالمواد المعاشية في حين تعرف الأولى بالمواد النقدية كالسكر والقهوة، وأصلها من المستعمرات، وقد انتشر استعمالها بسرعة، وقدر الاستهلاك السنوي للقهوة بـ1500 قنطار، وسعرها 85-90 ريال/قنطار وفي بعض المرات تتضاعف 3 مرات لأن اليونانيين، الذين يجلبون الحرير إلى تونس، يأخذون القهوة.

أما السكر فبلغ الاستهلاك المحلي بـ 2000 قنطار/سنويا، والسكر هو الأكثر استعمالا في الإيالة، وسعره ما بين 60-65 ريال/قنطار، وتأخذ قوافل بلاد المشرق، وقسنطينة كميات معتبرة من السكر من تونس[3]، وبلغت قيمة ما استوردته تونس من هاتين المادتين سنة 1788-1789م[4].

الجدول رقم 09: يوضح ما استوردته تونس من مادتي القهوة والسكر.

المادة	القيمة/ليرة تورنوا
القهوة	106.000
السكر	108.000

إضافة إلى مواد أخرى كالتوابل، الخمور، الخردوات.

---

1. Thomas Macgill : Op .Cit , p 196.
2. Ibid , pp 200-201.
3. Thomas Macgill : Op. Cit, p 191-192.
4. Paul Masson : Hist des etabliss…,Op. Cit, p 601.

الجدول رقم 10: يوضح قيمة المواد التي تم استيرادها من مرسيليا إلى تونس خلال الفترة الممتدة من 1783-1792م[1].

نوع المادة	أقمشة صوفية	أقمشة حريرية	صوف ليون	صوف اسبانيا	مواد التلوين	سكر	قهوة
قيمتها	200.000	100.000	80.000	850.000	420.000	250.000	160.000

– **الوحدة:** ليرة

نلاحظ أن صوف اسبانيا يأتي في مقدمة الواردات التونسية.

إذا أجرينا مقارنة بين طبيعة الواردات والصادرات بين تونس وفرنسا نصل إلى النتائج التالية:

– من حيث نوعية المواد: أغلب الصادرات مواد أولية، وأغلب الواردات مواد مصنعة.

– من حيث العدد: المواد الموجهة للتصدير أكثر من المواد المستوردة.

– من حيث التنوع: تشمل الصادرات مواد غذائية معاشية، مواد أولية (بحرية ورعوية) ومواد مصنعة. أما الواردات فتشمل مواد غذائية نقدية، مواد أولية تخدم الصناعة، مواد المستعمرات.

والجدير بالذكر أن معظم المواد المصدرة هي تونسية أصلا في حين أن معظم المواد المستوردة غير فرنسية، وهي مواد معاد تصديرها.

والأمر الملفت للانتباه هو حظر تصدير مواد استراتيجية كالأسلحة، الحبال، الأشرعة، سفن النقل للبلاد الإسلامية وطبقت ذلك بعض البلدان المسيحية، منها فرنسا[2]، وقد حصلت تونس على هذه المواد في شكل هدايا، من دول شمال أوروبا "السويد، الدنمارك، هولندا"، وهذا التصرف كان سابقة في تاريخ العلاقات.

وكان الظرف آنذاك هو حربه مع البندقية، كما طلب نفس الهدية من الجالية الفرنسية التي أهدته 10000 قلة من عيارات مختلفة، من ترسانة طولون بموجب أمر صادر عن وزير الحربية الفرنسي[3].

1. Jules Juliany : T2, Op. Cit, p 340.
2. Mongi Smida : Op. Cit, p 10.
3. ألفونص روسو: المرجع السابق، ص 219.

المبحث الثاني: وسائل التبادل التجاري

أولا: الموانئ:

تتميز الموانئ التونسية خلال الفترة 1705-1782م، بضعف قدرتها، يتقاسمها الرياس البحر، وتجارة الحبوب[1]، فرغم شساعة الساحل، لا تملك تونس موانئ جيدة تتناسب مع ضروريات المبادلات التجارية الدولية[2]. ومن أهمها:

– **ميناء بنزرت:** وهو عميق، ويمكنه استقبال السفن الكبيرة[3]، كان ميناء للقرصنة، وتحول إلى ميناء لتصدير الحبوب، وهذا بسبب قربه من الشركة الفرنسية في الرأس الأسود[4].

– **ميناء غار الملح: وهو مشهور بأنه ميناء آمن، وهو الأفضل على كل الساحل التونسي، وجوده فوق مرتفع كبير جعله محميا من الرياح الشمالية، والشمالية الشرقية5، والشمالية الغربية يبعد بـ 6 كلم عن نهر مجردة فيه ورشات لصنع سفن القرصنة ذات الحجم المتوسط والكبير6.**

– **ميناء تونس: إن الوجهة الرئيسية للسفن البروفنسية، هي خليج تونس7**، وصفه سانت جاغفي "saint gervais" في مذكراته:" هو أجمل ميناء رأيته في البحر الأبيض المتوسط، وتمنيت أن أكون رساما كي أرسم هذا المنظر الجميل"[8].

– **ميناء حلق الوادي:** يحمل مكانة ميناء تونس[1]، إذ كان أهم ميناء في الإيالة، بسبب أهميته التجارية، لكنه فقدها بعد الهجوم الفرنسي- الإسباني سنة 1609م، وهو لا يوفر أي ملجأ

---

1. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…,Op. Cit, p 83.

2. Patrick Boulanger : Op. Cit, p 40

3. AbbéRaynal : Op. Cit, p 30.

4. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…,Op. Cit, p 90.

5. Peyssonnel et Desfonstaines : Op. Cit, p 205.

6. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…, Op. Cit, p 90.

7. Patrick Boulanger : Op. Cit, p 40.

8. Saint Gervais : mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l’ancien et nouveau royaume de Tunis, ganeau fils,paris S.D.P, p 112-113.

لسفن القراصنة، وأماكن الإرساء فيه قليلة العمق، ووصفه أحد الرحالة سنة 1700م أنه في حالة سيئة[2].

– **ميناء سوسة:** هو الميناء الرئيسي في الساحل الشرقي، ويمكن للسفن الكبيرة أن تقترب من المدينة، وهو معرض للرياح الشرقية3، بسبب انهيار الرصيف لم يعد المرفأ صالا للمراكب، والسفن الصغيرة التي ترسي على عمق 10 أو 12 مترا، وتجارته مهمة تتمثل في تصدير الزيت نحو مصر، وبلاد المشرق[4].

ميناء صفاقس: هو ميناء آمن يقع إلى الجنوب التونسي، معروف بتجارته مع بلاد المشرق.

واختيارنا لها باعتبارها أهم الموانئ على الساحل الشمالي، والشرقي ومن حيث تهيئتها إلى حد ما، وكونها محمية بحاميات عسكرية، وهي أكثر الموانئ المذكورة في المصادر، والمراجع.

ولا يفوتنا أن نذكر الموانئ الخاصة بتصدير الحبوب خاصة القمح، وهي طبرقة، والرأس الأسود، وهي مستغلة من قبل الأجانب(الجنوبيين، والفرنسين)، خاصة المركز التجاري الفرنسي الذي يندرج ضمن عناصر البحث[5].

ثانيا: السفن وحركة الملاحة البحرية:

- إن الملاحة على السواحل التونسية تواجهها عدة صعوبات، والطريق بين تونس ومرسيليا ليس سهلا خاصة في أوقات هبوب الرياح الشمالية الشرقية، إضافة إلى افتقار الموانئ التونسية gلتهيئة، وبعضها دون عمق كبير، لذلك فضل البروفنسيون استخدام وبشكل واسع السفن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، ونفسر ذلك بـ:

- أنها تتميز بالسرعة لتحقيق الاستفادة القصوى، وأيضا إمكانية الهروب من هجمات القراصنة.

---

1. Peyssonel et Desfonstaines : Op. Cit, p 20.
2. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…,Op. Cit, p 83.
3. Patrick Boulanger : Op. Cit, p 43.
4. Peyssonel et Desfonstaines : Op. Cit, p 34.
5. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…,Op. Cit, p 91.

- أحجامها تسمح لها بالإرساء في أصغر الموانئ، كما أنها تسهل عملية التحميل[1]، ونضيف تفسيرا آخرا وهو في حالة وقوعها في يد الغزاة البحر[2]، أو تحطم السفينة بسبب طبيعة الموانئ التونسية، تكون الخسائر أقل مقارنة بالسفن الكبيرة.

الجدول رقم 11: يوضح أنواع السفن المستخدمة خلال الفترة ما بين1743-1965م وعددها 519 سفينة، والتي انطلقت من ميناء تونس باتجاه موانئ أوروبية في فرنسا، إيطاليا، مالطا، إسبانيا[3].

نوع السفينة	العدد	النسبة المئوية
	250	48,17
بانك Pinque	148	28,52
بارك Barque	57	10,98
بولاكر Polacre كورفات Covette بريقونتان Brigantin شباك Chébec سونولت Senault	64	12,33

– نلاحظ: الاستعمال الواسع للسفن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، وتفوق استخدام سفينةٌ "تارتان".

– الحركة النشيطة للتجارة بين تونس وموانئ أوروبا خاصة(مرسيلياو ليفورنو)، فخلال23 سنة، خرجت من تونس519 سفينة بمعدل22 سفينة سنويا.

الجدول رقم 12: يوضح عدد السفن المبحرة من مرسيليا إلى تونس في الفترة ما بين 1716–1787م، وكان نوعها بولاكر "polacre" وحمولتها حوالي 200 طن.

1. Patrick Boulanger : Op. Cit, p 36.
2. M.H Cherif : povoir et société..., Op. Cit, p 169.
3. Patrick Boulanger : Op. Cit, p 43.

السنة	1776	1777	1778	1779	1780	1781	1782
عدد السفن	16	17	15	10	18	23	29

يمكننا أن نستنتج أنه خلال اثني عشر سنة بلغ عدد السفن التي غادرت ميناء مرسيليا باتجاه تونس331 سفينة.

الجدول رقم 13: يوضح عدد السفن التي أبحرت من تونس إلى مرسيليا[1].

الفترة	1799-1795	1804-1800	1809-1805	-1810 1814	1815	**المجموع**
عدد السفن	64	185	77	37	22	**385**

يمكننا أن نستنتج أنه خلال عشرين سنة، بلغ عدد السفن المبحرة من تونس باتجاه مرسيليا 385 سفينة، بمعدل 16 سفينة سنويا، وما يستخلص من الوثيقتين كثافة حجم النشاط التجاري بين الميناءين.

وباستمرار نكرر التساؤل والاندهاش عن عدم اهتمام إيالات شمال إفريقيا، رغم ارتباطهم بالبحر عن الاهتمام بالأسطول التجاري، فغيابه يكتسي نوعا من الغموض على حد تعبير إيميرت مارسال "Marcel emerit"[2]، بالمقابل كان اهتمام تونس منصبا على البحرية الحربية، لكن أهم هذه السفن:

- الشباك "chebec": هو في الأصل سفينة صيد ذات حجم متوسط، لكنه وقع تغيير في شراعه جعله واحدا من أكثر السفن الحربية المستخدمة في البحرية التونسية في القرن الثامن عشر الميلادي، بسبب سرعتها، ويتكون الشباك التونسي من 22 طلقة موضوعة على الجانبين[3].

- الجمارك:

تتوفر الموانئ التونسية على مراقبة جمركية للسفن المترددة عليها، وتشغل جمارك مكانة معتبرة في التجارة الخارجية للإيالة، فهي مورد من موارد المالية، كما يعطيها حكام

---

1. Lucette Valensi : le megreb… Op. Cit, p 139.
2. Ibid, p 140.
3. Naji Djelloul : les fourtifications cotière…,Op. Cit, p 61.

البلاد قيمة فائقة لأن قسطا من لزماتها[1]، يمول مرتبات الانكشارية، فالقائد وأعوانه راقبوا كل عمليات تفريغ البضائع وشحنها وذلك لاستخلاص الرسوم الجمركية الموظفة عليها[2].

وقد تشكل النظام الجمركي من رسوم دخول وخروج السلع، ورخص خروج بعض المواد، ولزم احتكارية لبعض المنتجات، ومن أهم لزمات الجمارك لزمة الجلد التي احتكرها اليهود.

الجدول رقم 14: يوضح المداخيل المكتسبة من الحقوق الجمركية على التجارة الخارجية[3]:

الفترة	1720-1735	1742-1743
لزمة دار الجلد	20000	57000
التجارة مع البلدان الأوربية	/	40000
التجارة مع البلدان الإسلامية	/	30000
ميناء تونس (لزمة حقوق الميناء)	/	6000
لزمة البقول الجافة	/	4000
لزمة المواشي	/	

الوحدة: ريال تونسي.

في عهد حسين بن علي وجدت لزمة دار الجلد، والرأس الأسود فقط، ومداخلهما تساوي 28000 ريال، وإذا أضفنا المنتج المهم ألا وهو "الحبوب"، فترتفع إلى80000 ريال[4].

في حين إذا قمنا بعملية حسابية تجمع مستحقات الرسوم، واللزم الواردة في الجدول السابق، في فترة علي باشا نجدها 206.000 ريال دون احتساب "الحبوب"، ولا يجب إغفال المدة الزمنية، الفترة الأولى15 سنة والثانية سنة واحدة.

1. كانت لزمة الجمارك ملكا للباشا الذي يؤجرها للباي، وهو بدوره يلزمها لمن يقع عليه اختياره، ولكن في عهد البايات، أصبحت كل لزمات البلاد ملكا لهم. لاسترداده، انظر: - Ibid, p 8.

2. Ibid, p 9.

3. M.H Cherif : povoir et société..., Op. Cit, p 167.

4. M.H Cherif : povoir et société..., Op. Cit, p 167.

على افتراض أن بقية اللزم والرسوم، تضاعفت بنفس النسبة فيما يتعلق بدار الجلد، بالتالي أكيد أنها ستوفر للبايلك بشكل منتظم مداخيل مماثلة، إن لم تكن أعلى من مداخيل القرصنة في أعز فتراتها، وفي أحسن الفرضيات.

وما يؤكد أهمية الجمارك، تهافت أعوان الدولة، والمقربين من السلطة للحصول على لزماتها، ومن أهم اللزامين "الحاج محمد النقبي" الذي باع سنة 1705م، كمية معتبرة من الصوف لأحد الليفورنيين، وتم نقلها عن طريق سفينة فرنسية، وبيعت البضاعة في فرنسا، فاحتج القنصل الفرنسي على ذلك باعتباره حامي مصالح الفرنسيين، وشركة الرأس الأسود[1].

وما يجب ملاحظته أن كسب القائد اللزام، كان من المعالم غير الثابتة، وهو ما يفسر غضب اللزامة إثر الامتيازات الجمركية التي حصلت عليها السفن، والبضائع الفرنسية والبريطانية، والتي بموجبها صارت لا تدفع إلا 3% من قيمة البضائع[2].

ويمكن تقسيم الحقوق الجمركية إلى حقوق ثابتة، منها خاصة معلوم الإرساء المطبق على كل السفن التي تدخل موانئ البلاد، وحقوق غير ثابتة تستخلص حسب قيمة البضائع[3].

انتزعت فرنسا امتيازات جمركية، في المعالم القارة، وغير القارة، حيث أصبحت حقوق الإرساء، 35 ريال بدلا من 72ريال و84 نصري، وتم تخفيض الرسوم الجمركية من 10% إلى 3%، عند دخول وخروج السلع، وعبر عنها الرحالة بايسونال:" أنها مريحة للغاية"[4].

أما الامتياز الأكثر إغراءا، يخص الشركات الفرنسية التي تعاقبت على استغلال المركز التجاري بالرأس الأسود، تشير المادة 13 من معاهدة 1666م "لا تدفع ديوانة أو رسم"، وقراءة للإعفاء في المادة 6: التي تنص على "السفن والسلع الموجهة للتجارة في الرأس الأسود، ولواحقه، لا تدفع أي حق جمركي"، بمعنى أن الإعفاء كان يشمل جميع عملياتها

---

1. Ibid, p 169.

2. بوبكر صادوق: نفس المرجع السابق، ص 9.

3. نفسه، ص 9.

4. Peyssonel et Desfnstaines : Op, Cit, p 45.

الخاصة بالصيد، والتجارة، والنقل البحري[1]، وفي الموانئ الأخرى للإيالة فضلا عن تمتع الشركة بالتخفيضات الممنوحة للتجارة الفرنسية، والمتمثلة في الرسوم الجمركية 3%[2].

في حين لا يتم خروج المواد الغذائية إلا بترخيص من الباي[3]، أو ما يعرف بـ"التذكرة"، وهي عبارة عن وثيقة في شكل "وصل"، مدة صلاحيتها سنة واحدة، كان يصدرها البايلك مقابل رسم مالي[4]، وتتضمن كمية الزيت أو الحبوب المراد شراؤها، وذلك عن طريق القايد، وأثناء استلام التذكرة يدفع التجار جزءا من ثمن السلعة، وغالبا ما يدفعون الثمن كله، قال القنصل الفرنسي في هذا الصدد:" ليس هناك سبب للخوف، أو القلق على سلعتهم، لأنها أحيانا تبقى مدة طويلة عند القياد ويجب انتظار السفن لشحنها، وهي بذلك إذن أو رخصة للتصدير، يكتب فيها الكمية المسموح لها بالخروج، وحقوق الدفع المسدد للبايلك، ولكن منذ أن أصبح الباي كبائع، أصبحت التذكرة أيضا "أمرا للتوزيع"[5].

رغم أن كل المعاهدات نصت على مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص الرسوم الجمركية، إلا أننا نجد أنه من أهم الأسباب التي أدت إلى خنق تلك المحاولات الجنينية لإقامة بحرية تجارية مغربية، بفرض نسبة 40% على السلع المستوردة من طرف الأجانب، وهو الذي أعاق التجار المسلمين بالدرجة الأولى، فأثقل هذا النظام المتعسف كاهل التجار التونسيين، مما أدى إلى تراجع عملياتهم التجارية لانعدام جدواها[6].

فالسياسة التي انتهجتها أوربا عامة، وفرنسا خاصة، انطلاقا من مبدأ المصلحة الوطنية حالت دون مواصلة النقلة النوعية للنظم والأساليب التجارية التونسية، وعرقلت إمكانية اندماج الإيالة في النمط الاقتصادي ذي التوجه الرأسمالي الذي بدأ يسود حينذاك[7]، في حين أن السلطات التونسية عندما حاولت التراجع في نصوص المعاهدات، فإن ميزان القوى لم يعد يسمح بذلك[8].

---

1. Mongi Smida : Op. Cit, p 124.
2. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…,Op .Cit ,p 44.
3. Paul Sebag : Tunis au 17émesiècle ....,p 181 .
4. Y van Debbasch : Op. Cit, p 363.
5. Mongi Smida : Op. Cit, p 127.
6. Paul Sebag : Tunis au 17émesiècle ....,p 191.
7. Rachid Tlili Sallaouti : Op. Cit, p 167.
8. بوبكر صادوق: نفس المرجع السابق، ص 9.

المبحث الثالث: أدوات التجارة الخارجية

تميزت أدوات التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا بالتعدد والتنوع، ورغم الاختلاف والتباين، إلا أنها لم تقف عائقا أمام التجارة، بل استمر التبادل التجاري بين البلدين، ويمكنني حصر هذه الأدوات في النقاط التالية:

أولا: العملات المتداولة:

العملة أساس كل تعامل مالي، كما أنها الوسيلة التقنية لكل تعامل تجاري على المستويين الداخلي والخارجي، وإيالة تونس شأنها في ذلك الشأن الإيالات الأخرى، عرفت تدفقا لعدة عملات أجنبية.

إن وجود العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا، فرض علينا دراسة العملات المحلية، والأجنبية المتداولة في السوق التونسية، وقد ارتبطت تونس كغيرها من الإيالات المغربية بالعملات الأوروبية خاصة الريال الإسباني في تعاملاتها التجارية الخارجية، وكان للشركات التجارية الفرنسية في الرأس الأسود دور في تدفقه، مما جعلنا نتساءل عن انعكاسات هذه الوضعية النقدية على اقتصاد الإيالة؟.

أ. العملات المحلية:

كانت العملات التي تم تداولها في تونس في القرن الثامن عشر الميلادي، في ثلاثة أنواع: ذهبية، فضية، نحاسية[1]، وكانت تضرب في دار السكة[2]، باسم السلطان العثماني، والتي حصلت عليها تونس من حركة التبادل التجاري لطبرقة[3].

ومن القوافل التي كانت تأتي من إفريقيا السوداء[4]، ومن أهم أنواعها:

---

1. Mongi Smida : Op. Cit , p 116 .
2. M.H Cherif : povoir et société..., Op. Cit, p 48.
3. Khalifa Chater : Op. Cit , p 170.
4. Paul Sebag : les monnaies Tunisienne au 17émesiècle in R.O.M.M, N55-56, 1920, p 257 .

1. النقود الذهبية:

وتعرف العملة الذهبية في تونس باسم "السلطاني" أو "سوكان البربري" أو "سوكان المحبوب"[1]، اشتق أسمها من سلطان إسطنبول شكلها دائري، واختلف في وزنها، وقيمتها، وكانت تزن 3.5غ في القرن الثامن عشر الميلادي. كانت قليلة التداول بسبب ندرة الذهب، ولم تستخدم إلا في بعض العملات الداخلية، وفي العلاقات مع بلاد المشرق[2]، وكانت من الصعب إيجادها مع بداية القرن الثامن عشر الميلادي، حيث كانت جزء من الأشياء الثمينة المكنوزة، كما يدل على ذلك ممتلكات كبار الشخصيات التي تم جردها من قبل الباي في نهاية القرن السابع عشر الميلادي[3]، وتمثلت تقسيماتها في النصف، والربع[4].

2. النقود الفضية:

وتمثلت فيما يلي:

- الريال: لقد بقي استعمال الريال الإسباني طيلة القرن السابع عشر الميلادي، وحتى العقود الأولى من القرن الثامن عشر الميلادي، وعندما بدأ البايات الحسينيون بضرب وتقليد القطع الإسبانية، بداية بأجزاء الريال، وكان ذلك في العشرينات من القرن الثامن عشر الميلادي، ثم ضربوا الريال في وقت لاحق، وكان ظهوره حسب دراسة فاريجيا دو كانديا" Farrugia de candia" في سنة 1766م، في عهد علي الباي، في حين وحسب أرشيفات الحبوس، وتقارير القنصلية الفرنسية، كان صكه في الأربعينيات من القرن الثامن عشر الميلادي أي في فترة علي باشا[5]، لذلك اشتق اسمه من التسمية الأجنبية الريال الإسباني[6].

---

[1]. Lucette Valensi !: fellahs tunisiens… Op. Cit, p 320.

[2]. Azzedine Guelluoz : Op. Cit , p 95 .

[3]. Boubaker Sadok : la régence de Tunis…, Op , Cit, p 79.

[4]انظر أشكال العمولات في الملاحق.

[5]. M.H Chérif : introduction de la piastre espagnole riyal dans la régence de Tunis au début du 17ème siècle , in CT, N61, Tunis 1968, p 49.

[6]. Paul Sebag : les monnaies , Tunissienne… , Op. Cit, p 259.

وقد خضع إلى عدة تغييرات في وزنه، وقيمته، حيث كان وزن الريالات القديمة 15غ وربع تقريبا ما يعادل1 فرنك و15 سنتيم، ثم انخفض إلى11غ ونصف ما يعادل 62 سنتيم وربع من العملة الفرنسية، ومن اهم تقسيماته الخروبة التي تزامن صكها مع مجيء السلطان العثماني مصطفى خان سنة 1774م[1].

- الناصري: يعرف أيضا "بالريال الناصري" أو "الريال التونسي"[2]، استخدم في العملات اليومية وهي عملة مربعة، كان وزنها في عهد حسين بن علي0.450غ، واسمها نسبة إلى السلطان الموحدي الرابع محمد الناصر، وقد ضربت لأول مرة سنة 1212م بمناسبة زيارته إلى تونس.

وكانت قيمته ثابتة أمام الريال طيلة القرن الثامن عشر الميلادي حيث نجد 1 ريال يساوي 52 ناصرري[3]، وكانت تقسيماته النصف، والربع، كما يمكن اعتباره إحدى تقسيمات الريال، استعملته المؤسسات التجارية الفرنسية في دفع اللزم، والمستحقات، وقضاء المشتريات[4].

3. النقود النحاسية:

تتمثل في الفلس، والفلس الرقيق[5]، اسمها مشتق من كلمة فوليس "Phollis"، وهو اسم عملة بيزنطية يونانية، شكلها دائري، سماها التجار الأوروبيون بورب "bourbe" بالنسبة للفلس، وببوربين "bourbine" بالنسبة للفلس الرقيق تصنع من النحاس المستورد، ورغم انخفاض قيمتها ووزنها، كان استعمالها واسعا في المبادلات الداخلية خاصة شراء المنتجات الاستهلاكية[6].

الجدول رقم 15: يوضح قاعدة التكافؤ للنقود التونسية[7]:

---

1. Lounis Frank : Op. Cit, p 217.
2. Mongi Smida : Op. Cit, p 116.
3. M.H Chérif : introduction..., Op 46.
4 .Boubaker Sadok : l’économie de traite…, p 62.
5. R.Dusgate : Notice sur poid, mesures et monnaies de Tunis et leur rapport avec ceux de Frans et d’Angleterre, Barrois l’ainé libraire, Paris 1832, p 19.
6. Paul Sebag : les monnaies , Tunissienne… , Op. Cit, p 261.
7. R.Dusgate : Op. Cit, p 19.

1 محبوب	4.5 ريال
1 ريـــال	16 خروبة
1 خروبــة	3.25 ناصري
1 نـــاصري	02 فلس
1 نـــاصري	12 فلس رقيق
1 فلـــس	06 فلس الرقيق

أ- العملات الأجنبية:

تميزت بالتعدد، والتنوع، وقد ساهم في تدفقها الشركات الفرنسية من أهمها:

- الريال الإسباني: وهو العملة الأعلى تصنيفا، وكان مطلوب لدى التونسيين في عمليات الدفع[1]، وقد ساعد على غزوها لأسواق بلاد المغرب وتدعيم قيمتها، تهاطل المعادن الثمينة من العالم الجديد منذ القرن الخامس عشر الميلادي، وحتى القرن السابع عشر[2]، وقد ساهم في انتشارها، وسيطرتها على الأسواق وجود معامل مختصة في صنعها بمرسيليا، جنوة، وبيزا، تزود أسواق التعامل النقدي في المدن الرئيسية لبلاد المغرب، وهران، تونس، سبته[3].

إضافة إلى عملة السوكان البندقي، التي كانت متداولة طوال القرن 18م، وحتى القرن التاسع عشر الميلادي[4]، خاصة لدى الحجاج[5]. أما النقد الفرنسي فكان ناذرا ما يجلب إلى تونس، وكان استخدام العملات المحلية بين البروفنسيين، والتونسيين[6]، إضافة إلى الريال الإسباني.

---

1. Lucette Valensi !: fellahs tunisiens… Op. Cit, p 320.
2. M.H Chérif : introduction..., Op , Cit, p 50.
3ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي الجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، . المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985، ص196,
4. Lucette Valensi : fellahs tunisiens… Op. Cit, p 320.
5. F.Rebuffat : Op. Cit, p 28.
6. Mongi Smida : Op. Cit, p 119.

كانت هذه العملة في تونس، كما في الجزائر والمغرب، دولار النظام القديم[1]، وغم أنها كانت عملة أجنبية، فإنها قامت بدور العملة الوطنية، لأنها كانت الأداة النقدية الرئيسية لأكثر من قرن من الزمن حيث دخلت إلى تونس سنة 1630م، واستمر العمل بها حتي العقود الأولى من القرن الثامن عشر الميلادي[2]. وقد تعددت أوجه استعمالها في أسعار المواد المصدرة والمستوردة، افتداء الأسرى المسيحيين، وفي الضرائب، وفي دفع رواتب الجند[3]، وكانت مصادر تدفقها القرصنة خاصة في القرن السابع عشر الميلادي، ومجيء المهاجرين الأندلسيين، ثم العلاقات التجارية مع الشركات الفرنسية[4].

إضافة إلى عملة السوكان البندقي، التي كانت متداولة طوال القرن الثامن عشر الميلاد، وحتى القرن التاسع عشر الميلادي[5]، خاصة لدى الحجاج[6]. أما النقد الفرنسي فكان ناذرا ما يجلب إلى تونس، وكان استخدام العملات المحلية بين البروفنسيين، والتونسيين[7]، إضافة إلى الريال الإسباني.

ثانيا: تجارة النقد ودور الشركات الفرنسية:

كان المركز التجاري الفرنسي في الرأس الأسود أهم نقاط توريد العملات الأجنبية خاصة الريال الإسباني، الذي كان مظهرا هاما للنشاط النقدي للشركة الملكية الإفريقية في جميع وكالاتها في الإيالات المغاربية، ولم يكن بالنسبة لها عملة بقدر ما كانت سلعة تصدرها فرنسا، ففي أرشيفات الشركة نجد سجلات تسمى بـ "سجلات الريالات"، والتي تشير إلى دخولها وخروجها كسجلات منتجات الأخرى، التي تسجل فيها الموارد المصدرة، والموارد المستوردة من مناطق الامتيازات، وقد واجهت الشركة صعوبة في توفيرها منذ سنة 1742م، توقف صكها في سنة 1728م[8] .

---

1. F.Rebuffat : Op. Cit, p 26.
2. Boubaker Sadok : l’économie de traite…, p 26.
3. Paul Sebag : les monnaies , Tunisiennes… , Op.Cit, p 259.
4. M.H Chérif : introduction..., Op, Cit, p 50.
5. Lucette Valensi !: fellahs tunisiens… Op. Cit, p 320.
6. F.Rebuffat : Op. Cit, p 28.
7. Mongi Smida : Op. Cit, p 119.
8. F.Rebuffat : Op. Cit, p 26.

كما صدرت فرنسا عبر الرأس الأسود إلى تونس أنواع أخرى من العملات ، ففي 12 ماي 1734م، وصل إلى تونس عبر بنزرت كيس به 100 سوكان بندقي، وكيس آخر به 1350 سوكان بندقي لتصريفها إلى الناصري.

وفي أفريل 1741م بعث مدير المركز بالرأس الأسود مبلغ 2400 ريال إشبيلي، والذي صرفه إلى 4100 ريال ناصري[1]، فكان المكسب المحقق هو58.53%، وكان الصرف إما مباشرة لدى وكلاء البايلك، أو لدى تجارة الباحة، وبنزرت، وتونس، وتزامنت فترات الانتعاش لهذه التجارة مع انطلاق قوافل الحج، وأيضا وصول القوافل إلى تونس أو خروج القوافل البحرية نحو بلاد المشرق، وقد حققت الشركات التجارية الفرنسية في الرأس الأسود الأرباح التالية[2]:

اسم الشركة	الفترة الزمنية	الأرباح	المعدل السنوي
الشركة الافريقية	1718-1713	97982 ريال	16330
شركة الهنود	1728-1719	362304 ريال	36230

لقد انطوى هذا التدفق النقدي للريالات على مفارقة بارزة بالنسبة للإيالة:

- **الانعكاسات الإيجابية:** كانت الشركات الفرنسية مصدرا للتدفق النقدية، كما دعمت المخزون المعدني للإيالة، وقدمت سيولة نقدية لسكان الإيالات المغاربية المتعاملين مع الرأس الأسود[3].

- **الانعكاسات السلبية:** تدهور القطع النقدية المحلية لذلك قام حسين بن علي بالتحرير النقدي سنة1714م، بمنع استخدام الريال الإسباني في المعاملات الداخلية، وإجبارية استخدام الناصري المحلي[4]، تفاقم الأزمة النقدية عمق التبعية النقدية للإيالة في الخارج.

عرفت النقود التونسية حركة عكسية أي خروجها من تونس نحو فرنسا في شكل تلاعبات احتيالية، التي لم تكن حركة هامشية بل كانت نشيطة تمارس على درجة عالية من

1. Boubaker Sadok : l’économie de traites…, p 26.
2. Ibid , pp 61-62.
3. Ibid , p 63.
4 M.H Cherif : povoir et société..., Op. Cit, p 84.

قبل بعض الشركات التجارية المرسيلية الأكثر شهرة، كشركة الأخوة رو " Roux Frères"، التي تركت في سجلاتها إشارات دالة على أهمية هذه التجارة.

الجدول رقم 17: يوضح قيمة النقود التي خرجت من تونس نحو مرسيليا من قبل شركة الإخوة رو مابين 1772-1790م[1]:

التاريخ	القيمة	طبيعة العملة
سبتمبر 1772	1498	سو كان محبوب
جوان 1773	600	/
/	107	سو كان بندقي
ماي 1776	45	/
جوان 1777	112	سو كان محبوب
جانفي 1784	389	ريالات اشبيلية
فيفري 1784	500	سو كان محبوب
سبتمبر 1788	1215	ريالات قوية
مارس 1789	820	ريالات اسبانية
جوان 1789	722	/
أوت 1789	27	الأرباع= 93 قطعة ذهبية
ديسمبر 1789	3221	ريالات قوية
مارس 1790	340	/

يمكننا أن نستنتج من الجدول خروج مختلف العملات المتداولة في تونس سواء محلية أو أجنبية، ومجموعها 2710 سو كان محبوب و6807 ريالات بمختلف أنواعها و152 سوكان بندقي، إضافة إلى 93 قطعة ذهبية.

كانت حركة نشيطة هدفها استنزاف المعادن الثمينة الفضة، الذهب. وهذه الأرقام خاصة ببيت تجاري واحد، وفي فترة محددة لنا أن نتخيل حجم النقد المصدر من قبل جميع البيوت الفرنسية طيلة القرن الثامن عشر الميلادي باتجاه مرسيليا، ناهيك عن النقد المصدر اتجاه ليفورنو، وبقية موانى المتوسط، إذن كانت إيالة تونس أمام خطر توقيفها من مخزونها من المعادن الثمينة الذهب والفضة[2].

حركة أخرى ليست أقل منها خطورة وهي تزييف الريالات، بحيث أخرج البروفنسيون من تونس الريالات جيدة قاموا بتغييرها، ثم أعادوا إرسالها إلى بلدها الأصلي،

1 Mongi Smida : Op. Cit, p 119-120.

2. Mongi Smida : Op.Cit, p120

وحتى الريال الناصري تعرض للتزييف، وكان في مرسيليا سوق للريالات مقطوع التي فقدت جزء من قيمتها، وقد كانت عمليات التهريب والتزوير ممارسات شائعة في هذه الفترة[1].

ألحقت أضرارا باقتصاد الإيالة، وهذا ما يفسر رفض التونسيين لهذه الريالات وتمسكهم بالتعامل بالنقود الإسبانية، مما أدى إلى رواجها على حساب العملات المحلية.

ثالثا: الأوزان، والمكاييل، والأطوال:

تتنوع الأوزان، والمكاييل حسب الاستعمال، ونوع السلعة، ومنطقة تواجدها وهذا ما يدعونا إلى توضيحها، جعلنا نحاول إيجاد ما يقابلها. وما تلاحظ في الدراسات التي تناولت هذه المواضيع أن التحولات كانت بالكيلوغرام.

والجدير بالذكر أن دراسة هذه التقنيات ليس أمرا سهلا، ومن الصعب ضبطها بشكل دقيق، وهو ما جعل المؤرخين يواجهون عدة إشكاليات وصعوبات عند تناولهم لهذا النوع من الدراسات.

1. الأوزان:

إن الوزن بوحدة 100 كيلوغرام نجده في تسميات متشابهة في البلدان المتوسطية. يعرف في جنوة بالكنتارو"Cantaro"، وبالكنتال"Quintal" في مرسيليا، وبالقنطار "Quintar" في البلدان الإسلامية، وحتى تسميات أجزاءه ذات صلة ببعضها كالرطل، روطون، وروطالو، وأكد التاجر نيكولا برونجر"Nicolas Beranger"، في سنة 1699م التكافؤ التالي بين وزن مرسيليا، ووزن تونس، أن 100 روطون في تونس يعادلها في مرسيليا 124-125 رطل مرسيلي، فإذا كان القنطار في مرسيليا حوالي 40 كغ، والرطل 400 كغ[2]، فإن القنطار في تونس حولي 50 كغ، وروطون تونسي 500 كغ[3]، وانقسم الرطل إلى 16 أونس"once"، "أوقية"[4]، ونميز ثلاث أنواع من الرطل في تونس:

---

1. Ibid ,121.

2: إذا أردنا موازنة 100 رطل مرسيلي، يقابله 80 رطل تونسي.انظر.

- Thomas Macgill : Op. Cit, p 147.

3. Boubaker Sadok : poid et mesures dans la régence de Tunis zu 17ème siècle : le Riyl, le Qafis, le Mtar in turcica ;T16, édictions peetrs ; Paris 1984, p 158.

4. Thomas Macgill : Op. Cit, p 147.

- الرطل العطاري: نجد منه 16 أوقية، استخدم لوزن كل أنواع الأدوية، المواد الثمينة، المرجان، المسك، الأفيون، العطور، وأيضا لوزن المعادن كالحديد، والرصاص، والقصدير، والنحاس، وعندما يستخدم لوزن الذهب والفضة، يقسم إلى القيراط والمثقال[1]. وهي أوزان صغيرة.

أ. الرطل السوقي: نجد به 18 أوقية، استخدم لوزن اللحوم، الزبدة، الصابون، الزيت، العسل، الزيتون، الفواكه الجافة بجميع أنواعها.

ب. الرطل الخضاري: نجد به 20 أوقية، استخدم لوزن جميع أنواع الخضروات، والفواكه الطازجة.

ت. القنطار: فنجده في ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: يساوي100 رطل، ويستخدم لوزن كل السلع باستثناء الحديد، القطن الخام والصوف.

- النوع الثاني: يساوي110 رطل لوزن الصوف و القطن الخام.

- النوع الثالث: يساوي150 رطل يستخدم لوزن الحديد، والقطن المغزول[2]

الجدول رقم 18: يوضح أنواع الرطل التونسي ووزنه خلال القرن18م[3]:

التسمية التونسية	كتابتها بالفرنسية	وزنها
رطل عطاري	Livre attary	506-880 غ
رطل سوقي	Livre soucky	568-445 غ
رطل خضاري	Livre khaddary	639-453 غ

2. المكاييل:

إن المكاييل المستخدمة في التبادلات التجارية بين تونس، وأوروبا هي:

- مكيال المطر"Mtar"، بالنسبة للزيت

1: القيراط في الأوزان العشرية 2.670 عشري غرام، والمثقال 4.169 عشري غرام. انظر:
- Lounis Frank : Op. Cit, p 217.
2. Lounis Frank : Op. Cit, p 217., p 186.
3. Dusgate : Op. Cit, p 07.

- مكيال القفيز "Qafiz"، بالنسبة للقمح[1]، وقد استخدمت جرة كبيرة من الطين تم علاجها من الداخل، تحافظ على الزيت لأكثر من سنة، لكن استعمالها كان غير شائع في حمولات السفن المتجهة نحو الموانئ الأوربية، واقتصر استعمالها على تعبئة الزيت المصدر نحو بلاد المشرق.

ونشير إلى حاوية التعبئة الأخرى، مصنوعة من جلد الماعز، والتي عرفت بـ"القربة"[2]، ويختلف مكيال الزيت من منطقة إلى أخرى حسب المناطق المنتجة والمصدرة لهذه المادة.

ورغم أن مطر سوسة أكبر من مطر تونس إلا أن الحسابات الأجنبية تتم حسب مطر تونس وأن الميلرول[3]، يحتوى على 2.5 مطر.

الجدول رقم 19: يوضح تطور مطر الزيت و توزيعه الإقليمي ما بين 1700-1763م[4]

السنة	المنطقة	الوزن	المؤشرات
1701	غار الملح	16.6 كغ	34 رطل
1701	تونس	16 كغ	32 رطل
1763	تونس	17.1 كغ	3.5مطار=1 ميلرول
1700	سوسه	20 كغ	30-40 رطل
1701	سوسه	20 كغ	40 رطل
1700	المنسيتر	18.5 كغ	37.04 رطل تونسي
1700	صفاقس	18 ر	36 رطل

إن المقارنة بين مطر وميليرول، تسمح لنا بتشكيل وزن قياسات تونس انطلاقا من وحدات أجنبية: بالنسبة لمكيال تونس: 1 ميلرول يساوي 3,75 مطر، من وزن 32 رطل تونسي أي120 رطل أو 60 كغ، بمعدل 16 كغ للمطر الواحد، بالنسبة لسوسة 1 ميلرول يساوي 3 مطر من وزن 39-40 رطل أي 58,5 كغ-60 كغ بمعدل 19,5كغ-20 كغ للمطر الواحد[5].

---

1. Patrick Kelly : le cambiste univeral traité complet des change monnaies Poids et mesures2T ,imprimerie de rignoux,ParisS.D.P,p415.
2. Dusgate : Op.Cit,p07.
3. هي وحدة قياس مرسيلية تقاس بها السوائل كالخمر، والزيت وغيرها1ميليرول يعادل 64.33لتر.انظر: - Patrick Kelly,Op.Cit,p415.
4. Boubaker Sadok : poid et mesures….Op.Cit, p170-171.
5. Boubaker Sadok : poid et mesures….Op. Cit, p 164.

الجدول رقم 20: يوضح التكافؤ بين المطر، والميلرول[1]

السنة	الميلرول	ما يقابله بالمطر	ما يعادله بالكغ
1731	1 الميلرول	3 أو 3/1	18 كغ
1763	1 الميلرول	3 أو 2/1	17,4 كغ

أما مكيال القفيز فقد خضع لعدة تغييرات في الفترة الحديثة، نستدل بالأرقام التالية:

- في السنة 1766 تراوح ←——— 313,5 -360,3 كغ.
- في السنة 1782 تراوح ←——— 313.5 -385.4 كغ.

وقد بقيت العلاقة بين أجزاءه ثابتة، فالقفيز ينقسم إلى 16 ويبة[2]، والويلة إلى 12 صاع، ويمكن أن نفسر ارتفاع وزن القفيز بأسباب تقنية، أو ما يسمى بـ" المقياس الكامل" الذي يشكل مخروط يرتع نحو الأعلى أما إذا كان ممسوحا فيؤثر ذلك على الوزن، أو بسبب ظروف السوق، ونوع الموازين المستخدمة سواء في السوق، أو في الجمارك، إضافة إلى احتمال تدخل رسمي من البايلك لتعديل مكيال القفيز مثلما حدث في السياسة النقدية[3].

الجدول رقم 21: يبين وزن القمح في الفترة ما بين 1701-1815م[4]

السنة	المقياس و الوزن	الوزن بالكغ
1701	2-213 شحنة	320 كغ
1729	800 رطل وزن دوماك	391.6 كغ
1731	3 معايير كيلة للرأس الأسود	324 كغ

ويختلف مكيال القفيز من منطقة إلى أخرى، نجد قفيز مدينة تونس هو أصغر مكيال، وقفيز باجة ضعفه مرتين[5]، وقفيز الكاف ثلاث مرات[6]، كما تم اعتماد معايير كيليه جديدة

---

1. Ibid , 66.

2. التقسيم إلى 16 جزء هو تقسيم مشترك بين قياسات الأوزان، والمكاييل والعملات في إيالة تونس، فالقفيز ينقسم إلى 16 ويبه، ومطر إلى16 صاع والرطل إلى16 أوقيه، والريال إلى 16 خروبة. للاطلاع انظر:
- R.Dusgate : Op. Cit,p19.

3. Boubaker Sadok : poid et mesures….Op. Cit, p 162-163.

4 Boubaker Sadok : poid et mesures….Op. Cit, p 168-169.

5. Douard Gesselin : petit gide de l’etranger à Tunis, Librairie de marle,Paris1869,p45.

6. Boubaker Sadok la régence de Tunis….Op.Cit, p71..

في المركز الفرنسي في الرأس الأسود، والتي كانت مناسبة لبائع الحبوب[1]، سمي ب"مكيال الرأس الأسود" أو " المكيال المغربي"، أقل من قفيز تونس(310كغ/320كغ)[2] ، وهو ما يعادل 3 حمولات و نصف حمولة مرسيليا[3]. وكانت حمولة مرسيليا 120 كغ و الكيلة 110 كغ[4].

3. الأطوال:

سمي المقياس المستخدم في قياس الأطوال في تونس بالبيك "Pik" أي الذراع[5]، و كان في ثلاث أنواع[6]:

- **ذراع الهندازي** "Deraa el hendazeh": يعادل في المقاييس العشرية 673 ملم، استخدم لقياس القماش، والأقمشة الصوفية.

- **ذراع التركي "Deraa el tourky":** يعادل في المقاييس العشرية637 ملم، استخدم لقياس الأقمشة الحريرية، والأقمشة الخيطية.

- **ذراع العربي "Deraa el araby":** يعدل في المقاييس العشرية 488 ملم، وسمي بالذراع البلدي، أو ذراع بدون نعت، استخدم لقياس الأقمشة القطنية[7].

أما مقياس المسافة المستخدم في تونس هو الميل، والذي يعادل 1300 متر[8].

---

1 . بوبكر صادوق: بعض مظاهر التأثير الاقتصادي للشركات التجارية بالرأس الأسود على الإيالة التونسية خلال 1660م-1741م في م ت م ،ع 39-40،تونس1985، ص 611.

2. Boubaker Sadok l’économie de traité….Op. Cit, p 45.

3. Lounis Frank : Op. Cit, p 88.

4. Mongi Smida : Op.Cit, p 127.

5. Thomas Macgill : Op. Cit, p 147.

6. بوبكر صادوق: المرجع السابق، ص 116.

7. Edourd Gasselin : Op. Cit, p 46.

8. Ibid, p 47.

خلاصة الفصل

ومما تقدم يمكننا القول:

- تشابه العلاقات الاقتصادية من حيث بنية التجارة وطبيعة التبادل التجاري الحالي، بلدان الضفة الجنوبية المصدرة للمواد الأولية، وبلدان الضفة الغربية المصدرة للمواد المصنعة مع اختلاف في نوعية المواد المشكلة لهذه البنية.

- ضعف تهيئة الموانئ، رغم إشراف تونس على الواجهتين البحريتين الشمالية والشرقية وظهور نوع من التخصص، إذ تتعامل مع الموانئ الشرقية تجاريا مع بلاد المشرق، والموانئ الشمالية مع أوروبا. ويلاحظ الاستعمال الواسع للسفن ذات الحجم الصغير، والمتوسط لارتباطها بحركة الملاحة في البحر المتوسط وحجم التجارة.

- تدفق العملات الأجنبية خاصة الإسبانية على تونس في النصف الأول من القرن الثامن عشر بسبب ارتباط النشاط التجاري بهذه العملة، مما كشف عن ضعف النظام النقدي للإيالة، والتبعية في مجال النقد للخارج، إضافة إلى حركة عكسية للنقود، والمتمثل في خروج العملات المحلية خاصة الفضية مما ساهم في تفقير الإيالة من مخزونها المعدني.

- لم يشكل تعدد وتنوع أدوات التجارة، واختلاف الموازين والمكاييل والأطوال عائقا أمام التجارة الخارجية لتونس مع فرنسا.

- قلة الواردات مقارنة مع الصادرات، مما يدل على عدم غزو لبضائع الأوروبية لأسواق الإيالة، في حين تبقى الأسلحة من الموارد المحظورة في عملية التصدير إلى تونس. ونسجل إتباع فرنسا لسياسة حمائية بمنع دخول الشاشية التونسية، مما يدل ذلك على السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل فرنسا.

الخاتمـــــــة

في ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة نتائج و ملاحظات لخصناها كما يلي:

1. كانت العلاقة بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط غير متكافئة وأهم ما ميزها المعاهدات الخاصة بالسلم والتجارة.
2. ربطت فرنسا علاقات متينة مع إيالات شمال إفريقيا بهدف تعويض خسائرها في أمريكا والهند، وذلك بضمها لجزيرة كورسيكا حتى تكون محطة لسفنها نظرا لموقعها القريب من بلاد المغرب على الطريق البحري المؤدي إلى بلاد المشرق.
3. محاولة فرنسا ضم جزيرة طبرقة ذات الموقع الإستراتيجي والذي يسهل من خلاله مراقبة كامل الساحل التونسي الجزائري،لكن ثمن ذلك كان باهظا إذ فقدت وكالتها التجارية في تونس "الرأس الأسود".
4. استنزاف خزينة الدولة الفرنسية إثر تورطها في حروب في أوربا، ما دفع لويس الرابع عشر إلى تغيير سياسته في شمال إفريقيا وإتباعه سياسة تجارية متأثرا بتوجيهات وزيره كولبير.
5. تراجع الجهاد البحري في البحر المتوسط (عدا فترة الحروب النابليونية) وبذلك ارتبط الاقتصاد بالتجارة السلمية بفضل المعاهدات المئوية والاتفاقيات التجارية.
6. الوضع الذي فرصته هذه المعاهدات مما جعل العلاقات التونسي الفرنسية خلال القرن الثامن عشر تتميزت بالتوازن السياسي.
7. الجهاد البحري المغاربي لم يكن إلا عملية دفاعية نظرا إلى إجهاض المحاولات التجارية المغاربية من قبل نظام مالطا بإيعاز من فرنسا.
8. تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فقط في بعض العلاقات كالتمثيل الدبلوماسي،والتجارة التونسية في فرنسا.
9. حيوية التجارة بين مينائي تونس و مرسيليا وهو ما دلت عليه حركة السفن الكثيفة بين المينائين.
10. تبعية النقل البحري للإيالة للسفن الأجنبية، وفي مقدمتها السفن الفرنسية فهناك جملة من العوامل أهمها العداء الذي تكنه الأوساط التجارية المرسيلية منع تكوين أسطول تجاري تونسي وخنق المحاولات الجنينية التي ظهرت أواخر القرن الثامن عشر.

11. تبعية الإيالة للخارج في مجال النقد، تجسد ذلك في رفض السكان التعامل بالعملات المحلية التي فقدت مصداقيتها وإقبالهم على العملات الإسبانية.
12. اعتماد صادرات الإيالة على المواد الفلاحية و البحرية ،أي على المواد الأولية فقط وعدم إدراكها للثورة الصناعية التي ميزت التحول الاقتصادي في أوروبا الغربية مع منتصف القرن الثامن عشر.
13. تغييب التجارة التونسية عن حركية التجارة مع أوروبا، واقتصارها على التبادلات التجارية مع بلاد المشرق بسبب نظام الاحتكار من ناحية وعدم وجود أسطول تجاري من ناحية أخرى.
14. ظهور فئة التجار التونسيين في شكل تكتلات عائلية مع بداية القرن التاسع عشر وسعيها للحصول على الثروة التي تركزت في يد طبقة معينة.
15. سيطرة التجار المرسيليين على التعامل التجاري الخارجي لتونس مع فرنسا وسيطرة اليهود على التعامل مع ميناء ليفورنو وكأن هؤلاء الشركاء التجاريون قد اقتسموا أهم الأسواق الأوربية فيما بينهم.
16. آفاق التوسع التجاري وأبعاده الاستعمارية من خلال سلسلة من الشركات التي اصطفت على الساحلين التونسي والجزائري تمهيدا لبداية مشروع استعماري.
17. سيادة النظام الاحتكاري على الإنتاج الفلاحي والبحري، وحتى التبادل التجاري، سواء من طرف الباي وكبار الشخصيات، أو الأجانب (الشركات الفرنسية)، وهذا من شأنه أن يضر باقتصاد الإيالة التي تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية.
18. رغم التبعية لا يمكن إنكار الحركية التي أدخلتها التجارة الخارجية بتونس على القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والحرف.

الملاحــــق

الملحق رقم 01: معاهدة 24 جوان 1781 م[1]:

(1) الأرشيف الوطني التونسي.Bis. الوثيقة رقم 03، الحافظة رقم 0186، الملف رقم 1055 ،

La Compagnie Royale d'affrique s'engage a garder pendant six années consecutives le privilege exclusif de la Peche du Corail, apres lequel terme elle sera la maitresse d'y renoncer si elle n'en retire pas les avantages qu'elle se promet, et les Parties Contractantes dans le Cas de cette résiliation n'auront aucune espece de dedomagement a se demander reciproquement pour cause de perte ou profit relatifs a cette apalte. et si la [illegible]

avantage apres les dus dites six années revolües il sera fait un nouveau traité pour dix autres années.

Article troisieme

Et Comme il est necessaire pour l'exploitation de la Peche du Corail que la Compagnie Royale d'affrique ait des Etablissements en deça et en dela du Capbon, le Gouvernement de Tunis lui permet d'etablir des Comptoirs dans les deux endroits de la Côte qui lui paroitront les plus Commodes et d'y faire resider ses agents en payant toute fois le Loyer des maisons et magasins.

شرط ثاني

ذكر اولنان صيد مرجان التزامي التي سنه مقداري تجار فرانسزلرك ذمتلرنده اولوب اكر بو خصوص سببيله
كندولره ضرر وخسارت حاصل اولورسه كه بو التي سنوات متواليات مرورندن صكره التزام مذكوري
ابطال ايدرلرسه جانبيندن فايده وياضرر وخسارت ايچون برنسنه طلب اولنميه واكر خاطرلرينه
الدرسه اون يللق قدر ديكر شروط واتفاق نامه يازيلور واكر صيد مرجاني التي سنه دن

شرط ثالث

صيد مرجان خصوصي ايچون تونس مملكتنك شرق وغربي سمتلرنده خانه ومخزن اقتضا ايتمكله طرف دولت
تونسيه دن فرانسز بكلك تجارلره اذن واجازت اولنمشدر كه شرق وغرب سمتنده ديلدكلري يرلرده
ايكي خانه ومخزن استكرا ايدوب كندو وكلالرين نصب ايده لر وكرايه ويره لر

Article Quatrième.

Les Agents de la Compagnie Royale d'affrique jouiront dans les lieux de leurs etablissements avec toute la tranquilité et sureté qui leur est necessaire des mêmes privileges accordés au Consul de l'Empereur de France resident a Tunis et ils pourront faire dans leurs maisons l'Exercice libre de la Religion Chretienne sans que personne puisse les inquieter a ce Sujet mais il ne leur sera pas permis de sonner les cloches, ni de chanter de façon a etre entendu des passants

Article Cinquieme

S'il arrive quelque Proces, ou Discussion entre un Musulman et les agents preposés par la Compagnie Royale d'affrique, ou quelques autres personnes attachées a leurs Services, l'affaire sera par l'Entremise du Consul de l'Empereur de France portée au Tribunal du Pacha de Tunis ou elle sera jugée definitivement et pour cet objet il sera expedié des Ordres a tous les Gouverneurs et Kaids de ce Royaume afin qu'ils n'en pretendent point cause d'ignorance

شرط رابع

ومذكور فرانچه بكلك تجارلری طرفندن نصب اولنان وكيللری ساكن اولدقلری يرلرده آسوده حال
ومرفه البال اولوب محروسهٔ تونسده مقيم اولان فرانچه باليوزينه رعايتی موجب كندولره وخی
رعايت اولنمغله كندو خانه لرنده نصاری دينجه عبادتلرينه كيمسه مداخله وتعرض ايلميه لكن طلع كم
ناقوس وصونلری علی اواز ايله اولميه

شرط خامس

واكر تجار مذكورلرك وكيللری ياخود كندولرن تابع آدملری وكمجيلری بر مسلمان ايله دعواسی واقع
اولورسه تونس محروسه ده مقيم فرانچه باليوزينك معرفتيله پاشای مشار اليه طال بقاه حضورلرينك
حضور عاليلرنده فصل اولنمق بابنده جمله حكام وقايدلره تنبيه وتأكيد اولنه

Article Sixième

Le Gouvernement de Tunis s'oblige d'accorder la plus ample protection aux Bateaux et aux matelots destinés a la Pêche du Corail, et dans le cas ou ces bateaux soit par le gros temps, soit par manque de Provisions, seroient forcés d'entrer dans quelque Port de ce Royaume, il leurs sera accordé tous les secours dont ils pourront avoir besoin, et il ne leur sera demandé aucun droit d'ancrage —

Article Septième

il ne sera exigé aucun droit de Douane pour les Coreaux qui seront déposés dans les magasins des agents de la Compagnie Royale d'Affrique soit a l'entrée soit a la sortie, et de meme tous les agrets et ustenciles necessaires pour les bateaux, ainsy que le vin et autres provisions de bouche soit qu'elles viennent de France, soit qu'elles soient achetées dans les marchés de ce Royaume seront exemptés de tout droit de Douane et de tous autres droits —

شرط سادس

صید مرجانه تعیین اولنان قایقلری وکمیجیلری دولت تونسیه دن حمایت وصیانت اولنوب شدت روزکاردن ویاخود ذخیره اقتضاسندن تونس مملکتنك برلیمانه کیردکلری وقتده رعایت تام ایله مقبول اولوب انکراج اسمیله دمور اجلیجون طلب اولنمیه

شرط سابع

ذکر دن چیقاردقلری مرجانی وکاویه فرنچه لولرك مخزنلرینه دخول واخراجنده کمرکجی طرفندن ممانعت اولنوب کمرك طلب اولنمیه کذلك صید مرجانه تعیین اولنان قایقلری وکمیجیلری فرانچه دن کلن ویا تونسده اشترا اولنان صابون الیسان آلات وذخیره لری ومأکولات ومشروباتلری کمرکدن وسایر عوایددن معاف اوله لر

Article huitième

Les bateaux et les matelots destinés à la pêche du corail ne seront jamais détenus dans les ports pour raison d'armement de Corsaire ou sur tout autre prétexte et si quelque Corsaire, soit en mer soit dans les ports de ce Royaume venoit à occasionner du trouble ou du domage aux susdits bateaux il sera sévèrement châtié eu égard aux preuves du fait et lorsque les susdits bateaux entreront dans quelque ports de ce Royaume, il leur sera libre d'acheter [illegible]

pour le droit d'ancrage.

Article neuvième

Si la Régence d'Alger venoit à prendre quelque ombrage relativement à la conclusion du traité de ce privilège, son Excellence le très Magnifique Pacha de Tunis s'engage à interposer ses bons offices pour rétablir la bonne harmonie qui règne entre la dite Régence d'Alger et la Compagnie Royale d'Affrique dans le cas toutefois qu'elle voudroit accepter sa médiation.

شرط ثامن

مرجان صيدينه تعيين اولنان قايقلري وكميجيلري دولت تونسيه دن حمايت وصيانت اولوب قورصان
دونانمه سي سببيله وجها من الوجوه كنده ابسلرندن منع وتعويق اتميه لر واكر قورصانلردن بريسو
دكزده ويا تونس ليمانلرنده مزكور قايقلره ضرر ايدرسه بعد الاثبات حقندن كلنه واكر
مزكور قايقلر محروسه تونس ليمانلرندن [illegible] اقتضاسندن [illegible] ويا خود [illegible]
[illegible]
انكراج نامنه تمبور [illegible] طلب اولنميه

شرط تاسع

واكر واقع اولوب الزام خصوصي بابنده مزكور فرانجه بكلك تجاره محروسه جزاير طرفندن برودت حاصل
اولورسه باشا مشار اليه دام علاه حضرتلري عن تام بيوروب اوجاق ذوي الاحترامك
خاطرلرين كلمه طيبه ايله تطبيب ايدرلر اكر جمعيه جزايرلولر راضي اولورلرسه

Article Dixième

Les articles de ce present traité pour le Privilege exclusif de la Peche du Corail ont été accordés a la Sollicitation du Consul de l'Empereur de France residant a Tunis, pour le bien et la Convenance des deux parties Contractantes, et il a été decidé qu'ils resteront en suspens jusqu'a la reponse de la Compagnie Royale d'Affrique. Si elle les accepte toute fois avec l'autorisation de la Cour de France, ils seront mis en execution selon leur forme et teneur et la susdite Compagnie sera ...

... et dans le cas contraire, le present traité remis au Consul de l'Empereur de France sera regardé comme non avenu.

Fait et arretté le premier de Regeb de l'an de l'hegire 1195, ce qui revient au 24 juin 1781.

Du Rocher

شرط العاشر

وصيد مرجانك الدائمي بابنده طود اولنان قيود وشروطلري تونس محميه‌سنده مقيم فرانچه باليوزي

وسا[طتيله] جانبينك فائده‌سي ... كسب وتحرير اولنوب مذكور فرانچه بكلك تجارلرينك جوابنه دكين

انتظار ... قول وقرار ... اكر تجار مذكوردن فرانچه دولتينك رضاسيله تونس دولتي

...

تحريرا في غرة رجب الاصب سنة خمس وتسعين ومائة والف

الملحق رقم 02: مجموعة من الغرامات التي فرضها علي باشا على كل من يقوم ببيع الزيت والشمع والعنب خارج تونس[1]:

---

(1) دفتر مداخيل الدولة من الزوايا والخطايا، دفتر رقم 34، ص 128.

الملحق رقم 03: قائمة بأسماء الأسرى الفرنسيين من جزيرة كورسيكا يطلب القنصل الفرنسي تحريرهم[1]:

هذا اسامى الاسرا الفرانسز الذى ناس تونس
صارو يبيعوا المسفورين فى مملكة جزاير
وان الحكم الفرانسز يطلوب يسرحوا الاسرا
المذكورين

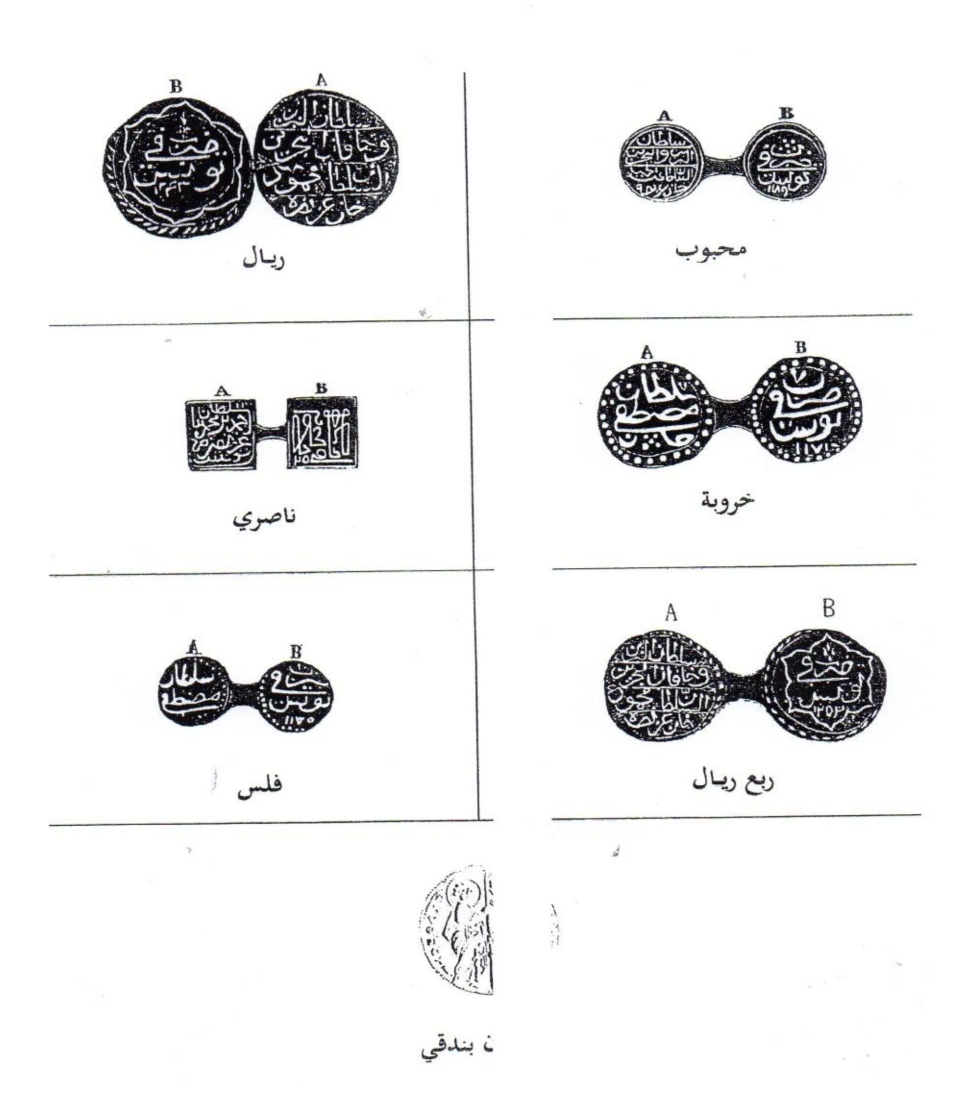
فيليبو بوجى من باستيا
انطون قارنيل من باستيا
امبروزيو مانيو عند الاغا
جان انطون جورجى فى حلق الواد
انطون قونيو عند الاغا
اندريا باولى عند الخزنه جى
بارتولومى راوه نو فى قسطنطين
وان السبعه الاسرا الفرانسيز كلهم
من [illegible]

25
tat des Esclaves Français
ur par les Tunisiens, dans le
aume d'Alger et dont le
ouvernement français demande
ibrance.
Savoir
ippe Poggi de Bastia
ine Carneille id.
roise Magno (à L'aga)
ant.e Georges (à la marine)
re Cogno (à L'aga)
é Paoli (au Kainedgi)
tholomeo Raveno (à Constantine)
es sept français sont de
l'Isle de Corse.
ntoine Sabatini
aul Sabatini (capraiesi vendue à Constantine)

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي.BIS الحافظة رقم 0186، الملف رقم 1055 ،

الملحق رقم 04: نماذج عن العملات التونسية على عهد الأسرة الحسينية[1]:



[1] Louis Frank : Op.Cit. pp 217, 218.

- Grand Larousse Encyclopédique Op.Cit. p 759.

بيبليوغرافيا الدراسة

فهرس المصادر والمراجع[1]:

1. **القرآن الكريم:** برواية ورش عن نافع.

أولا: المصادر الأرشيفية:

-الأرشيف الوطني التونسي:

أ-السلسلة التاريخية:

2. **الوثيقة رقم 01: معاهدة 16 ديسمبر 1710م في الحافظة رقم 205، الملف رقم 58.**
3. **الوثيقة رقم 03: معاهدة 24 جوان 1781م في الحافظة رقم 0186، الملف رقم Bis 1055.**
4. **الوثيقة رقم 04: معاهدة 08 أكتوبر 1782م في الحافظة رقم 238، الملف رقم 550.**
5. **قائمة الأسرى الكورسيكيين في الحافظة رقم 0186، الملف رقم Bis 1055.**
6. **مراسلة من لويس السادس عشر إلى علي باي** في الحافظة رقم 205، الملف رقم 72.

ب-الدفاتر الجبائية:

7. **دفتر مداخيل الدولة من الخطايا والمجابي واللزم وجزية اليهود** وغير ذلك مع بيان الخارج من ذلك للمصاريف، تاريخه 1155ه-1156ه، رقم الدفتر 34
8. **دفتر مداخيل الدولة ومصاريفها** من سنة 1158ه إلى سنة 1160ه، رقم الدفتر 45.

ثانيا: المخطوطات والمصادر العربية:

1. بيرم محمد الخامس: **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تحقيق علي بن الطاهر الشنوفي، عبد الحفيظ منصور، رياض المرزوقي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، المجلد الثاني، تونس، 1986.

---

1. **ملاحظة:** تسقط أبو وابن من البيبليوغرافيا وفهارس الأعلام والقبائل والجماعات

2. خوجة حسين: **ذيل بشائر أهل** الإيمان **بفتوحات آل عثمان،** تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1975.
3. ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني: **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس،** مطبعة الدولة التونسية، ط1، تونس، 1286ه.
4. الصغير بن يوسف: **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي،** مخطوط بقسم المخطوطات، المكتبة الوطنية التونسية، تحت رقم A-MSS-04857.
5. ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،** ج2 و3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1979م.
6. ابن عبد العزيز حمودة: **الكتاب الباشي،** تحقيق محمد ماضور، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970م.
7. المسعودي أبي عبد الله محمد الباجي: **الخلاصة النقية في أخبار إفريقية،** ط2، مطبعة بيكار وشركائه، تونس1323ه.

ثالثا: المصادر الأجنبية:

1. Chevaliers d’Arvieux : **Mémoires du chevaliers d’arvieux voyage à Tunis**, édition kimé, Paris.
2. DR. Carton : **Un voyage en barbarie au XVIII siècle**, société anonyme de l’imprimerie rapide, Tunis, 1910.
3. Frank Louis :**Description de la régence de Tunis**, édition Bouslama ,Tunis.
4. Peysonnel J.A et Desfontaines V.L : **Voyage dans les régences de Tunis et d’Alger**, librairie de Guide, paris 1838.
5. Poiret Jean louis Marie : **Lettres de barbarie 1785-1786,** le sycomore, parie 1980.
6. Poiron. M: **Mémoires consernant l’état présssent du Royaume de Tunis,** publication de l’institut des hautes et des marocaines, Paris 1925.

7. Saint Gervais Boyer : **Mémoires historique qui concernent le gouvernement de l'ancien et nouveau royaume de Tunis,** ganeau fils, Paris.
8. Venture De Paradis : **Alger et Tunis au XVIIIème siècle,** mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, sindbad, Paris.

رابعا: الوثائق المنشورة باللغة الأجنبية:

1. Charrière Ernest : **Négociations de la France dans le levant au XVI siècle**, imprimerie impériale, T4, Paris.
2. De Card Edgad Rouard : **Traités de la France avec les pays de l'Afrique du nord, Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, A** pédone, Paris, 1906.
3. De Mas Latrie Louis :**Traités de paix et de commerce,** henri plon, paris 1866.
4. De Testz Ignaz : Recueil des traités de porte ottomane avec les puissances étrangères, Amyot éditeur des archives diplomatique, paris.
5. Grandchamp pièrre : **Documents relatifs aux corsaires tunisiens 2octobre 1771-4 mai 1824,** imprimerie généal. barlier, Tunis 1925.
6. Plantet Eugène :**correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1770-1830,** félix alcan, T3, parie 1899.
7. Plantet Eugène : **correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1577-1700,** félix alcan éditeur, T1, parie 1899.

8. Plantet Eugène : **correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1700-1770,** félix alcan, T2, parie 1899.

خامسا: المراجع العربية والمعربة:

1. الأدهمي، محمد الأظفر: **دراسات في التاريخ الأوربي الحديث،** ط1، 1984.
2. الأدهمي، محمد الأظفر: **أوربا في القرن التاسع عشر،** ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1985.
3. الأرقش، دلندة وبن طاهر جمال والأرقش عبد الحميد: **المغرب العربي الحديث من حلال المصادر،** مركز النشر الجامع ميديا كوم، تونس، 2003.
4. الإمام، رشاد: **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814م،** منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1980.
5. البشروش، توفيق: **جمهورية الدايات في تونس 1591-1675م،** شركة أوربيس للطباعة، تونس، 1992.
6. البطريق، عبد الحميد: **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا،** دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
7. بينوس، جميلة، فاطمة بن بشر الجلولي، جلال عبد الكافي: **تونس،** دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، 1985.
8. جدي، أحمد: **تاريخ تونس الحديث والمعاصر مدخل بيبليوغرافي،** مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.
9. جدي، أحمد: **مجلة النهضة ولغز في العربي الحديث،** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
10. الزبيري، محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792-1830،** ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
11. زريق، يونان لبيب: **محاضرات في تاريخ أوربا في القرن الثامن عشر،** مرقونة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب، فاس، 1980-1981.

12. سعيدوني، ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

13. سيار، جميل: **تكوين العرب الحديث**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

14. السيد، محمود: **تاريخ أوربا والأمريكيتين**، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

15. صفا، محمد عبد الله: **نابليون**، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1988.

16. عبد الوهاب، حسن حسني: **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية.

17. العربي، إسماعيل: **المدن المغربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

18. العقاد، صلاح: **المغرب في بداية العصور الحديثة**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1962.

19. العكيلي، صالح حسن: **الوجه الآخر للنهضة الأوربية محاضرات في تاريخ أوربا في عصر النهضة 1453-1789**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، 2006.

20. علي، تسن فرغلي: **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.

21. غلاب، عبد الكريم: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي العهد التركي في تونس والجزائر**، جزءان، ط1، دار المغرب الإسلامي، ج2، بيروت، 2005.

22. قاسم، محمد وهاشم أحمد نجيب: **التاريخ الحديث والمعاصر**، دار المعارف، مصر.

23. جمال، قنان: **مظاهر من تطور أوربا في القرن الثامن عشر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

24. المحامي، محمد فريد بك: **الدولة العلية العثمانية**، تحقي إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

25. مصلحي، محي الدين: **دراسات في تاريخ أوربا الحديث**، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1998.
26. النصيبي، أبي القاسم ابن حوقل: **صورة الأرض**، ط2، مطبعة بريل، لندن، 1967.
27. النعنعي، عبد المجيد: **أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1981.
28. النعنعي، عبد المجيد ونوار عبد العزيز سليمان: **التاريخ المعاصر لأوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
29. يحي، جلال: **تاريخ المغرب الكبير**،دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
30. يحي، جلال: **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
31. ياغي، إسماعيل: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكات، بيروت.
32. ياغي، إسماعيل وأبو علية عبد الفتاح حسن: **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1979.
33. جوليان، شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، جزءان، تعريب محمد مزال والبشير بن سلامة، الدار التونسية للطباعة والنشر، ج2، تونس، 1983.
34. روسو، ألفونص: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال الجزائر، تعريب وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي، منشورات قاريونس، بنغازي.
35. رينوقان، بيير ودوروزيل جون بابتيست: مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، تعريب فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت.
36. سوبول، ألبير: تاريخ الثورة الفرنسية، تعريب جورج كوسي، ط3، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982.

37. الشريف، محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

38. عبد السلام، أحمد: المؤرخون التونسيون في القرن 17 و18 و19، تعريب أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحلوي، المجمع التونسي للعلوم والآداب، تونس، 1993.

39. مونسييه، رولان ولابروس إرنست: **تاريخ الحضارات العام القرن الثامن عشر**، تعريب يوسف أسعد داغر وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت-باريس.

سادسا: المراجع الأجنبية:

1. Bachrouch Taoufik :**formation social barbaresque et pouvoir à Tunis au 17éme siècle,** université de Tunis, Tunis 1977.
2. Bel Hamissi Moulaye : **Histoire de la marine Algérienne (1516-1830)**, l’entreprise nationale du livre, Alger.

3. Bérard Auguste : Description nautique des cotes de l’Algérie, 3éme édition, imprimerie administrative de Paul Dupot, Paris 1850.

4. Blet Henri :**Histoire de la colonisation française**, Arthaud, Paris 1950.

5. Bonacieux Louis Jean :Les grandes compagnies de commerce, Burt franklin, Paris 1892.

6. Borel A : **Les pêches sur la cote septentrionale de la Tunisie**, presse universitaires de France, Paris 1956.

7. Boutin Abel : **Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la barbarie 1515-1830**, pedone éditeur, Paris 1902.

8. Chraud Louis : **Marseille et Ses industries : les cuirs et les peaux**, Barlatier, Feissat, Paris 1881.

9. Chérif Mohamed Hadé : **Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn ben Ali 1705-1740**, centre de publication universitaire, Tunis 2008.

10. Cocard Hugues : **L'ordre de merci en France 1574-1792 ordre voué à la libération des captifs**, l'harmattan, Paris 2007.

11. D'archen holtz Johhan wilhem : **La guerre de sept ans**, traduit de l'allemand par arnex berne, Belin librairie, Paris 1789.

12. De Cusy Ferdinande : **Phases et causes célèbre du droits maritimes des nations**, 2T, leip zig brock haus, 1856.

13. De Flaux Armand **: La régence de Tunis au 19éme siècle**, bastide, Alger 1865.

14. De la Primaudaie Elie : **Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française**, imprimerie de la hure, Paris 1861.

15. De Laborde Alexandre : **Au roi et aux chambre sur les véritables causes de la rupture avec Alger**, truchy libraire, Paris 1830.

16. Debbasch Yvan **: La nation française en Tunisie 1577-1835**, édition Sirey, Paris 1957.

17. Devèrse Michèl **: L'Europe et le monde à la fin du 18éme siècle éditions albin Michel**, Paris 1970.

18. Djelloul Naji : **Les fortifications côtière ottomans de la régence de Tunis 16-19éme siècle**, 2T ; publication FTERSI, T1, Zaghouan 1995.

19. Djelloul Naji : **Les fortifications côtière ottomans de la régence de Tunis 16-19éme siècle**, 2T ; publication FTERSI, T2, Zaghouan 1995.

20. Dunant Henry : **Notice sur la régence de Tunis**, imprimerie de jules-fick, Genève.

21. Dusgate.R : **Notice sur les poids, mesures et monnaie de Tunis et leur rapport avec ceux de France et d'Angleterre**, Barrois l'ainé libraire, Paris 1832.

22. Edmond Henri Jean : **Mémoire histoire et géographique sur l'Algérie, imprimerie royale**, Paris.

23. El Mokhtar Bey : **De la dynastie husseinite le fondateur Hussein ben Ali 1705-1735/1740**, serviced, Tunis 1993.

24. El Mokhtar Bey **: Les bys de Tunis 1705-1957** Hérédité, Souveraineté généalogie, éditions serviced, 2002.

25. Faucon Narcisse : **La Tunisie avant et depuis l'occupation française histoire et colonisation**, 2T, libraire coloniale, Paris 1893.

26. Féraud Charles **: La calle**, l'association ouvrière v.aillaud, Alger 1877.

27. Fisher God Frey : **Légende Barbaresque Guerre commerce et piraterie en Afrique du nord 1415-1830** traduit par Farida Hellal, offices des publications universitaires, 1991.

28. Gandolphe Marcel, Chabert Benattar : **Histoire de Tunis**, emile fister imprimeur-éditeur, Alger 1924.

29. Grandchamp Pierre **: Etudes d'Historiques Tunisiennes 17-19éme siècle,** presse universitaire, France 1966.

30. Guellouz Azzedine, Masmoudi.A, Smida.M :**Les temps modernes**, société Tunisienne de diffusion, Tunis.

31. Mallon Jean : **L'influence française dans la régence de Tunis avant l'établissement du protectorat**, publications coloniales, paris 1931.

32. Mercel Jean Jack : **Histoire de Tunis**, édition Bouslama, Tunis.

33. Masson Paul **: Histoire des établissements et du commerce français dan l'Afrique barbaresque 1560-1793**,librairie hachette, Paris 1903.

34. Mercier Ernest : **Histoire de l'Afrique septentrionale depuis les temps plus reculés jusqu'à la conquête française**, 3T, Ernest Leroux éditeur, 3T, Paris 1888.

35. Mollat Michel : l'Europe et la mer, édition du seuil, Paris 1993.

36. Raynal Guillaume thomas **: Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale**, 2T, pierre maumus T1, Paris 2005.

37. Raynal Guillaume thomas **: Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale**, 2T, elibron classiques T2, Paris 2005.

38. Ramono .R : **Commerce et prix du blé à Marseille au 18éme siècle**, libraire Armand colin, paris 1956.

39. Saboul Albert, fogel Michel et Lemarchand Guy, **Le siècle des lumières 1751-1789**,2T, presses universitaires de France T2, Paris 1997.

40. Sadok Boubaker : **Historiographie de la période moderne en Tunisie.**

41. Sadok Boubaker : **La régence de Tunis au 17éme siècle t ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne-Marseille et Livourne**, C.E.R.O.M, zaghouan 1987.

42. Sebag Paul : **La course Tunisienne au 18éme siècle**, publications de Ibla, Tunis, 2001.

43. Sebag Paul : **Tunis histoire d'une ville**, l'harmattan, Paris 1998.

44. Smida Moungi : **Aux origines du commerce français en Tunisie les traités capitulaires**, sud éditions, Tunis 2001.

45. Teboul René : **L'intégration économique du Basin méditerranéen**, l'harmattan, Paris 1997.

46. Valensi Lucette : **Fellahs Tunisiens l'économie rural et la vie des compagnes aux 18-19éme siècle**, mouton, Hollande 1977.

47. Valensi Lucette **: Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830,** Cérès éditions.

48. Victor Piquet **: Histoire des colonies françaises**, Payot, Paris 1931.

49. Windler Christain **: La diplomatie comme expérience de l'autre les consuls français au Maghreb 1700-1840**, librairie Droz, Paris 2002.

50. Zaccone Prosper : **notes sur la régence de Tunis**, librairie pour l'art militaire, Paris 1875.

سابعا: المقالات العربية:

- المجلة التاريخية المغربية:

1. الزواري علي: **دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187-1188ه/1773-1774م** في المجلة التاريخية المغربية، عدد 37-38، تونس، 1985.

2. الإمام رشاد: **سياسة حمودة باشا التجارية مع أوربا** في المجلة التاريخية المغربية، عدد 2، تونس، 1974.

3. الإمام رشاد: **سياسة حمودة باشا التجارية** في المجلة التاريخية المغربية، عدد6، تونس، 1976.

4. الصادوق بوبكر: **بعض مظاهر التأثير الاقتصادي للشركات التجارية برأس النيقرو (تامكرت) على الإيالة التونسية في أواخر القرن 17م وبداية القرن 18م** في المجلة التاريخية المغربية، عدد 39-40، تونس، 1985.

5. أرنولي فرانسوا: **فيومار صلاد وكالة تجارية بالبلاد التونسية خلال القرنين 16م و17م** في المجلة التاريخية المغربية، عدد 7-8، تونس، 1977.

- مجلة الفكر:

6. عبد الكافي أبو بكر: **الشاشية، تاريخها وتقاليدها وتطورها** في مجلة الفكر، عدد 6، 1982.

- الكراسات التونسية:

7. الشريف محمد الهادي: **الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن 18م من خلال وثائق القمارق التونسية**، في الكراسات التونسية، عدد 137-138، تونس، 1986.

- أعمال الندوة الدولية: الإنسان والبحر

8. الباهي مبروك: المعاهدات القنصلية بين القوى الأوربية والإيالات المغربية في القرن 18م في الإنسان والبحر، قرقنة،1999.

- دائرة المعارف التونسية:

9. جلول ناجي: **طبرقة**، في دائرة المعارف التونسية، الكراس 5، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، 1995.

10. حسن محمد: **الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط مدخل لدراسته من خلال نوازل المعيار للونشريسي**، أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، وهران، 1983.

ثامنا: المقالات والدوريات الأجنبية باللغة الأجنبية :

1. Arbi Nourdine : Economie et société dépendante de Maghreb moderne A.C.H.C.M, 2T, Oran, 1983.
2. Arnoulet Fronçoit : Les français en Tunisie pendant la révolution 1789-1802 in colleque internationale de la révolution française et le monde arabo- musulman, les éditions de la méditerranée, Tunis 1989.
3. Blondy Alain : la course en méditerranée les discours sur la captivité et la servitude in les Tyrans de la mer pirates corsaires et flibustiers, presses de l'université de paris-Sorbonne, paris 2002.
4. Chérif Mohammed : **Algérie Tunisie et Libye les ottomans et leurs héritiers** in histoire générale de l'Afrique du 16 au 18 siècle, v 20, édition Unesco, Paris, 2007.
5. Chérif Mohammed Hadi chérif : **le beylik, les populations et le commerce maritime dans la Tunisie du 18 siècle** in Histoire économique et sociale de l'empire ottoman, sous la responsabilité de Daniel panzac.
6. Chérif Mohammed Hadé : **pouvoir Beylicale et contrôle de l'espace dans la Tunisie du 18 éme siècle et 19 éme siècle** in histoire économique et sociale de l'empire ottomans te la turquie (1326-1960), V8, France, 1995.
7. Géraud Poumaride : **naissance 'dune institution royale les consuls de la nation française en levant et en barbarie aux**

16-17 éme siècle in annuaire bulletin de la société de l'hestoire de France, Paris, 2001.

8. Gourdin Philippe : **le corail maghrébin à l'époque moderne** in corallo di corallo.
9. Panzac Daniel : **la course barbaresque les hommes les pirates fin 18 début 19 siècle** in les tyrans de la mer pirates corsaires et flibustiers, Paris, 2002.
10. Panzac Daniel : **les réseaux d'échanges des ports ottomans fin du 18- début 19 éme siècle** in port et ville 18 éme -19 éme siècle, l'harmattan, 1994.
11. Rachad Lakhal : **l'approvisionnement alimentaire de Tunis à l'époque moderne l'apport des sources archivistiques** in Manger au Maghreb, N 55, France, 2006.
12. Rebuffat. F : **les piastres de la compagnie Royale d'Afrique,** in commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditirranéens 16 éme-19 éme siècle, université de Nice, 1975.
13. Windler Christian : **la révolution française et l'espace urbain d'une échelle du Maghreb le cas de Tunis** in les étrangers dans la ville, éditions de la maison des sciences de l'homme, Paris, 1999.

Revue d'Histoire Maghrébine :

1. Arnoulet François : **Les installations du comptoir corailleur du cap negro au 18 éme siècle** in R.H.M, N 25-26, Tunis 1982.
2. Bachrouch Taoufik : **Les barbaresques de Tunisie au 17 éme siècle mythes et interprétations,** in R.H.M, N 31-32, Tunis 1983.

3. Chater Khelifa : **En marge d’une lecteure du chronique Sghir Ben Yoyssef la situation économique et sociale de la régence de Tunis au 18 éme siècle,** in R.M.H, N 39-40,Tunis.

4. Sadok Boubaker : **l’économie de traite dans la régence de Tunis au début du 18 éme siècle le comptoir du cap négre avant 1741,** in R.M.H, N 53-54, Tunis 1989.

5. Sadok Boubaker : **la peste dans les pays du Maghreb, attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales 16-18 éme siècle,** in R.M.H, N 79-80, Tunis 1995.

6. Tlili Sellaouti Rachida : **L’accueil des Barbaresques sur les cottes provençale au 18 éme siècle entre Hospitalité et refoulement,** in R.M.H, N 109, Tunis 2003.

Les cahiers de Tunisie :

1. Cherif Mohamed Hadi : **Introduction de la piastre espagnole (Ryal) dans la régence de Tunis au début du 17 éme siècle** in C.T, TXVI, Tunis 1968.

2. Emerit Marcel : **L’éssai d’une marine marchande barbaresque au 18 éme siècle,** in C.T, N 11, Tunis 1955.

3. Mathiex Jean : **le ravitaillement maghrebien de malte au 18 éme siècle,** in C.T, N 6, Tunis 1954.

4. Valensi Lucette : **les relations commerciales entre la régence de Tunis et malte au 18 éme siècle** in C.T, N 43,Tunis 1963.

Revue Tunisienne :

1. Gandolophe Marcel : **la goulette avant l’occupation française** in R.T, Vol 20,Tunis 1913.

2. Gandolophe Marcel : **lettres sur l’histoire de la politique de la Tunisie de 1728-1740**.in R.T, N 155-156, Tunis 1923.

3. Grandchamp Piérre : **arbre généalogique de la famille hassinite (1705-1944)** in R.T, N 45-46-47, Tunis 1941.

4. Raynal Abbé : **un mémoire inédit de l’abbé Raynal sur la Tunisie au 18 éme siècle** in R.T, N 3-4, Tunis 1948.

Institut des belles- lettres arabes « Ibla » :

1. Arnoulet François : **Les exportations Tunisiennes de 1802 à 1881** in ibla, N38, Tunis, 1947.

2. Kricken Gérard Van : **hammouda Bacha et le port de goulette** in ibla, N 161, Tunis, 1988.

Revue africaine :

1. Godephot Jaques : **La course maltaise le long des cotes barbaresques à la fin du 18 éme siècle** in R.A, N96, Alger, 1952.

2. Grandchamp Pierre : **Suppression du baise-main des consuls à la cour du Bey de Tunis**, in R.A, N62, Alger, 1921.

Revue de l’occident musulman de la méditerranée :

1. Sebag Paul : **Les monnaies Tunisiennes au 17 éme siècle** in R.O.M.M, N55-56, 1920.

Revue Historique :

1. Birben : **La peste en 1720 à Marseille à propos d’un livre récent** in R.H, Revue Trimestrielle 502, France, 1972.

Turcica :

1. Sadok Boubaker **: Poids et mesures de Tunis au 17 éme siècle, le Ritl, le qafiz d blé et le Mtar d’huile**, in Turcica, Paris, 1984.

Hikma :

1. Knani .A : **Une relation arabe de l'expédition de 1770 contre Tunis** in Hikma, N 3,Tunis 1949.

Revue des deux mondes :

1. Bande Jean Jacques : **Alger du système d'établissement** in R des deux mondes, V2, 1835.

Itinéraires de France en Tunis :

1. Boulanger Patrick : **Navires provençaux sur les cotes de la Tunisie au 18éme siècle,** in Itinéraires de France en Tunisie 16éme-19éme siècle, Marseille 1995.
2. Monastiri Taoufik : Les relations franco-tunisiennes 1500-1860 orientation bibliographie in Itinéraires de France en Tunisie 16éme-19éme siècle, Marseille 1995.
3. Panzac Daniel : **La Tunisie et la mer à l'époque d'Hummuda pacha Bey 1782-1814,** in Itinéraires de France en Tunisie 16éme-19éme siècle, Marseille 1995.

تاسعا: القواميس باللغة العربية:

1. ابن منظور: **لسان العرب** تقديم عبد الله العلايلي، تصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.
2. **المنجد في اللغة والأعلام،** دار المشرق، ط 27، بيروت، لبنان، 1984.

عاشرا: القواميس والموسوعات باللغة الأجنبية:

1. Bandeau Nicolas : **encyclopédie méthodique de commerce,** librairie Panckoucke, T1, Paris.
2. De Bas Philipe, Lemaitre auguste français : France dictionnaire encyclopédique, Firmin didot ferres, V , Paris 1841.
3. De Feller François Xavier : Dictionnaire Historique, chez Lefort imprimeur librairie, T8, Paris S.D.P, p134.

4. Encyclopédie départementale, archives départementales des bouches de Rones, 1931.
5. Grand Larousse encyclopédique, 10 V, librairie Larousse, Paris 1962.
6. Horace Doursher : dictionnaire universel des poids et mesures, anciens et modernes, Hayez imprimeur de l'académie Royale, Bruxelles 1840.
7. Kelly Patrick : le combiste universel traité complet des changes monnaie poids et mesures, 2T, imprimerie de Rignoux, Paris.
8. Liauzu Claude : dictionnaire de la colonisation française, rodesa, Espagne 2007, P207.
9. Mourre : dictionnaire encyclopédique d'histoire, Marseille 1996.
10. Voisin Jean Louis : dictionnaire des personnages historique, la pochothèque, Paris.

الفهـــارس

فهرس الجداول

فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(د)

(ر)

(س)

(ش)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(ي)

فهرس الأماكن والبلدان

(أ)

(ب)

(ت)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(غ)

(ف)

فهرس القبائل والجماعات

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(ي)

فهرس المحتويات

Université De Ghardaïa

Faculté des sciences sociales et Humaines

Département d'Histoire

Husseinia famille et son rôle dans les Relations politiques et économiques entre la Tunisie et la France (1107-1197 ah / 1705-1782 ad)

Thèse pour obtenir le Magistère Spécialité En Histoire Moderne

Etudiant :

Yacine Sendid

Encadreur :Dr.P

Ibrahim Saioud

Année Universitaire : 2012-2013

Résumé :

Parmi les préoccupations académiques, le sujet des relations entre les pays qui sont préservés dans des études et des investigations.la relation politico-économique se considère la source des relations bilatérales, et sa solidarité renforce les autres relations qui sont distingués par sa corrélation, attendu qu'on ne peut pas écarter une relation a cause de l'autre. Au 18éme siècle, la Tunisie a fait un réseau de relation avec la France, on peut noter que cette dernière avait ses explorations possessive et économique dans cette région surtout la région maghrébine et ne pouvez abandonner cette zone facilement. Ces relations politiques et économiques sont principalement le critère par intérêt colonial, que cette thèse va montrer cette stratégie.

La Tunisie a parié pour montrer son identité politique et économique et maintenir sa liaison fictive avec l'état ottoman, mais pour cette raison elle est tombée sous la dépendance française.

Pour raison l'apparition d'un régime politique qui est « le mercantilisme » et vis-à-vis à son incapacité de comprendre quelques chargements et préoccuper des intérêts personnels par une minorité d'une catégorie qui mène à des dédales et des complications, collaboré à la continuité de cet état douteux qui a été une plateforme pour l'expansion française au 19éme siècle.

Problématique de la recherche

L'histoire a démontré que les pays ont suivit dans leurs relations le principe de l'échange et de l'entretien des relations bilatérales et réciproque qui sont mentionnées dans les accords entre la Tunisie et la France. On le respectant la France a été privilégie et a obtenu une

place exceptionnelle qui l'on avantagé sur le plan politique aussi bien qu'économique. Une telle stratégie a suscité des questions très sérieuses qui sont comme suit :

Quelles sont les chances de la Tunisie en appliquant ce principe d'échange bilatérale et a quel point ceci était profitable et bénéfique aux tunisiens en France, on était il juste une stratégie protocolaire, Si c'était le cas, était il alors une réflexion négative de la politique intérieure ou était il dominé par des facteurs extérieure et étrangers.

La méthode de l'étude

L'étude est sous l'ordre suivant :

Introduction, trois chapitres et chaque un se ramifié a des thèmes , on a finit chaque chapitre avec une conclusion.

Le premier chapitre est une introduction dans la quelle, j'ai parlé de la situation générale de la Tunisie et la France (1705-1782) et l'aspect des relations entre eux.

Le deuxième chapitre qui est sous le titre « les relations politiques entre la Tunisie et la France 1705-1782 » contient trois thèmes.

Le thème de la première étude : l'étape des relations inconsistante entre l'amitié et la rupture dans l'époque d'Hussein Ben Ali et les rois français contemporains (1705-1735).

Alors que le deuxième thème est sous le titre « les relations entre la guerre et la paix dans l'époque de Ali Bacha et Ali Bey et les rois français contemporains (1705-1770).

Le troisième chapitre il a contenu trois recherches que j'ai spécifie à l'étude des relations économiques entre la France et la Tunisie et j'ai

démontré qu'elles étaient essentiellement commerciales ,on a fait une recherche approfondie des relations commerciales françaises en Tunisie qu'on a divisé en deux : individus et compagnes.

On n'est pas omit d'étudier le milieu commercial tunisien ; on a essayé d'expliquer les raisons qui ont empêchés les tunisiens d'avoir une marine marchande et déduire que l'objectif d'élargir les relations commerciales avait des finis colonialistes.

Tandis que **le quatrième chapitre** je l'ai consacré a étudier le commerce extérieur entre la France et la Tunisie ;j'ai expliqué les moyens pris dans cet échange commercial et démontré le rôle jouer par les compagnies françaises pour élargir la crise monétaire en Tunisie.

On a terminé la thèse par les plus importantes conclusions tirées aux quelles on a abouti en les renforçant par des index variés et la liste détaillés de toute mes sources.

La nouveauté sur laquelle j'ai basé cette étude théorique ,c'est le **travail pratique**, parce que j'ai conclue ces éléments à partir d »un voyage Peyssonnel, avec des plans présenté par l'historien François Arnoulet, et la photo de la « cap négre » avant sa destruction en 1741, parvenu par le professeur Naji Jelloul et l'étude a été réalisé par le professeur Boubaker el sadouk concernant le centre commercial français dans se port, donc j'ai obtenu une vaste connaissance scientifique et des données très importantes, tout en incluant la maquette du port de cap de négre, en montrant le lieu centre commercial français j'ai ajouté avec cette **maquette** des photos, qui ceux sont dans les annexes.

La problématique de cette recherche est de diversifier les problématiques ; les études sur la course, les captifs, et les avantages qui sont nombreux, donc j'ai consisté le principe des aspects des relations constantes.

Les conséquences de la recherche

A la fin de cette étude je suis arrivée à quelques conclusions principales qui sont :

- Il n'y avait pas une équivalence dans les relations entre la France et la Tunisie.

- La France s'est dirigé a bâtir des liens forts avec les pays du l'Afrique du nord afin de récupérer ses dommages reçus dans l'Amérique et l'Inde, et inclus l'ile de Corse pour être l'escale de ses bateaux, parce que cette ile est prés du Maghreb et son lieu sur la cote maritime qui mène au pays orientaux.

- La perte du comptoir commercial français de cap nègre ; ce comptoir a été détruite par Ali Bacha durant l'échec d'un essai fait par un marin officier a fin d'occuper l'ile de Tabarka.

Donc cette situation est constituée par l'accumulation des pactes qui poussent à faire très attention aux concluions tirés au 18éme siècle quand aux relations méditerranéennes entre les deux cotés étaient distingué par l'équilibre politique, militaire, et économique et de dire que les pays du Maghreb ont dominé le bassin méditerranéen jusqu'au début du 19éme siècle et ils ont surveillé cette route stratégique par ses flottes et ses corsaires.

La formulation des traités a une relation avec l'emplacement de la marine française, et le manque des équipements des négociations

expérimentées par les puissances des régences et le manque de savoir de la réalité des transformations de la partie européenne , par surcroit le non tâtonnement de l'état Ottoman pour interdire l'infiltration européenne dans les régences occidentaux.

La France a adhéré au principe de rendre la pareille concernant l'émancipation des captifs, tandis qu'il était absent ce principe dans les très important affaires politiques et économiques comme la représentation diplomatique.

Eradiqué les tentatives successives de l'établissement d'une marine marchande tunisienne avec l'utilisation des pirates de Malte qui ont étaient une calamité pour le commerce maghrébin d'une manière générale.

Concernant la partie économique je peux résumer ses résultats comme suit :

- La dépendance de la régence dans le domaine du transport maritime des navires étrangers et en premiers lieu les navires français pour transporter les marchandises ou les pèlerins.
- La dépendance de la régence dans le domaine de la monnaie à l'étranger qui c'est matérialisé par ceux qui ont maintenus l'opinion de faire ces transaction commerciales avec la monnaie espagnole, donc c'st un signe que la monnaie locale a perdu sa valeur.
- La relation entre l'économie de la régence et le commerce pacifique au 18éme siècle a cause de la réduction de la course, sauf pendant la guerre napoléonienne, où cette activité a été reprise.
- L'application du système de l'exclusivité par les beys Husseinites dans les deux domaines : l'agriculture et le commerce ; les

conséquences de ce système c'était l'abandon des terres par les agriculteurs, et il a endommagé le commerce extérieur de la régence.

- L'absence de l'animation commerciale avec l'Europe pour les commerçants tunisiens et sa présence avec le levant.
- L'apparition des bourgeois tunisiens en forme de groupes familiaux au début du 19éme siècle et la richesse s'est centralisée sur une catégorie bien précise(Bys - Aayane).
- La domination des marseillais de la transaction commerciale extérieure entre la Tunisie et la France, et la domination des israéliens de la transaction avec le port « Livourne », comme si les partenaires commerciaux ont partagé les marchés entre eux.
- Le monopole français a reculé a la fin du 18éme siècle et le début du 19éme siècle a cause de l'apparition d'une forte concurrence par les anglais qui ont pris en charge l'annonce des régences de l'Afrique du nord, la prévention définitive de la course.

L'horizon de l'extension commerciale et ses intentions de colonisation à travers plusieurs compagnies qui sont alignées dans les cotes algériennes et tunisiennes est une préparation pour un projet de colonisation qui n'était pas loin.

Ces compagnies n'étaient que des colonies commerciales selon Fisher ou comme l'a exprimé Paul Masson ***des embryons de vraies colonies.***

Finalement je me plie humblement devant Allah Jalla Jalalouhou, et si je dois terminer par un mot, je n'ai que les bonnes paroles de remerciement et d'estimation de reconnaissance et de gratitude ; et surtout pour mon encadreur le ***Dr IBRAHIM SAIOUD*** qui m'a

honoré par la supervision de cette étude et qui m'a guidé par des observations et des orientations de valeur.

Je n'oublis pas de remercie les professeurs qui m'ont supervisé pour m'encadrer au magistère : ***Dr MOKHTAR HASSANI, Dr CHAKIB BEN HAFRI, Dr AMAR BEN KHROUF.***

Je tiens de remercie aussi les professeurs de la commission de débat pour leur patience, attention, et correction de ma thèse.

Et je n'oublierais jamais la défunte **Dr AICHA GHATTAS** *,à qui je dédie ce travail à son âme qui est dans l'éternité.*